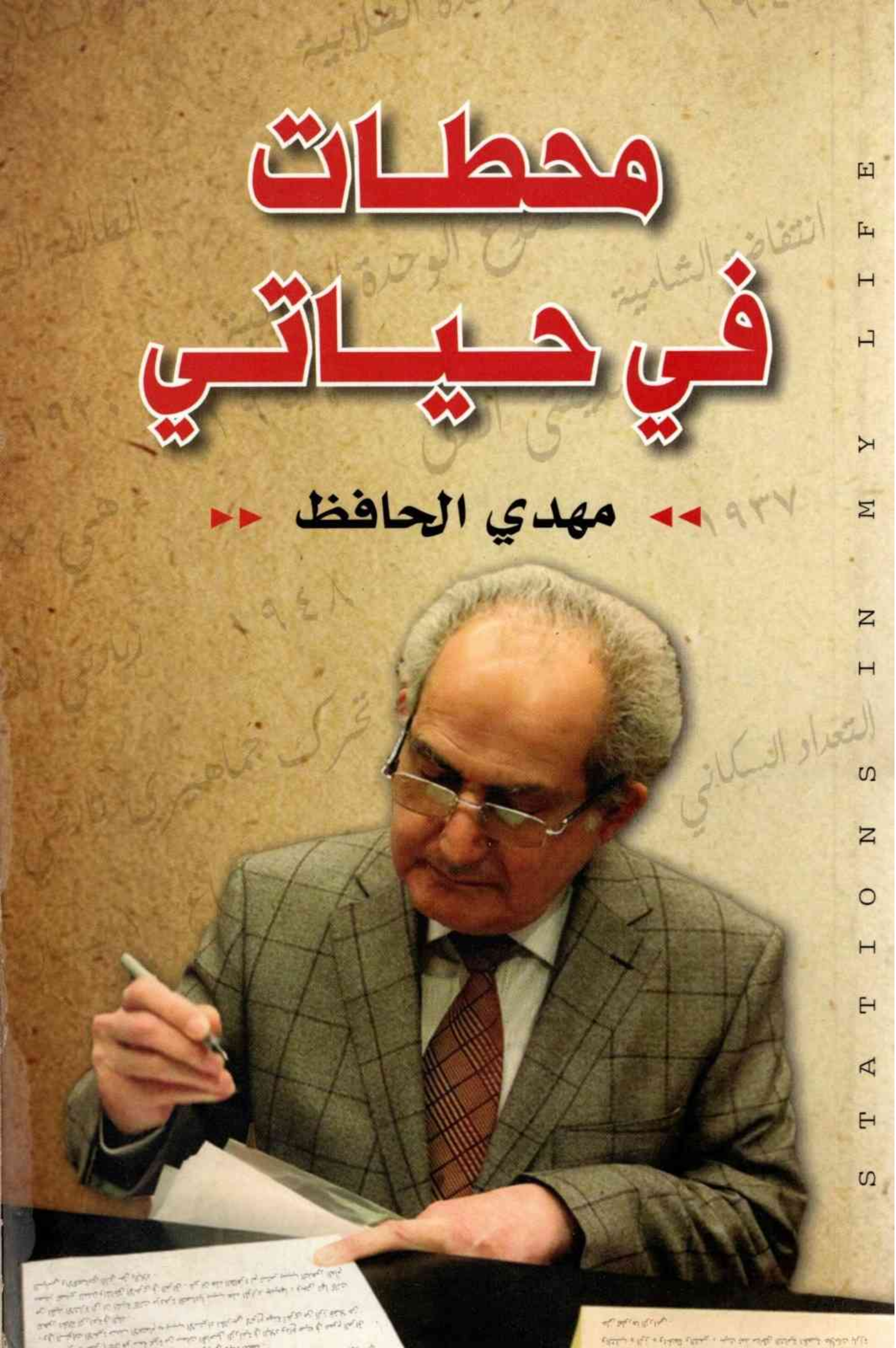

محطات
في حياتي
مهدي الحافظ
STATIONS IN MY LIFE



محطات في حــيــاتــي

مهدي الحافظ



مهدي الحافظ

اسم الكتاب : محطات في حياتي
عدد الصفحات : ١٤٨ صفحة
الطبعة الاولى - بغداد ٢٠١٦

الطباعة : شركة الأنس

الفهرست

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بأصدق آيات الشكر والتقدير الى ....

الاستاذ رياض عبد الكريم

لما بذله من جهد في تحرير هذا الكتيب واصداره



المقدمة

محطات أيجابية وليست ذكريات كاملة

ليس بمقدور الانسان ان يغطي جميع الاحداث والوقائع في حياته ، عندما يروم ان يسجل نوعاً من الذكريات او بعضها . ولذلك يكتب احياناً هذه ذكريات موجزة او محددة ، بمعنى انها لاتفي بهدف الاكتمال كما يرى البعض .

من هنا جاءت فكرة كتابة « محطات « التي تتجسد في هذا المطبوع. والسبب هو تفادي تقديم صورة كاملة عن ذكريات لانها لاتفي بذلك . او لان تجنب بعض الوقائع او اغلبها هدفه ان تتجاهل جزءاً من الواقع والتركيز فقط على ماهو بارز وأيجابي في حياة المرء .

فهذا المطبوع يقدم معالم سيرة ذاتية لي غير كاملة . او انها معالم أيجابية للغأية ، ويتجاهل بعض الجوانب الآخرى في حياتي ، لا استصغاراً بها ولاتكبراً عليها. وانما لاسباب تبدو معقولة بالنسبة لانسان خاض تجارب كثيرة ، ولأيستطيع ان يقول كل شئ بسبب التطورات الخاصة به ، ولان العالم قد تجاوز تلك الامور بحيث اصبح من الضروري ان يكون الكاتب متجاوبا مع ماهو ملح وراهن في حياة الانسان .

فهذا المطبوع ، يطرح قضأيا وافكارًا راهنة لابد أن تراجع وتدرس باهتمام ويستخلص منها ماهو مفيد بالنسبة لتطور المجتمع والحياة .

ولعل بعضها يدور حول نواح أيديولوجية وسياسية ماعاد بالامكان تجاهلها . فالتجربة التأريخية في الصين ، والموقف من القطاع العام والخاص ونمط التنمية وكذلك التطبيق الذكي لبعض المفاهيم

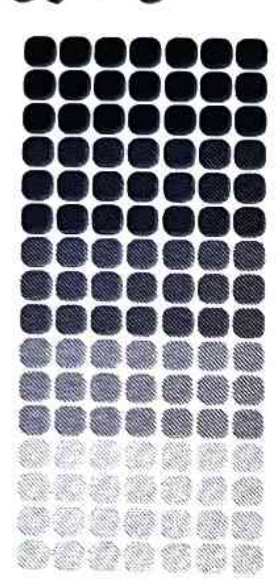
الماركسية وتجربة الانتقال في العراق والدور الوطني الفعال للطلبة فضلا عن اوجه ناصعة من تأريخ الحركة الوطنية العراقية جميعها تحتاج الى توقف ومراجعة بهدف بناء السياسات والتوجهات الفكرية في العراق وغيره من البلدان النامية .

هذا جوهر ماكنت ادعو اليه بحركة « التجديد « الفكري والسياسي في جميع انواع الحياة والعمل العام .

هذا المطبوع جدير بأن يدرس دراسة جدية لاستخلاص الخبر والتجارب بل للافادة منه في صياغة رؤية جديدة للتطور في بلادنا والبلدان ذات الخواص المشابهة لها .

المؤلف

الفصل الاول



مدينة الشامية
الحس الوطني
والخصوبة الاقتصادية



مدينة الشامية
الحس الوطني والخصوبة الاقتصادية

لعل الناس تجهل الكثير عن واقع هذه المدينة (الشامية) وخصائصها من الناحية الاجتماعية والتأريخية . فتبعا لبعض المراجع فالشامية مدينة مهمة في منطقة الفرات الاوسط وكانت تقع سابقًا ضمن محافظة الديوانية والان هي جزء من محافظة القادسية وتبعد عن بغداد نحو١٥٠ كم .

وتذكر المراجع ايضاً ان الشامية كانت مدينة حديثة في العهد العثماني وتأسست في عام ١٨٢٢ م وحسب العادة المتبعة آنذاك سميت « بالحميدية « وذلك لان العهد العثماني كان يحرص على ان تسمى المدن بأسماء السلاطين العثمانيين ، أي ان الشامية كانت تنسب الى الوالي العثماني حميد باشا .

وفي اعقاب قيام المملكة العراقية في عام ١٩٢١ جرى تغيير واسع للاسماء والالقاب العثمانية وخضعت الشامية ضمن هذا السياق وسميت بالاسم القديم « شوميا « أي ان هذه المدينة كانت محطة استراحة للقوافل بين بلاد الشام ووادي الرافدين.

والواقع ان الشامية تقع , من جهة آخرى ، بين « لوائي « الديوانية والنجف الاشرف حيث انها تبعد عن الديوانية بمسافة ٣٥ كم وعن النجف الاشرف بمسافة ٣٢ كم . ويخترق الشامية فرع من نهر الفرات ، وهو القادم من ناحية « الكفل « ويتبع قضاء الشامية عدة نواحٍ هي « غماس « و « الصلاحية « و المهناوية «.

قبل عام ١٩٢٠ كانت تسمى لواء عموم الشامية والنجف اذ ان

الانتداب البريطاني قام بتحديد مناطق ادارية في عموم العراق بأسم « لواء « ومنها (لواء عموم الشامية والنجف) وكان مقر هذا اللواء في مدينة النجف الاشرف ثم نقل فيما بعد الى الكوفة ويذكر بأن افضل حاكم اداري للواء (عموم الشامية والنجف)كان الكابتن « بلفور « ثم تلاه حاكم آخر وآخر حتى عام ١٩٢٠ .

ويستخلص من ذلك كانت الشامية لواءاً او محافظة حسب التشكيلات الادارية ويضم اراضي واسعة تمتد من حدود (الكفل) و(الكوفة) وتنتهي بالحدود العراقية السعودية وذلك حتى عام ١٩٢٠ . أما الفترة اللاحقة فقد شهدت تطورات كبيرة ومنها العواقب الناجمة عن سياسة « فرق تسد « الاستعمارية لان عدداً من شيوخ عشائر الشامية وابرزهم الشيخ (سلمان آل عبطان) شيخ عشيرة الخزاعل ، والشيخ (مرزوق آل عواد) شيخ العوابد ، والشيخ (عبد الواحد الحاجي سكر) شيخ آل فتلة ، والشيخ (رابح العطية) ، شيخ عشيرة الحميدات والشيخ (محسن ابوطبيخ) والشيخ آل فرعون شيخ (آل فتلة) والشيخ (شعلان ابو الجون) اذ كان هؤلاء من زعماء ثورة العشرين ١٩٢٠ ضد الاحتلال البريطاني. فنجم عن ذلك ان دفعت الشامية عقوبة هذا الانتماء لتجزئة اوصالها على ثلاث محافظات هي (الديوانية) و(النجف الاشرف) و (المثنى) لاعاقة الاتصال الاجتماعي والجغرافي بين ابناء هذه المناطق .

هذه نبذة موجزة عن عواقب الاحتلال الاجنبي العثماني ثم البريطاني لهذه المنطقة كجزء من السياسات المتبعة آنذاك في العراق .

لقد تقدمت الشامية جغرافياً وتوسعت عائداتها الزراعية والحيوانية الا انها خمدت سياسياً وتقلص دورها في الشؤون العامة فلم تؤثر

في الساحة العراقية الا بعد ماحصل في الخمسينيات بأندلاع انتفاضة الفلاحين في هذه المدينة.
ويذكر بعض الرواة بأن (الزعيم عبد الكريم قاسم) قائد ثورة ١٤ تموز كان قد عين معلما في مدرسة القحطانية الابتدائية في الشامية وقضى في التدريس سنة واحدة من عام ١٩٣١ الى ١٩٣٢ ويصعب عليّ شخصياً ان اؤكد هذه الواقعة الان .

البنية السكانية وهيمنة العشائر في الشامية

يلاحظ ان البنية السكانية للمدينة متنوعة بنحو ملفت للنظر الا ان العشائر العديدة فيها تمتلك ناصية الامور في البلد وهي انعكاس واضح للهيمنة الاقطاعية (العشائرية) التي اسسها ورعاها المحتلون الانجليز في البلاد . وتبعاً لذلك اصدرت قوانين عديدة تتعلق بتأمين هذه الهيمنة المطلقة وحرمت الفلاحين من ابسط حقوقهم الطبيعية ولاسيما في تقسيم العائد الزراعي والتحرر من الضرائب العديدة غير الرسمية المفروضة عليهم . فالبؤس والحرمان والفقر كانت اسباباً قوية وراء تمرد الفلاحين ونضالاتهم الباسلة . فمن العشائر هنالك « العوابد « و « الحميدات « و « آل شبل « و « آل فتلة « و « الجبور « و « الكرد « و « آل جياش « و « آل بدير . وسبق ان ذكرنا بأن هذه المدينة تميزت بحس وطني وعداءٍ واضح للمحتلين البريطانيون في العشرينات من القرن الماضي فيذكر مثلا ان بعض رجالاتها المعروفين كشيخ عشيرة العوابد (مرزوك العواد) كان

احد قادة ثورة العشرين وكان من اعضاء الوفد الذي قصد سوريا وجلب الامير فيصل ابن الحسين وتنصيبه ملكا على العراق وتذكر المصادر ايضاً بأن ابنه (عبد الكاظم مرزوك العواد) كان سياسياً معروفاً واختير لمجلس الاعيان العراقي لعدة سنين أيام العهد الملكي. وكان كذلك الشيخ (رابح العطية) والمعـروف بأنه رئيس عشيـرة (الحميدات) كان هو كذلك احد قادة ثورة العشرين ويأتي بعد ذلك الاستاذ (هديب الحاج حمود) من شيوخ عشيرة الحميدات الذي كان هو الداعي لاجراء مناصفة العائد مع الفلاحين وتميز بدوره ايضاً في اصدار قانون الاصلاح الزراعي في العراق لعام ١٩٥٨ عندما كان وزيراً للزراعة في حكومة الثورة . وتوجد ايضاً اسماء آخرى تميزت في الحياة السياسية من عشائر متعددة .

الطائفة اليهودية

من المفيد ان نذكر ان الطائفة اليهودية كانت هي ايضاً تقطن في الشامية لاسباب متعددة وتذكر بعض المصادر بأن الكثير من اليهود قد قدموا الى الشامية من مدن (الحلة) و (الكفل) بحثاً عن الرزق الا ان معظم ابناء هذه الطائفة قد هجروا من العراق بعد صدور سحب الجنسية منهم وتسفيرهم الى اسرائيل في بداية الخمسينيات . ان اهم الاسر اليهودية آنذاك كانت أسرة « يحيى قوجمان « واسرة « ساسون حسقيل « واسرة « الياهو عزرا داود خاصجي « اذ ان الاخير كان يعرف بثروته الكبيرة لحيازته اراضي شاسعة ويشتغل

فيها الالوف من ابناء القبائل المتعددة .

التعداد السكاني

ان الشامية تقع ضمن ريف (الكوفة) الممتد ضمن الحزام الاخضر من شمال قضاء (الكوفة) وحتى حدود مدينة (الشنافية). وهنا يجدر ان نذكر ان الاحصاء الذي اجرته السلطات البريطانية في نيسان عام ١٩٢٠ كشف ان مجموع سكان لواء الشامية (الذي يشمل مناطق في محافظات (النجف)و (المثنى) ومنفصل عن لواء الديوانية آنذاك كان ١٩٠,٠٠ نسمة) أما احصاء عام ١٩٩٧ فأكد ان عدد سكان القضاء هو ١٨٩,٠٠٠ نسمة وفي عام ٢٠٠٧ بلغ سكان المدينة ٢٣٠,٩٧٤ نسمة وفي عام ٢٠١٤ وصل عدد سكان الشامية مع نواحيها الى نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة.

خصوبة الشامية

أما الموقع الجغرافي للمدينة فهو سمة آخرى من سماتها الاساسية كمركز لازدهار النخيل والشلب « الرز « والحنطة والشعير ، حيث تعدَ مناطق الشامية الخصبة علأمات بارزة على تطورها الزراعي . فبساتين النخيل تعدّ احد الروافد الاقتصادية والحيوية للمدينة والتي تنتشر على ضفتي النهر إضافة الى تطور زراعة الشلب (الرز) .

لقد اشتهرت الشامية بوفرة الاسماك على انواعها المتعددة (البني ، الشبوط ، ابو زريدة - كما يسميها اهالي المدينة) إضافة الى ذلك تكثر في المدينة وحولها انواع متعددة من الطيور « كالخضيري و « الحذاف و « طيور الماي « - أي الماء) وهذه جميعها تشكل احد فروع الغذاء الرئيسي لابناء المنطقة .

ان (العنبر الاخضر) كان هو سمة مميزة من سمات المحاصيل الزراعية في البلاد وذاع صيته في عموم العراق . وفي السنوات الاخيرة ضعف الاهتمام به بسبب الاستيراد الخارجي لانواع مهمة آخرى من الرز فضلا عن تدهور الحالة الزراعية في البلد .

من المفيد الاشارة الى ان المدينة كانت مزدهرة اقتصادياً بسبب هذه الموارد جميعها ، وحتى انها كانت مصدر تصدير للمدن والمناطق الآخرى في العراق . غير ان هذه الظاهرة لم تستمر بسبب التدهور العام السياسي والاقتصادي الذي حلّ بالبلاد .

هي مدينتي الاولى

كانت « الشامية « مدينتي الاولى حيث ولدت فيها وترعرعت ودرست المراحل المدرسية الاولى حتى الثالث متوسط ولم يكن هنالك في الوثائق المتوفرة لدي مايؤكد تاريخ ميلادي المضبوط الا اني عثرت على وثيقة تشير الى ان مولدي كان في الثالث من تموز ١٩٣٧ واعتقد ان هذا التاريخ هو التاريخ الاقرب للواقع .

لم يكن في العائلة تقاليد الاحتفال بمولد الشخص بحكم الظروف

التاريخية والاجتماعية لمنطقتنا الا ان تخرجي من الجامعة وسفري الى خارج العراق قد وضعني أمام هذا السؤال : متى ولدت ؟ وذلك لاعتبارات رسمية صرفة وانا الان اقول بأني اميل لهذا التاريخ أي اني ولدت في ذلك اليوم ٣ / ٧ / ١٩٣٧ .

أما بالنسبة للعائلة فهي بالاساس قد قدمت من النجف حيث حصل في العقود الاولى من القرن الماضي ان غادرت العديد من العائلات هذه المدينة أما الى الشامية او غيرها من المدن المحيطة بالنجف مثل (الكوفة) و(ابو صخير) . وكان والدي « احمد حافظ « من الشخصيات الاجتماعية المميزة حيث كان محبًا للحياة ويحرص على الاستمتاع بكل مافيها من اشياء جميلة . وبسبب شعبيته الواسعة انتخب لعدة دورات « مختارًا « للمدينة (الشامية) واستمر هذا التقليد بعد وفاته وانتخب اخي الاكبر (موسى) مختارًا للمدينة بعد ذلك .

وتنتسب عائلتي الى عشيرة «آل دعيبل « وهي عشيرة كبيرة ومعروفة في النجف الاشرف والمناطق المحيطة بها ومنها ظهر اشخاص مرموقون في قضأيا الدين والادب وشتى فروع المعرفة .

الشامية قد تلفت نظر الكثيرين ليس فقط من حيث طبيعتها الزراعية الخصبة واشتهارها بكونها مدينة (العنبر) والنخيل بل لاسباب مهمة آخرى . اذ سنتناول ذلك في الفصول المقبلة .

انتفاضة الشامية
تحرك جماهيري تاريخي

في اوائل شباط ١٩٥٤ اندلعت في الشامية مايسمى بأنتفاضة الفلاحين او انتفاضة الشامية وكانت من حيث التكوين تجمعاً جماهيريًا واسعًا ضم فلاحي بعض العشائر ولاسيما (الحميدات) والتحق بهم فئات اجتماعية عديدة من محامين وطلاب وكسبة . وهي من الناحية التأريخية ، تأتي بعد الانتفاضة الوطنية ١٩٥٢ التي عمت العراق وهزت النظام السياسي آنذاك وقدمت شهداء وتضحيات كبيرة وهي ايضاً مقدمة ملهمة للاحداث الكبيرة التي تلتها في انتفاضة ١٩٥٦ لمساندة مصر ضد العدوان الأميركي - الاسرائيلي الذي تعرضت له مصر الشقيقة ، كما هي مؤشر كبير على تطور النضال الشعبي الذي تتوج بأنتصار ثورة تموز ١٩٥٨.

في ذلك الوقت كانت الازمة السياسية العامة تتطور بوضوح وكانت المطالب الشعبية تتركز في اطلاق الحريات الديموقراطية وتخليص الفلاحين من جميع مظاهر الغبن والاستغلال . ولوحظ ان الاحزاب السياسية الاساسية ولاسيما (الحزب الوطني الديموقراطي) و (الحزب الشيوعي العراقي) كانا من اكبر المساندين لهذه الانتفاضة وانعكس دورهما هذا في عدد من التغطيات الصحفية والمقالات المتوالية والبيانات السرية .

ففي آذار ١٩٥٤ كانت جريدة (الاهالي) في مقدمة المؤيدين للانتفاضة وكتبت تقول (ان فلاحي الشامية كما في بقية انحاء الريف العراقي اخذوا يشعرون بسوء احوالهم وثقل الاقطاع الجاثم على صدورهم



يظهر في الصورة الاستاذ كامل الجادرجي و الاستاذ هديب الحاج حمود



الاستاذ توفيق منير مع نخبة من المحامين الذين زاروا المعتقلين في غماس

وقد بدأوا يحسون بالغبن الذي وقع عليهم في قسمة الحاصلات وما يقع في نصيبهم من نسبة ضئيلة لاتتناسب مع كدهم وكدحهم. وقد كانت الحركة التي قاموا بها في الشهر الماضي لاتتعدى المطالبة بأنصافهم ورفع هذا الغبن عنهم كما ثبت فعلا من مجرى الاحداث الا ان السلطات الحكومية التي لم تعتمد معالجة الاوضاع العامة بما تقتضي من اعمال صحيحة باصلاح الفساد ورفع الظلم وانسجام المسؤوليات الديموقراطية المعين لها في الدستور قامت بشن هجوم بوليسي على فلاحي الشامية فأحتلت المدينة بقوات الشرطة واوقفت عددًا كبيرًا من الفلاحين والطلاب والمحامين وهي ان لم تستطع ان توجه للكثيرين منهم تهما محددة عن وقائع معينة فأنها اوقفتهم واحالتهم الى المحكمة بتهم غامضة مستعملة نصوصاً مطاطة في القانون).

ان استعراض احداث (الانتفاضة) يؤكد الدليل على سلامة هذا التحليل ويطرح بوضوح عدالة القضية التي انتفض من اجلها فلاحو الشامية .

وكان المطلب الرئيسي للفلاحين آنذاك قسمة الحاصلات الزراعية على اساس متساوٍ بين (الشيوخ) و (الفلاحين) بدل الثلث الذي كان معمولا به واحتساب المصاريف الآخرى على الاسس نفسها .

وقد جرت الاحداث على النحو التالي :

❖ في يوم ٤ شباط ١٩٥٤ امتنع فلاحو عشيرة (الحميدات)عن العمل أي فلاحو الحاج (رابح العطية) و(سوادي العطية) و(الحاج وادي العطية) و(هديب الحاج حمود) و(باذر الحاج حمود) ثم اخذوا يقومون بتظاهرات ويردمن دون اهازيج شعبية داخل اراضيهم .

❖ كانت المطالبة هي أعطاء الفلاح الكادح المظلوم نصف المحاصيل وعدم تكليفه اجور (الكاروبة والبذر والعمايل والسركلة والحراثة) وغيرها من الضرائب التي يستحصلها الشيخ من الفلاحين من من دون مسوغ مشروع.

❖ في يوم ٥ شباط اضرب جميع فلاحي عشيرة (الكرد) ومناطق زراعية آخرى من المدينة والتحق بهم ايضاً فلاحو عشائر (العوابد وآل فتلة والخزاعل وآل شبل وبني حسن) وابدوا استعدادهم للاضراب وتأييد هذه الحركة التأريخية .

❖ وفي يوم ٧ شباط اقدم فلاحو عشيرة (الحميدات) بثيابهم الرثة ووجوههم الصفر الشاحبة ونظموا هوسات تضم مئات الفلاحين في مدينة الشامية .

❖ وتبع ذلك ان اغلقت حوانيت ومقاهي ومحال المدينة وخرج جميع اهالي الشامية من عمال وكسبة وشاركوا في هذه الهوسات . ويذكر بأن اكثر من ٢٠ ألف شخص قد اسهموا في تلك التجمعات .

❖ في الأيام التالية بدأت الاعتقالات وشملت المحامين (هديب الحاج حمود) و (حسن حاج وداي) و (يوسف الشريفي) و (موجد الحاج حمود) و (محمد عبد المصحب) . وشملت هذه الاعتقالات ايضاً الطلاب وهم : (رشيد سوادي العطية)و (صادق عبد الكاظم العطية) و (مالك حبيب غلام) و (حمزة محمد) و (غالب سباح الشيباني) و (عزيز محمود) و (محمود رفعت) و (مهدي الحافظ) و (عدنان عباس علوان) و (فؤاد الحاج محمد) وغيرهم .

❖ الطلاب الموقوفون جرى تسفيرهم الى ناحية (غماس) أما المحامون فقد نقلوا الى ناحية (الشنافية) عدا (هديب الحاج

حمود).

❖ في (غماس) استقبل بعض العشائر الطلاب الموقوفين بحماسة ملحوظة وقام ابرز شيوخهم (محسن ابو طبيخ) بواجبات الضيافة في « الموقف « مما اذهل السلطات في المدينة ومنهم الشرطة والامن وكان بعضهم يتندر بالقول عسى ان يبقى الطلاب اكبر مدة ممكنة في « الموقف « حتى يمكننا ان نستفيد من هذا الكرم !!

❖ في في اثناء التوقيف في (غماس) قصد المدينة وفد كبير من محامي (هيئة الدفاع عن العدالة) برئاسة الفقيد (توفيق منير) الذي كان نائبا لنقيب المحامين وضم محامين مهمين مثل المحامي (عبد الوهاب الحسك)و (كاظم جعفر) و (عبد الغني مطر) وغيرهم . وفي مقابلة الحاكم المكلف للموقوفين حضر المحامون الجلسة وقاموا بأحراج ممثلي الشرطة والسلطات بما قدموه من اسئلة متعددة ورادعة لادعاءات المسؤولين الكاذبة .

كان هذا حدثاً مهما في مجرى التلاحم الوطني بين شتى فئات الشعب العراقي آنذاك المساند للديموقراطية والحريات وانهاء النظام البوليسي .

❖ في يوم ٩ شباط شاركت في التظاهرات مجاميع من عشيرة (العوابد) (وآل جميش) وتعرضت الى قسوة شديدة واعتداء على النساء والاطفال من قبل الشرطة.

❖ على الصعيد الطلابي اشتعل الموقف في متوسطة الشامية(حيث كنت طالبا فيها) ومدارس آخرى احتجاجا على اجراءات السلطة وكانت ادارة المدرسة قد اصدرت قراراً بفصل عدد من الطلاب منهم (عدنان عباس و علي عبد الحسين و حمزة محمد وصادق

العطية و مهدي الحافظ ومالك حبيب غلام وسعيد الشريفي وحميد المختار وعزيز محمود و رشيد سوادي العطية و حميد ياسر العبطان و عبد الاله شفيع وغيرهم) والجدير بالذكر ان اغلب هذه الاسماء كانت قد لعبت دورًا قيادياً في النشاطات الاحتجاجية والتظاهرات المساندة للفلاحين إضافة الى لجوء السلطة الى اعتقال اشخاص مهمين آنذاك من ابناء المدينة مثل (جبار مزعل ويحيى محمد علي و اسود الرماحي و رزاق مهدي) ممن كانوا اعضاء في الطليعة المنظمة للمظاهرات المساندة للانتفاضة.

ونتيجة للاضطراب الكبير في متوسطة الشامية ارسلت السلطات الحكومية في بغداد الاستاذ (عبود زلزلة) الذي كان مفتشاً عأما في وزارة المعارف لاسناد ادارة المدرسة وحل المشكلة مع الطلبة الا ان ذلك لم يحقق شيئاً مهما للسلطة .

❖ من الخلاصات المهم التذكير بها ان الاستاذ (هديب الحاج حمود)كان اول من اقدم على تبني شعارات الفلاحين وشجعهم على الاحتجاج والمطالبة بالاصلاحات الضرورية ، اذ كان الاستاذ (هديب الحاج حمود) من شيوخ عشيرة (الحميدات) وكان في خلاف مع بقية شيوخ العشيرة حول مطالب الفلاحين.

❖ ولابد ان نذكر بأن عدداً من ابناء شيوخ (الحميدات) قد شاركو بنحو مباشر بالانتفاضة واوقفوا في ناحية (غماس) مع بقية الطلبة الذي جرى اعتقالهم من قبل . فمثلا ان (صادق عبد الكاظم العطية) هو ابن (الشيخ عبد الكاظم العطية)الذي اصبح نائباً فيما بعد وكذلك (رشيد سوادي العطية) كان هو ايضاً ابن اخ(الحاج رأيح العطية) الذي كان عضوا في مجلس الاعيان ثم وزيرًا .اذ احدثت

هذه الظاهرة تأثيرًا ملحوظًا على حماس عشائر (غماس) عند توقيف الطلاب في مدينتهم واثار عطفهم بنحو واضح .

❖ بعد مرور شهر على الانتفاضة اطلق سراح الموقوفين والغيت قرارات الفصل وكان ذلك تطورا مهما في مجرى الحركة الشعبية الناهضة . كما ان السلطات الرسمية انصاعت لمطالب الفلاحين وصدر مرسوم بجعل قسمة الحاصلات بالمناصفة وبهذا تم احراز انجاز مهم لصالح الحركة الشعبية.

❖ أما بالنسبة لي شخصيا ، فكانت الانتفاضة ذات تأثير كبير . اذ كنت احد العناصر الفعالة في هذه الحركة التأريخية وسجلت نقطة الانطلاق الاولى لي للاندماج في الحياة السياسية والبدء بأختيار الرؤية الفكرية المستمدة من مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الانسان ، مبادئ التضامن الانساني الحق الرافض لجميع مظاهر التمييز والداعية لوحدة المجتمع بعيدا عن الانتماءات الطائفية والعنصرية والهادفة لاقامة نظام سياسي وطني ومتحرر من جميع مظاهر الاخلال بالسيادة وحقوق المواطنين ونشر العدالة في المجتمع .

وكانت البداية هي انغماري في العمل الطلابي وبخاصة اتحاد الطلبة الذي برزت فيه وتبوأت مراكز مهمة لاحقة في تنظيمه .

أما الوضع السياسي فقد تدهور بنحو مريع ، واستعيض عن السيد (فاضل الجمالي) كرئيس للوزراء بالسيد (نوري السعيد) الذي قاد انتكاسة سياسية في جميع البلاد . أما زملائي الذين شاركوني في اشعال التحرك الطلابي في في اثناء الانتفاضة قد تعرضوا للفصل مجددا وزجهم في دورة عسكرية خاصة في البصرة . هكذا سارت الامور في العراق على نحو لم يتوقعه الكثير من العراقيين آنذاك .

لكن الاحزاب السياسية الاساسية وخاصة (الحزب الوطني الديموقراطي) و (الحزب الشيوعي العراقي) فقد عبروا عن مواقف تضامنية صريحة مع انتفاضة الشامية . ففي ١٤ شباط اصدر (الحزب الشيوعي العراقي) بياناً خاصاً بهذا الاتجاه . وواصلت جريدة (الاهالي) حملتها لاسناد الانتفاضة ومطالب الفلاحين فكتب الاستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي مقالاً تحليلياً مهما فيها بعنوان « يقظة الريف » وذلك في العدد الصادر في ١٤ شباط ١٩٥٤ ، ننشر ادناه خلاصة مركزة له .

يقظة الريف
بمناسبة الحوادث التي جرت في منطقة الشامية

« ان تفاقم فساد الحكم وسريان التفسخ الى الحياة العامة في البلاد قد القيا ظلهما على الريف كما القياه على المدن ، واصبح الفرد العراقي في المدينة والريف معاً يشعر بوطأة هذا الفساد وهذا التفسخ فبدأ الريف يستيقظ ويشارك المدن في ممارسة اسلوب الفئة الحاكمة في حكم البلاد وفي التصرف بمقدرات الناس . عندما ظهرت حركات الريف الاخيرة بهذا الشكل الواعي اصبح الامر بالنسبة للفئة الحاكمة يختلف كل الاختلاف عن الماضي اذ اصبح الريف ميزاناً لممارسة الحكم الفاسد ونظام الاقطاع الذي يستند اليه ، ويضيف : وقد كانت لحوادث الشامية الاخيرة اهميتها من هذه الجهة بعد ان سبقتها حركات مماثلة في الالوية الشمالية وحركات آخرى في لواء

العمارة « .

ثم يذكر الاستاذ الجادرجي : (كان لابد لهذا النظام الاقطاعي المحكم الذي اقامه الانجليز على انقاض نظام اقطاعي عشائري متقوض من ان يشعر رجال الحكم نفس شعور الاقطاعيين الجدد اتجاه الانجليز وان تتحد منافعهم واتجهاتهم مع منافع اؤلئك الاقطاعيين واتجاهاتهم . ومن اجل ذلك اصدر نظام الحكم تشريعات غاية في الرجعية مثل قانون «التسوية لاعفاء الاقطاعيين من رؤوساء العشائر وغيرهم من اصحاب النفوذ الاراضي الاميرية وتثبيت ملكيتهم لها وكذلك « قانون حقوق وواجبات الزراع وكذلك « قانون الاستهلاك الذي رفع الضرائب عن الملاكين من الزراع والقى على المستهلكين . ثم اصدرت الحكومة (« قانون دعاوى العشائر الذي سلب اختصاص لبقوانين الاعتيادية واودع قضأياهم الى السلطة الادارية الخاضعة للاقطاع متجاوزاً على السلطة القضائية التي حماها الدستور) .

ويضيف الاستاذ الجادرجي : « ان العامل الوحيد الذي لم يستطع المستعمرون ولا الحكومات التي خلقوها ان يسيطروا عليه سيطرة تامة هو الوعي الشعبي الذي انتشر بتقدم الزمن.

ويضيف : ان تجاهل هذه الاوضاع وعوزها الى مبادئ هدامة وما الى ذلك مما نسمعه دائما من افراد الفئة الحاكمة واذنابها لأيعنيان الا تجاهل عوامل الضعف واسبابه الحقيقية . فالمشكلة القائمة الان سواء في المدن او في الريف انما هي مشكلة تتصل بالوضع العام للبلاد وبالقضأيا الاقتصادية وتتطلب الحل السريع عن طريق اصلاح ذلك الوضع على يد حكومة تتبنى المبادئ الديموقراطية وترعى مصالح الشعب « .

وفي اعقاب انتفاضة الشامية ، اصدر الحزب الشيوعي العراقي في (٣٠ / ٨ / ١٩٥٤ منطقة الفرات الاوسط) بياناً جاء فيه :

« ناضلوا ياجماهير فلاحي الشامية من اجل تثبيت مكسب المناصفة وتحقيق مطالبكم الآخرى العادلة ، ان بؤسكم وشقاءكم يزدادان يوما بعد يوم ونهب اتعابكم واخضاعكم من قبل الاقطاعيين وكبار الملاكين ، ديونكم تتراكم حتى اثقلت قواكم مما اضطر الكثيرين من اخوانكم على ترك مزارعهم وبيوتهم والهجرة الى المدن معتقدين ان في ذلك خلاصهم من الجحيم الذي هم فيه ولكن ندرة العمل في المدن يحيلهم الى جيش البطالة الذي يزداد بازدياد الهجرة من الريف الى المدينة .. فشددوا نضالكم من اجل تثبيت مكسب المناصفة في المنتج والغاء الديون ووقف اعتداءات الاقطاعيين على ملكيات متوسطي وصغار الملاك « .

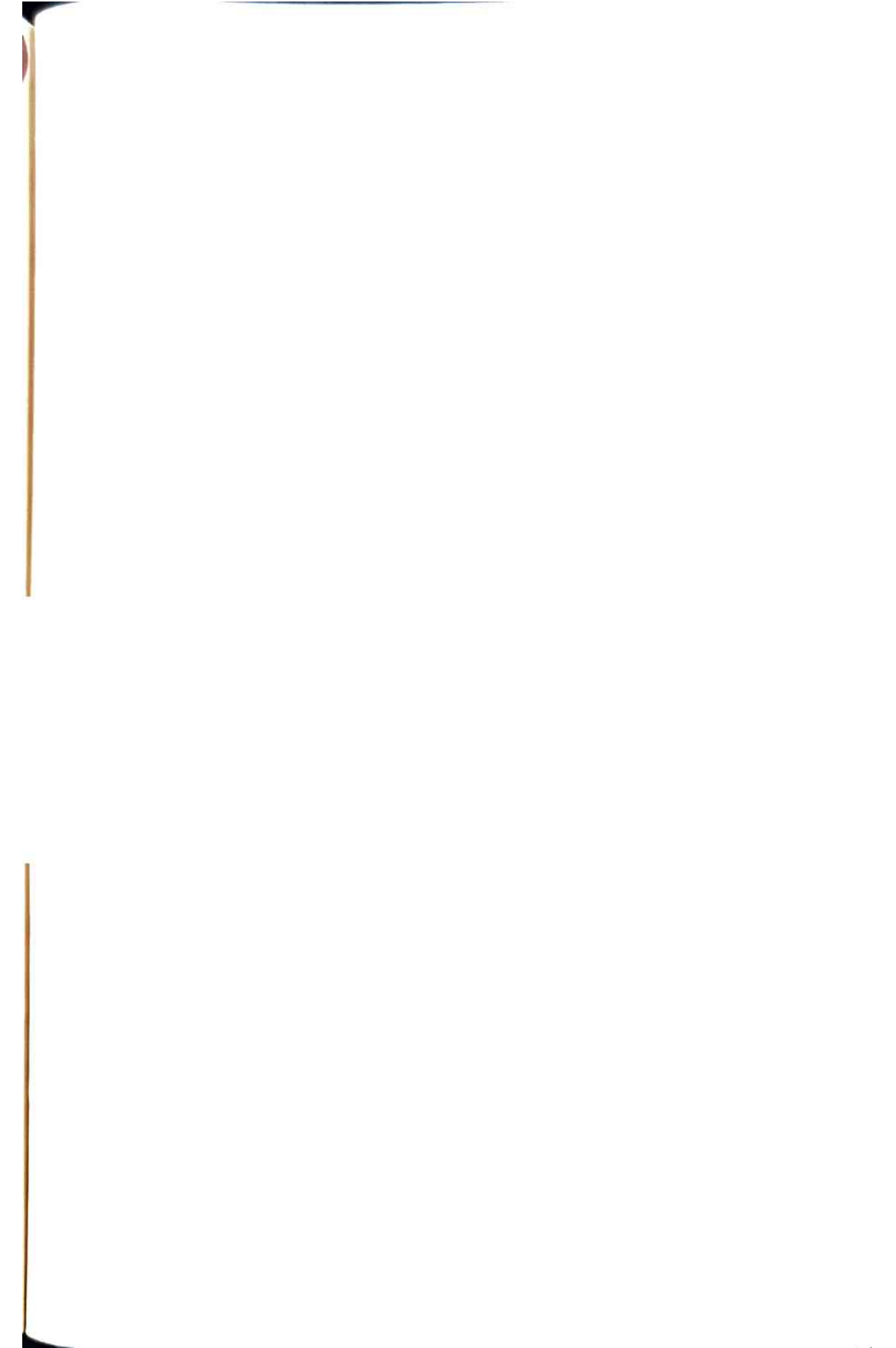
وهكذا يلاحظ بأن زخم الحركة الوطنية والديموقراطية اخذ بالتصاعد وشكل تهديداً جدياً للنظام السياسي القائم آنذاك ومهّد للتغيير الكبير في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان ازالة الاستغلال الطبقي بجميع اشكاله كان مطلباً اساسًا آنذاك فتركز الجهد على توفير العدالة الاجتماعية ، والقضاء على الاستعباد والقمع والنهب الاقتصادي في الريف حيث كانت الثورة آنذاك معنية بالدرجة الاولى بتحقيق هذا الهدف وفسح الطريق لحل مشكلة الارض وتقديم الدعم الكامل للفلاحين كهدف مهم من اهداف الثورة.

الفصل الثاني



الطلبة
اداة فعالة
في الحركة الوطنية



الطلبة
اداة فعالة في الحركة الوطنية

كنت قد ذكرت من قبل ، بان انتفاضة الشامية (١٩٥٤) ، كانت محطة انطلاق لتوجهاتي السياسية اللاحقة . ذلك ان الحركة الطلابية بما تمتلكه من حساسية وطنية متأججة كانت رافدا اساسيا من روافد الحركة وتطوراتها المتعاقبة . وهذه لاتخص تياراً سياسياً واحداً او حزباً واحداً ، بل هي ظاهرة عامة تخص الحركات والاحزاب السياسية بأجمعها في البلاد . كما اصبحت الحركة الطلابية مصدراً لقدرات كبيرة للسائرين في طريق الكفاح الوطني الهادف للاستقلال والسيادة والاصلاح بجميع اشكاله . ولعل هذه الفكرة كانت السبب الرئيسي الذي ارشدني للانضمام للحركة السياسية المنظمة ولاسيما « اتحاد الطلبة « حيث كان تياراً وطنياً فعالا ومسهما اساسياً في النضالات الشعبية المتواصلة .

ان القاء نظرة مباشرة على تطور الحركات السياسية منذ قيام الحكم الاهلي في العراق عام ١٩٢١ ، يوفر صورة واضحة عن هذا التواصل الشديد بين العاملين في المجال الوطني والطلابي بوجه خاص .

فمنذ العشرينيات من القرن الماضي ، تتابعت الفعاليات الطلابية ، وبمستويات وقدرات متعددة ، للتعبير عن الطموحات الوطنية والاسهام في خلق المناخات المناسبة لتحويلها الى واقع معاش . كان ذلك في العشرينيات والثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي ثم تتوجت في تأسيس اتحاد الطلبة في مؤتمر « السباع « التاريخي في عام ١٩٤٨ في بغداد .

مؤتمر « السباع « : ١٤ نيسان ١٩٤٨

ففي نهاية الاربعينيات من القرن الماضي احتدم الصراع السياسي في العراق بين السلطة من جهة وبين القوى الوطنية من جهة آخرى . وذلك في اعقاب « وثبة كانون الثاني « في ١٩٤٨ التي كانت في بغداد ومدن آخرى والتي اطاحت بمعاهدة بورتسموث « الشهيرة حيث كانت الحكومة تحاول فرضها على البلاد .

فالنضالات التي اندلعت آنذاك كانت عنواناً لرفض شعبي واسع لكامل التوجه الحكومي وهي مؤشر كبير على الرغبة العارمة بين الناس لاقامة نظام ديموقراطي حقيقي في العراق . وكان الشعب قد قدم بجميع فئاته الاجتماعية والسياسية ضحايا عزيزة ومنها شهداء « جسر الشهداء « في بغداد الذي وقعت فيه مجزرة موجعة وهددت السلطة بتحديات خطيرة .

في هذا الظرف ، انعقد مؤتمر طلابي كبير في ساحة « السباع « في بغداد في ١٤ نيسان ١٩٤٨ وأعلن تاسيس « اتحاد الطلبة العراقي العام « كما ابرم برنامج ونظام داخلي لهذه المنظمة الفتية الجديدة . ولم اكن انا من المساهمين بهذا المؤتمر ولا بالنضالات التي وقعت بسبب عمري الذي كان حاجزاً طبيعياً بالنسبة لي . فقد ولدت في عام ١٩٣٧ وكنت طالباً مبتدئاً آنذاك في مدينة « الشامية « التي تبعد كثيراً عن بغداد . الا ان صيت المؤتمر هذا قد عم العراق من شماله الى جنوبه .

وحسب المصادر الموثوقة ، كان « مؤتمر السباع « علامة مضيئة في تطور الحركة الطلابية ، اذ وضع اللبنة الاساسية لميلاد تنظيم واسع

جديد لاهم رافد من روافد الحركة الوطنية . وقد شهد المؤتمر ، حضوراً واسعاً من طلبة العراق من شتى الكليات والمعاهد والثانويات وسجل انتصارًا للحركة الشعبية .
كما ان العلامة البارزة الآخرى كانت هي مشاركة الاستاذ محمد مهدي الجواهري الذي جلجل صوته المؤثر بين الحاضرين وهو ينشد قصيدته الشهيرة « يوم الشهيد « اثر فقدان اخيه (جعفر) مع عدد من المناضلين على جسر الشهداء في بغداد خلال الوثبة :

يوم الشهيد تحية وسلام بك والنضال تؤرخ الاعوام

وكان « الجواهري « سنداً ثابتاً للطلبة والشبيبة في جميع الفترات اللاحقة الذي خاطبهم في مؤتمر لاحق بأنهم :

أنتم فكرتي ومنكم نشيدي وبكم يستقيم لحني وعودي

تمخض عن المؤتمر « برنامج و نظام داخلي « يتضمنان اهدافه وقواعد عمله. اذ كان ذلك ملفتا للنظر حيث ان الجو الصاخب الذي كان يعقد فيه المؤتمر لم يكن محتملا ان يبلور اهدافاً اساسية لأيمكن ان تصاغ الا في ظروف طبيعية من حيث التحضير والدراسة والعمل المباشر .
فيذكر ان تلك الاهداف وقواعد العمل تتلخص بما يلي :

- إعمام التعليم الالزامي وجعله مجانياً .
- توفير الاقسام الداخلية ومستلزمات الدراسة للطلبة .
- فضح الافكار والمفاهيم الرجعية والاستعمارية .
- تجنيد طاقات اعضاء الاتحاد بمحاربة الامية .

❖ حماية الحقوق النقابية والاكاديمية للطلبة الاكراد .
❖ تكوين منظمة طلابية خاصة بالطلبة الاكراد .
❖ دعم نضالات الشعوب العربية .
❖ تعزيز وحدة الحركة الطلابية العالمية .

كما جرى انتخاب قيادة الاتحاد والمؤلفة من خمسة وعشرين عضوًا وانبثق عنها سكرتارية مكونة من :

❖ جعفر اللبان - رئيساً .
❖ ابو زيد طلال - نائباً للرئيس .
❖ خلوق امين زكي - سكرتيراً .
❖ عبد الجبار شوكت سري - اميناً للصندوق .
❖ محمود الجنابي .
❖ هادي هاشم .
❖ محمد عبد الله رستم .

والواقع اني الان اتذكر جيدا الفقيد عبد الجبار شوكت سري الذي شاركنا العمل بعد ثورة ١٤ تموز بوصفه عضوا في قيادة الاتحاد في كلية الهندسة. ولسوء الحظ انه تعرض بعد «مؤتمر السباع « الى السجن وبقي فيه عدة سنوات ثم استعاد وضعه الدراسي بعد ثورة ١٤تموز واصبح قياديا طلابيا بارزا . لقد كان الفقيد في غأية الخلق والتواضع وحريصا على العمل الوطني العام ومؤمنا بأهمية العمل الطلابي .

ومن وحي روح المؤتمر واهدافه انطلقت مبادرات عديدة لتعزيز الوحدة الطلابية داخليا وتعزيز التضامن الطلابي العربي وكذلك الاسهام بالحركة الطلابية العالمية والانضمام لاتحاد الطلاب العالمي .

ان سلامة هذا الحدث واهميته السياسية والاكاديمية قد ترك اثرًا أيجابياً بين الطلبة في جميع المحافظات غير ان هذا الانتصار لم يكن ممكناً استمراره بطريقة طبيعية حيث تأزم الوضع السياسي من جديد واشتد الارهاب والاستبداد وتعرض مئات الطلبة وقادتهم الى الاعتقال والملاحقة مما اكد من جديد اهمية التمسك بالتنظيم اداة للعمل المنظم والوقوف بوجه جميع التجاوزات وهذا ماخلق الارضية الصلبة للنضالات الطلابية في فترات لاحقة ولاسيما في انتفاضة (تشرين الثاني ١٩٥٢) وانتفاضة (١٩٥٦) وانتصار ثورة ١٤ تموز الخالدة .

الاتحاد في الظروف العلنية الجديدة

كان من ثمرات الانتصار في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ توفير الحريات واحترام حقوق الانسان والسماح بقيام منظمات مستقلة ممثلة للفئات الشعبية والمهنية المتعددة. لذا توفر لاتحاد الطلبة المناخ المطلوب لاختيار قيادة مناسبة له .

فأنعقد المؤتمر الثاني « للاتحاد « في قاعة الشعب - باب المعظم في شباط ١٩٥٩ . وشاركت في المؤتمر وفود اجنبية ، ومن بينهم السيد باليكان Palikan رئيس اتحاد الطلاب العالمي ودول آخرى . واعلن في انتهاء المؤتمر عن اللجنة التنفيذية الجديدة وهم :

- ❖ مهدي عبد الكريم - رئيساً .
- ❖ والاعضاء وهم : فاروق رضاعة ، وصاحب احمد الميرزا

واحمد العاني وسهام عجاج وباسم مشتاق ، وعلي عبد القادر وضياء العكيلي وكارم عبد الرحمن وسلوى الجلبي وفؤاد جلال وصلاح الملاك وطارق العمادي ووجدي شوكت سري وحسن علي غالب وعبد الحسين سلمان وأيوب سبتي وحازم جليل وجاسم المطير وحجي ملا سعيد وصالح ياسين ومجيد الحاج حمود وشامل النهر وفرج عبد الله وعبد الجبار شوكت سري .

أما قرارات المؤتمر فكانت عديدة ومنها :

❖ توفير الظروف لبناء منظمات طلابية في جميع المدارس على انواعها .

❖ تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

ج - توفير لوازم الدراسة كالكتب والمختبرات وغيرها .

❖ توسيع المكتبات في المدارس والمطالبة بتخفيض اجور النقل .

هـ- تشجيع النوادي والسفرات الداخلية .

❖ الاهتمام بالرياضة وتطوير حياة الطلبة ودراستهم .



يظهر مع الزعيم عبدالكريم قاسم كل من مهدي عبدالكريم ولؤي القاضي وباسم مشتاق

قيادة الاتحاد عام ١٩٥٨ من اليمين الى اليسار
عدنان البراك ، لؤي القاضي ، الزعيم عبد الكريم قاسم ، مهدي عبد الكريم - سكرتير عام الاتحاد - ، باسم مشتاق .

مقابلة وفد من قيادة اتحاد الطلبة العام للزعيم عبد الكريم قاسم بمناسبة سفر وفد من الاتحاد الى جمهورية الصين الشعبية للاشتراك في المؤتمر الخامس لاتحاد الطلاب العالمي . وقد قال الزعيم الوفد بأنكم خير من يمثل الجمهورية الفتية أمام العالم وكان هذا الوفد هو اول وفد يغادر العراق بعد اعلان الجمهورية وقد لاقى الوفد تكريما رسمياً وجماهيرياً بنحو يصعب وصفه وقابل رئيس الوزراء شو أن لأي وشرب مع الوفد نخب الجمهورية العراقية .

وفي العام التالي عقد المؤتمر الثالث في شباط ١٩٦٠ في بغداد وبمشاركة الزعيم عبد الكريم قاسم وضيوف مهمين من الشخصيات الوطنية العراقية وكذلك ممثل عن (اتحاد الطلبة العالمي) وانبثق عن هذا المؤتمر قيادة موحدة تمثل الاحزاب الوطنية الرئيسة على النحو التالي:

- مهدي الحافظ - رئيساً .
- فاروق رضاعة - نائباً للرئيس .
- ماجد عبد الرضا - سكرتير عام .
- كمال محي الدين - ممثلا للاكراد .
- ناصر الطرفي - عن الوطنيين الديموقراطين .
- إضافة الى عضوين يمثلان البعثيين
- سلوى الجلبي .
- لامعة الطالباني .

كما اصدر المؤتمر قراراً بالانتساب لاتحاد الطلبة العالمي الذي كان مقره في (براغ) في جيكوسلفاكيا .

ان العلاقة مع اتحاد الطلاب العالمي تطورت بنحو ملحوظ وجرى تنظيم المؤتمر السادس له في بغداد في نهاية ١٩٦٠ . وترتب على ذلك اختيار (اتحاد الطلبة العام) العراقي ليكون سكرتيرا عاما للاتحاد العالمي . وقد كلف الاخ نوري عبد الرزاق للقيام بهذه المهمة ثم اعقبته في فترة لاحقة انا «مهدي الحافظ « لاشغل هذا الموقع .

ونتيجة لجو التضامن الصادق بين الاتحادين حرص (اتحاد الطلاب العالمي)على المشاركة في العديد من التظاهرات والتجمعات الطلابية في بغداد بشخص (يرجي باليكان) .

ومن الطرائف التي تروى عن زيارة (باليكان J.Palikan) في تلك الفترة ماذكره الاستاذ جاسم المطير حيث كان عضواً في اللجنة التحضيرية لمؤتمر (اتحاد الطلبة العام) فقال في جريدة « طريق الشعب بتاريخ ٣ آب ٢٠١٥ مايلي :

« في ختام فعاليات مؤتمر تشكيل اتحاد الطلبة العام في الجمهورية (العراقية) قررت اللجنة التحضيرية اقامة حفل استقبال وعشاء للوفود العربية والاجنبية التي شاركت في المؤتمر ، وفي مقدمتهم رئيس اتحاد الطلبة العالمي (باليكان) الذي اعجب كثيرًا بـ (الخس العراقي) . وقد تناول رأسين منه . الاول صباحاً بعد الفطور والثاني قبل العشاء في نادي المنصور . وقد اختارني كل من القائدين الطلابيين مهدي عبد الكريم و مهدي الحافظ لاكون الطالب الوحيد من وفود المحافظات حاضراً في هذا الحفل الذي جرى برعاية وزير التربية الزعيم الركن محي عبد الحميد وحضره فاضل عباس المهداوي

(رئيس المحكمة الخاصة) وماجد محمد امين (المدعي العام) في المحكمة الخاصة و وصفي طاهر (مرافق الزعيم عبد الكريم قاسم) وسليم الفخري (مدير الاذاعة والتلفزيون) .



الزعيم عبد الكريم قاسم
لدى مقابلته مهدي الحافظ في مقره بوزارة الدفاع في بغداد لعرض قضايا الطلبة االموقوفين في عام ١٩٦٠



احتفالات يوم الجيش ١٩٦٠ مع رئيس اتحاد الطلاب العالمي آنذاك يرشي بالكان Palikan وقيادة الاتحاد العراقي مهدي الحافظ و عدد من اعضاء القيادة آنذاك

غير انه من المفيد ان اشير الى ان تجربة العمل في (اتحاد الطلاب العالمي) ، التي مكثت فيها لعدة سنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٣)كسكرتير عام ونائباً للرئيس .وتركزت على الميادين المعنوية وتقديم الدعم للطلبة وتوفير الزمالات وتطوير التضامن السياسي مع كفاح الشعب من اجل الديموقراطية والتحرر الكامل . ويلاحظ ان انقسأما قد حصل آنذاك في الحركة العالمية (شرق وغرب) وسرى هذا الى الفئات المتعددة من عمال وشباب وطلاب وسواهم مما ادى الى اصابة هذه الحركات بكثير من التزمت والجمود والانحياز على الصعيد العالمي ، واعاق قيام الظروف المناسبة لممارسة هذه الحركات لاهدافها الحقيقية في اغلب الاحيان .

وكان للاوضاع الشاذة التي سادت العراق فيما بعد الثورة آثار سلبية على حريات المواطنين وبعض الكتل السياسية ومنهم الطلبة في الجامعة والمعاهد الآخرى .

فأعتقل نتيجة ذلك عدد من الطلبة بصورة غير شرعية وأثار هذا الحدث حالة غضب كبير في البلاد . وقمنا - قيادة الاتحاد- آنذاك بزيارة الزعيم عبد الكريم قاسم وعرضنا عليه هذه الحالة ومطالبين بأطلاق سراح الموقوفين .

تصدع الوحدة الطلابية

كان لتطور الازمة السياسية بعد ثورة ١٤ تموز تأثيرات سيئة على الوضع الطلابي ووحدة الفصائل الطلابية ، فأنحازت بعض الاطراف

الطلابية نحو ضرب الوحدة الطلابية وتأسيس مركز جديد باسم (الاتحاد الوطني لطلبة العراق) . ففي ٢٣ تشرين الثاني من عام ١٩٦١ أعلن عن تأسيس هذا التنظيم بعد مؤتمره الاول في الكلية الطبية العراقية . وكان لهذا الاتحاد دور ملحوظ في التحضير لانقلاب شباط ١٩٦٣ من خلال الاضراب الطلابي الذي جرى في ١٩٦٢ تمهيداً للانقلاب الدموي فيما بعد . وللاسف هنالك من يقدر بأن العديد من عناصر هذا الاتحاد اسهمت في تصفية قادة وملاكات طلابية ومارس بعضهم الواناً متعددة من التعذيب ، وهذا امر سئ ومناف للاعراف الديموقراطية والتعاون السليم المطلوب بين الطلبة .

لقد اسهم انقلاب شباط ١٩٦٣ في توجيه صدمات موجعة للحركة الوطنية وكذلك ضرب الاتحاد والحاق الاذى بوحدته واجبره على الانتقال للعمل السري . غير ان الاحداث تطورت بعد ذلك ليستعيد الاتحاد دوره المرموق في الحركة الطلابية العراقية وبذلك حقق نتائج مهمة في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٦٧ في المعاهد والكليات والمدارس الآخرى الا ان السلطة القائمة آنذاك ارتعبت من هذه النتائج وقررت الغائها مباشرة . فقد فاز ممثلوا « الاتحاد بنسبة ٧٠ ٪ من مقاعد الكليات .

ويجدر ان نذكر بأن الفترة التي اعقبت انقلاب شباط ١٩٦٣ استمر النشاط السري للاتحاد وتشكلت لجان عديدة لهذا الغرض كان من بينها « اللجنة الطلابية « التي قامت في ذلك الوقت ومؤلفة من الزملاء : جميل الحديثي - عبد الرحمن هاشم رزين - جمشيد الحيدري - بديعة نجيب ، وآخرون وتولى قيادتها الاخ فاروق مصطفى رسول واعقبته انا بعد ذلك في تسنم القيادة بعد ان عدت

الى العراق في ظروف العمل السري آنذاك أي في نهأية ١٩٦٤.

لاشك ان اهمية « الاتحاد « لاتختصر في زمن واحد فقط . بل تواصل دوره الوطني في الظروف الجديدة وكان قوة مهمة يعول عليها في الازمات اللاحقة . للاسف الشديد تعرض « الاتحاد « في وقت لاحق الى مصاعب جدية بسبب سياسة الارهاب والاستبداد التي اتبعتها السلطة الحاكمة في السبعينيات . كما كان هنالك مواقف غير حميدة وخاطئة اسهمت بها اطراف معروفة وخضعت لضغوط « السلطة « آنذاك بتجميد الاتحاد . كان لقرار التجميد سابقة خطيرة في العمل السياسي وادى الى تجاوز ملحوظ على استقلالية الاتحاد وحريته وصلاحيته بأتخاذ قراراته .

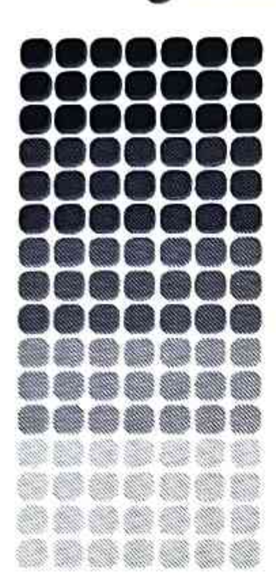
واليوم تتفتح آفاق جديدة للاتحاد ليلعب دوراً حيوياً ومتقدما في الدفاع عن حقوق الطلبة والاندماج اكثر مع الحركة الوطنية والديموقراطية في العراق من اجل مصالح الشعب وتقدمه وحرياته .



التقطت هذه الصورة في الحفلة التي اقامتها لجنة ارتباط النقابات على شرف اعضاء وفود الطلبة التي حضرت بغداد خلال انعقاد مؤتمر اتحاد الطلبة العام الثاني ١٦ - ٢٠ شباط ١٩٥٩ وكان من جملة المدعوين سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قائد ثورة ١٤ تموز الخالدة ويظهر في الصورة مهدي الحافظ بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩

« التجميد » هو القرار التي اتخذه « الحزب الشيوعي العراقي » تحت ضغط سلطة البعث بوصفه شرطاً من شروط الاستمرار في « الجبهة الوطنية والقومية التقدمية » في العراق التي انبثقت في منتصف ١٩٧٤ ولم تستمر الا لمدة قصيرة بعد ذلك .

الفصل الثالث



الماركسية
بين الدوغمائية
وروح العصر

الماركسية
بين الدوغمائية وروح العصر

اقصد بروح العصر هو الخروج من قوالب التقليد الفكري والانفتاح على التطورات العاصفة الحاصلة في العالم . فلم يعد صحيحاً الارتكان الى مقولات جامدة لا يمكنها ان تعطي حلا او نصيحة سليمة للمشكلات الجديدة التي برزت وتبرز على صعيد التطور العالمي والمحلي . ولم يكن بمقدور الحلول المقترحة ان تفي بالهدف المطلوب هذا نظرا للبيئة الجديدة التي حلت بالعالم ومازالت تتوالد باستمرار وتخلق ظروفاً وخصائص محددة .

هذا كان حال الممارسات الماركسية التي شهدت الكثير من الدول ومنها العراق ايضاً . فالدوغمائية Dogmatism هي خطر جدي على المسار الفكري ولاسيما الماركسي . وكان المفكرون الماركسيون اشداء في نقدهم لهذا المنهج ودعوا الى تفهم واستيعاب الجديد في الحياة والواقع المتجددين . كان هذا حال (كارل ماركس) و(فريدريك انجلز) و (فلاديمير لينين) وسواهم من القادة الآخرين في الحركة الاشتراكية والشيوعية العالمية .

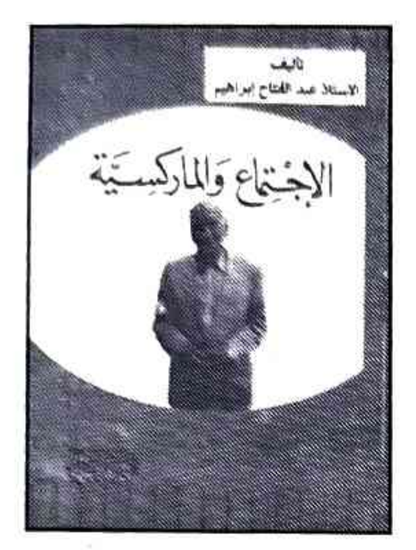
ففي المناخ الذي نشأ بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ اتسعت ظاهرة المراجعة وبحث السياسات القديمة سواء كان الذي ينتهجها الحزب الشيوعي او الاحزاب الديموقراطية الآخرى . ذلك ان شعورا بالخيبة قد حل في الاوساط اليسارية والوطنية وبدأ الكلام يرتفع لاجراء المراجعة واختيار بدائل مناسبة ولاسيما على الصعيد الفكري . وكان بين الذين تصدوا للظروف الجديدة ، مجموعة من الشخصيات الفكرية

العامة ممن كان لهم دور ملحوظ في حركة اليسار العراقي ولاسيما الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم وهو مفكر ديموقراطي يساري بارز ، وكذلك الاستاذ ابراهيم كبة وزير سابق في حكومة ١٤ تموز وهو من الاقتصاديين المعروفين فضلا عن انه شخصية يسارية ، والدكتور محمد سلمان حسن من كبار الاقتصاديين العراقيين ، والاستاذ مصطفى علي قانوني متميز واول وزير للعدل في حكومة الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ والاستاذ عبد الوهاب محمود وزير سابق وسفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي بعد الثورة وكان ايضاً نقيباً للمحامين.
ان هؤلاء جميعهم برزو في الحياة السياسية وكانوا وجوهاً يسارية كبيرة . وتيسر لي آنذاك ان تكون لي علاقات مباشرة معهم واجريت مناقشات معهم حول الاحداث السياسية السابقة والراهنة . وقد سماهم البعض بأنهم « الماركسيون المستنيريون « او « الماركسيون العصريون « .

وحصل ان برزت مشكلة النفط آنذاك وتولى الدكتور محمد سلمان حسن اعداد دراسة معمقة من اجل تأميم النفط العراقي . وكان هذا الموقف حدثاً كبيراً من الناحية الاقتصادية والسياسية . وأيده الكثير من المهتمين بهذا الامر .

وفي عام ١٩٨٢ اصدر الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم كتاباً مهما حول تطور الفكر الماركسي ونشر في بيروت ، حيث قدم هذا الكتاب خلاصات جوهرية عن طبيعة هذا الفكر والمراحل التي مر بها واعطى تصورات واضحة عن مستقبل البلدان النامية في تلك الفترة . وقمت انا بدراسة هذا الكتاب وقدمت تحليلا واضحاً حول اهميته ونشرته ايضاً في احدى الصحف .

الاجتماع والماركسية *



الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم مفكر وكاتب عراقي مرموق . لعب دورًا بارزاً في نشر وتعميق الوعي الديموقراطي التقدمي ، بين الجماهير الشعبية من خلال العديد من مؤلفاته ومقالاته الثمينة ، فضلا عن مشاركته المباشرة في الحياة السياسية على رأس حزب « الاتحاد الوطني « في نهاية الاربعينيات ، وفي مجمل النشاطات والفعاليات اللاحقة للحركة الوطنية العراقية المكافحة من اجل الاستقلال الوطني والديموقراطية والتقدم الاجتماعي .

وتتميز دراسات وابحاث الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم بتركيزها على الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ، من وجهة نظر علمية وتقدمية ، فضلا عن معالجة ونقد التيارات والمدارس التأريخية والراهنة المتعددة في حفل علم الاجتماع . وكان من ابرز مؤلفاته ، في الفترة الاولى ، لعطائه الخصب ، كتاب « على طريق الهند « الذي حلل وشرح فيه بعمق وشمولية جذور ومظاهر وعواقب التغلغل الاستعماري البريطاني في منطقتنا والذي اسهم في أيقاظ وبلورة المشاعر الوطنية ضد الهيمنة الاجنبية . واصدر الاستاذ ابراهيم في اطار الدراسات السوسيولوجية عدة كتب منها « مقدمة في الاجتماع « و « دراسات في علم الاجتماع « وبحث آخر عن « مفهوم الثورة « وغير ذلك .

(*) مهدي الحافظ – الهدف اللبنانية في حزيران / يونيو ١٩٨٢

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ، صدر له كتاب جديد على درجة كبيرة من الاهمية، بأسم « الاجتماع والماركسية « عن دار الطليعة في بيروت . ويقع هذا الكتاب في (٣٠٠) صفحة من القطع الكبيرة . وهو يحتوي على ثلاثة ابواب اضافة الى التمهيد ، تعالج على التوالي: مقدمة اجمالية لموضوع الماركسية وتطبيقاتها اولا وخلفية الفكر الماركسي ثانياً وتطور الفكر الماركسي في حياة ماركس وانجلز حتى اواسط القرن التاسع عشر ثالثاً .

ويشير المؤلف في « تمهيد « هذا الكتاب ، الا انه جزء من مشروع كبير يهدف الى معالجة قضأيا آخرى في النظرية الماركسية وتطبيقاتها حيث يقول « واملي ان تتيح لي الظروف الفرصة لاواصل بحث تطور الفكر الماركسي وأتمه في كتاب آخر ، واعالج بعض قضأيا الماركسية الاساسية في كتاب ثالث . فليس في ظني ماهو اجدى من الماركسية طريقة علمية لتقصي مشكلات الحياة الاجتماعية وكشف السبيل الى حلها (ص ١٣) .

ويصف المؤلف هذه الدراسة ، قيد العرض بأنها محاولة لابراز النواحي الاجتماعية في الماركسية وتأكيد اهميتها في معرفة طبيعة المجتمع وخفأياه ، وفي وعي مشكلاته وادراك السبيل الى حلها ، بعد ان نالها اغفال اضاع الكثير من معالمها . وقد اعتمد المؤلف الطريقة التأريخية في اعداد هذه الدراسة ، ليس بمعناها البرجوازي الشائع ، القائم على السرد الظاهري والتعاقب الزمني للاحداث ، وانما بمفهومها الديالكتيكي العلمي، المتجسد في التحليل النقدي الموضوعي للوقائع والظواهر الاجتماعية . هذه الطريقة التي تنسجم مع طبيعة الماركسية ذاتها التي تربط تطور الفكر بظروف الزمن .

ومع ان المكتبة العربية تحتوي على كتب عديدة في تاريخ الماركسية ومبادئها ، الا ان هذا الكتاب يتسم بميزات فريدة ، تنعكس في امور عدة منها : منهجه التحليلي النقدي ، واعتماده على مصادر منوعة وبخاصة بعض الدراسات التاريخية الجديدة لعدد من المفكرين والمؤرخين الماركسيين المجدين في الغرب ، ومتابعته الفاحصة والحية لتطور الفكر الماركسي بالارتباط مع تطور الواقع المادي ومتطلباته الموضوعية . ولذلك ، فأن الكتاب لأينطوي على تسجيل تأريخي للاحداث ولأيعطي وصفاً عميقاً للمفاهيم الماركسية وحسب ، بل ويقدم تقويما نقديا ، بالغ الدلالة لمراحل تطور الماركسية - الينينية ، ويستخلص منها استنتاجات مهمة لتوجيه الصراع الأيديولوجي ، وجهة سليمة ولخدمة النضال الثوري الراهن في جبهاته الاساسية الثلاث : المنظومة الاشتراكية العالمية ، والحركة العمالية والديموقراطية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وحركة التحرر الوطني والديموقراطي في العالم الثالث .

وعدا ذلك ، تبدو القيمة الاساسية لهذا الكتاب وهدفه الجوهري في تسليط الاضواء على مخاطر وعلل الدوغمائية (الجمود العقائدي) بمظهريها : اليميني الاصلاحي واليساري المغامر ، بوصفها نزعة غريبة عن الماركسية ومناقضة لها . ويقدم كشفا عميقا لفترات تاريخية محددة انتعشت فيها الدوغمائية والقت اضرارا بليغة في الحركة الثورية والفكر الماركسي . وهنا يقول المؤلف : وتعرضت الماركسية الى الخطر الذي شدد ماركس وانجلز ، ولينين من بعدهما التحذير من الوقوع فيه وهو خطر الدوغمائية ، التي تقيد الفكر باحكام عامة وحازمة تغفل التاريخ والظروف الخاصة . واشتد خطر

هذه الدوغمائية في الفترة بين وفاة ماركس وانجلز والحرب العالمية الاولى ، عندما اغفل الجانب الثوري في الماركسية ، وتغلب النهج الاصلاحي في حركة الاشتراكية الديموقراطية ، وادى الى ما عدّه لينين انحرافا وتسوية مع الرأسمالية الامبريالية واستسلأما لها بتأثير انتهازية طبقية . وتعرضت الماركسية بصورة آخرى الى الدوغمائية بعد وفاة لينين ، في الفترة التي عرفت بالفترة الستالينية التي افرغ فيها النهج السياسي بقالب واحد وشامل (ص ٨ - ٩).

وفي موضوع آخر يبرز المؤلف معالم النهج النقدي الثابت في تفكير ماركس ، وتعارضه الحاد مع الدوغمائية . فيذكر ان ماركس قد توصل على الخصوص الى القسم الاعظم مما توصل اليه من آراء واستنتاجات بتحليل وتمحيص وغربلة موضوعات واراء واحداث العصر بطريقة النقد وهي طريقة التزمها مدى حياته وفي كل ماكتب بحيث بدأ وكأن حدة ذهنه لا تبلغ مداها الا بهذا النقد الذي يتهيأ له به وحده ان يكتشف ضالته . على الرغم من ذلك كله ، صدرت الماركسية بصورة عقيدة او مذهب بحيث تحولت الى مشكلة مزمنة لازمت الماركسية واربكت مفاهيمها (ص ٢٥) .

ويشدد الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم على ان الدوغمائية ، بمعيار الماركسية ، تفكير غير ديالكتيكي ، ينظر الى الوجود نظرة مطلقة ومجردة متغافلا عما ينطوي عليه من عوامل التضاد والتغيير . وهو تفكير لأيلبث ان ينمو في اتجاه ذاتي يحيل المعرفة الى الهام ويعزلها عن الواقع ويحولها الى مثالية تستسلم للغيبيات وتلوذ بها ، فتتقبل الاوهام وتوسع المجال ، على عكس ماتدعي لفردية نفعية وانتهازية وادراك . وادراك ماركس منذ البدء خطر الاراء اذا ما اتخذت صيغا

دوغمائية ، واخذ برأي هيغل الذي قال ان الاراء اذا ماحبست في قوالب استحالت الى نصوص شكلية جوفاء .

ويكرس المؤلف صفحات كثيرة لكفاح ماركس وانجلز ولينين ضد الدوغمائية ويقتبس اقوالا مهمة لهم في هذا الصدد . فيؤكد انجلز مثلا على ان الماركسية ليست اكثر من دليل وتفسير لعملية التحول الاجتماعي من مرحلة لمرحلة آخرى لا يصح ان تصاغ بنصوص قطعية تحفظ عن ظهر قلب وتردد بطريقة آلية . وانتقد انجلز اولئك الذين اتخذوا من المقولات الماركسية مادة لاحكام قطعية لاترتبط بزمان او مكان وقال انجلز : « لقد اصبح للتفسير المادي للتاريخ في يومنا هذا اصدقاء كثيرون اتخذوا منه ذريعة لاغفال دراسة التاريخ نفسه . وهذه الحماقة هي التي حملت ماركس ان يعلن انه ليس ماركسيًا « .

أما لينين ، فيذكر المؤلف ، قد رد على الدوغمائية بتطبيقه الماركسية فعلا على وفقاً لظروف الواقع المتغير ، وابدى في الوقت عينه رأياً صريحاً حازما في قوله : « اننا لانرى في نظرية ماركس شيئا كاملا لا تجوز مخالفته بل نرى على العكس انها ارست الحجر الاساسي لعلم من الضروري ان يهتم الاشتراكيون بتطويره والتقدم به في شتى مجالاته اذا ارادوا ان لأيتخلفوا عن الركب . ونرى ان يبادروا بوجه خاص الى تفسير نظرية ماركس بحرية وبصورة مستقلة على اساس انها لم تأت الا بمقترحات وتوجيهات عامة يمكن ان تطبق في انجلترا على غير ماتطبق في فرنسا وفي فرنسا على غير ماتطبق في المانيا ، وفي المانيا على غير ماتطبق في روسيا ، في كل منها على وفقاً لظروف الواقع فيها « .

ديناميكية المنهج

ويوقف المؤلف في صفحات جديدة آخرى عند مفهوم الماركسية فيعالجه بأسهاب ودقة ويحلل عناصره الاساسية وهي المادية والواقعية والديالكتيكية والبراكسية (وحدة النظرية والتطبيق) والكلية والنقد والثورية ، ويؤكد ان هذه العناصر تتجلى بها ابرز معالم التفكير الماركسي المحد في سبيل التغيير الجذري المتواصل ، ويكون في مجمله والدوغمائية على طرق نقيض . لكنه في الوقت عينه يتعرض لخطرها وهي تأنيه من مداخل شتى بسبب اغفال واحد او اكثر من خصائصها او التاكيد على بعضها بأكثر مما يقتضي بحيث يختل التوازن فيها .

ثم يشرح المؤلف نقطة جوهرية في مفهوم الماركسية كثيرًا مايجري اغفالها او يضعف التأكيد عليها والاخذ بها وهي ابراز الطريقة الماركسية ، ذات الطبيعة الثابتة يالقياس للاحكام الماركسية المتغيرة ، تبعا لمتطلبات الواقع المادي الموضوعي . ويستند المؤلف في معالجة هذه القضية على مقولة ماركس وانجلز بأن « نظريتنا ليست دوغما بل هي دليل عمل « . فيخلص من هذا الى التأكيد على ان هذا التعريف لأينصب على المضمون والنتائج بقدر ماينصب على الاصول او الطريقة المعتمدة في استخلاص النتائج ز ويستشهد المؤلف بقول بليغ الدلالة ، لـ (لوكاش) ليوضح هذه النقطة الذي يفيد بأنه : « لو فرضنا جدلا ان البحث العلمي الحديث نقض كل تعاليم ماركس فسيكون مع ذلك ، في استطاعته أي ماركس ملتزما ان يقر من من دون تردد كل ما اثبت العلم خطأه ، ومع ذلك لأيتخلى عن ماركسيته لحظة واحدة ، وذلك لان الماركسية لاتشترط

التسليم من دون نقد وقناعة بما اسفرت عنه تحقيقات ماركس وبما توصل اليه من الاراء ولا نفرض القبول بتفسيرها او تأويلها وكأنها احكام كتاب منزل ، اذ الاصل في الماركسية الالتزام بطريقتها وعدّ الديالكتيكية هي الوسيلة لبلوغ الصواب « .

ويستطرد المؤلف في اعطاء صورة جميلة وواضحة ومحددة لجوهر الماركسية فيقول : وقديما شبه فلاسفة الاغريق حياة المجتمع بالنهر الجاري ثابت بطوله وعرضه ومجراه ، لكنه متغير دوما ، كل قطرة تأتي اليه تغيره من منبعه الى مصبه ، هو في كل لحظة غير ماكان عليه قبل لحظة ، وهو موجود فعلا لكن وجوده في تغيره . هذا التغير المتواصل هو جوهر الحقيقة في الماركسية وغاية ماتنشد المعرفة متابعته . وهو تغيير لأيغير الاشياء فحسب وانما يغير الانسان الذي يغير الاشياء في الوقت عينه . والمعرفة في الماركسية بهذا الاعتبار ، معرفة حية وثورية لانها دائمة النمو دائمة التغيير ، ديالكتيكية وكلية ومتماسكة ، تمتزج فيها الأيديولوجية بالعلم وبالممارسة والتطبيق امتزاجاً لا انفصام له .

وتبعاً لذلك ، يستخلص الاستاذ ابراهيم ، ضرورة اكتساب والتسلح بما اطلق عليه بـ « السليقة الماركسية « ، بوصفها ضماناً لأي تعامل ماركسي صائب مع الواقع المادي المتغير دوما . فيقول بهذا الصدد : لكن القدرة على الممارسة وحسن التطبيق والوصول بطريقهما الى ماهو صواب وذو جدوى يفرض ان يمتلك المرء في الاساس سليقة ماركسية لاتتأتى بطريقة حفظ قواعد يرددها عن ظهر قلب وانما يجد سبيله ابتداء بمتابعة حياة ماركس الفكرية والفعلية بكل دقائقها وخلفياتها فيستوعب فحواها ومضمونها لا من خلال متابعة جهود ماركس الفكرية فحسب وانما بمتابعة مواقفه وتصرفاته الفعلية

كذلك . وكانت حياة ماركس كلها سجالا متواصلا حمل فيه معول نقده الهدام ، يقتلع به القديم من جذوره ، ويمهد الطريق للجديد ... الخ (ص ٣٦) .

ويشدد الموقف على اهمية النقد في المنهج الماركسي في تحليل ومتابعة شؤون المجتمع واحداثه وغربلتها وتحديدها واستخلاص النتائج والوصول بها الى جدواها. وقد التزم بهذا النقد لينين وكل ماركسي استطاع ان يتوصل الى نتائج ذات جدوى. والنقد بالمفهوم الماركسي ، نقد هدم واعادة بناء ، أي انه نقد ثوري ، يراد به التغيير الجذري ، يعالج الموضوع على اساس ما ينطوي عليه من تضاد وما ينجم عنه من فساد وتشويه ويخلق الضرورة الى التغيير وكشف في الوقت عينه عن مستلزمات هذا التغيير وامكاناته . أما النقد بمفهومه التقليدي ، على طريقة الفيلسوف « كانت « بصورة خاصة فهو نقد صحيح واصلاح يعالج الموضوع بكشف النقص فيه ليتمه والعيب فيه ليصلحه .

التأريخ ، وادراك روح العصر

ثم يتعرض المؤلف الى مسألة مهمة ، في الميدان النظري ، وهي اوجه التمايز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وكيفية تحديد علمية (الطابع العلمي) للنظرية الاجتماعية . فيؤكد على ان النظرية الاجتماعية ، بالمعيار الماركسي ، عندما توصف بالعلمية فليس يعني ذلك ان لها حكم النظرية في علوم الطبيعة . فالنظرية ،

في الاجتماع ، بمفهوم الماركسية ، ليست سوى دليل ووسيلة تفسير واداة ارشاد وتوجيه في وضع معين ، وهي لهذا تبقى عرضة للتعديل لتطابق خصوصيات الاوضاع المتغيرة . اذ ليس في علوم الاجتماع ، في نظر الماركسية قوانين تفعل فعلها بمعزل عن الوضع الذي تنطبق فيه او بمعزل عن وعي الانسان وارادته وقدراته وظروفه . ومن هنا كان اهتمام ماركس بموضوع الوعي الاجتماعي ، حتى انه ربط قدرة الانسان في صنع تاريخه بمبلغ ادراكه روح عصره وتقبله معأييره وتفهمه ظروفه ومستلزماته وافادته بما تتيحه له من فرص . وكان من اهتمامه بالوعي ان أكد الضرورة الى ان يقوم الى جانب كل صراع سياسي صراع فكري ، بل رجح ان يتقدم الصراع الفكري ليعزز في وعي الجماهير ويوهي نفوذ المتسلطين بأن يكشف ماتنطوي عليه الاوضاع من زيف ومنكر . (ص ٢٠) .

ويكرس المؤلف حيزاً واسعاً ، من كتابه ، لتحليل دور لينين وشرح ابعاده في تطوير الفكر الماركسي وتطبيقاته الحية ، وفي قيادة الحركة الثورية وانتصار ثورة اكتوبر . ويلقي الاضواء على معطيات لينين النظرية في كشفه تشويهات الدوغمائية واضرارها ، ونقد الماركسيين التقليديين تأكيدا للوجه الثوري في الماركسية ، ومطابقة الماركسية لمرحلة الامبريالية ولمتطلبات التحولات الاجتماعية خارج حدود اوروبا الغربية ورأسماليتها الصناعية المتقدمة. وكان لينين يتميز بفهم عميق للفكر الماركسي ، فأستطاع ان يعالج المستجدات في ضوئه معالجة حرة تتسم بالانفتاح والمرونة ، فلم يأخذ احكام الماركسية بوصفها نصوصا نهائية ، بل رأى فيها خطوطا عامة لاوضاع متغيرة ، ورأى اهم ميزاتها التزامها الواقع وقدرتها على متابعة التغيير

وتأثيراته . وتميز لينين إضافة الى فهمه العميق للماركسية بواقعية ابعدت عن نظرته الى الامور الشطط والاوهام ، وكانت له ثقة عظيمة بالشعب جعلت أيمانه بالحرية والديموقراطية راسخاً ومنسجما مع مستلزمات الواقع الجديد ومبادئ الماركسية . رفعته ثورة اكتوبر الى قمة السلطة ، فلم يذكر عنه انه حاول ان بكيت صوتا للشتىين معه في احدى السبل لتحقيق اهداف الثورة ، حتى عندما بلغ بهم الامر اتهموه بالجاسوسية وبالعمالة لقيصر المانيا ورفعوا اصواتهم عالياً اثر عقد معاهدة برست ليفوسلك يدينونه بالخيانة وهو قائد الثورة . والثورة في احرج ظيوفها ن فلم يخرج عن حدود مقارعة الحجة بالحجة ، ولم يفكر ان يواجههم بالعنف على الرغم من ان ماضي بعضهم لم يكن خالياً من الماخذ ، واكتفى ان يقول فيهم ان مثلهم مثل ذلك الفارس المسك بحسامه ليردد وهو على فراش الموت : « السلم عار والحرب مفخرة « وقال لينين : « انهم ينتظرون الى الامر من موقع الارستقراطي وانا انظر اليه من موقع الفلاح « . وكان لينين يحب روسيا حبا عظيما وخالصا . وقال فيه احد خصومه : « ان لينين يمت لتربة روسيا بوشائج القربى « . وقال احد الشعراء : « ان لينين لصيق بتربة روسيا اكثر من أي بشر مشى عليها « . وقيل انه بلغ من حبه لعامة اهل وطنه انه لم يشأ ان يتميز في العيش عن سائر الناس فيه . فعاش وهو يقيم في الكرملين ، مقر القياصرة ، عيشة البساطة والكفاف من دون تكلف ، ينام على سرير من حديد في غرفة ارضها عارية . ويواصل المؤلف : وفي الوقت الذي كان فيه كثيرون يرون استحالة قيام ديموقراطية حقيقية قبل ان يتم تحقيق الاشتراكية ، كان لينين يرى العكس ، يرى الضرورة الى ان

تنسيق الديموقراطية قيام الاشتراكية ، لان البروليتاريا يتعذر عليها تحقيق الاشتراكية قبل ان يتهيأ لها السبيل الى تحقيقها بالنضال من اجل الديموقراطية . كما كان يرى اهم واجبات النقابات في دولة الاشتراكية ، تدريب العمال على ممارسة الديموقراطية والتخلق باخلاقها وكان من طبع لينين ان يسمع الاراء المتعارضة كلها قبل ان يأخذ بما يراه الصواب الذي يرضي الاطراف الآخرى . وكان قوي الحجة ، منكراً للذات . لأيعنيه في السلطة غير خدمة الثورة ، يناقش الامور ببساطة وأمانة وتواضع متجنبا زخرفة القول وتملق السامعين او استثارة مشاعرهم ، لأيترك مناقشة الرأي حتى يبلغ به مرامه ويقتنع بأن الآخرين ادركوا وجه الصواب فيه وارتضوه عن طيبة خاطر . وهكذا استطاع لينين ان يجمع الكلمة ويحافظ على وحدة الصف ويجتاز اعظم المخاطر التي تعرضت لها الثورة .(ص ٦٨ - ٦٩) .

جذور الظواهر

ومما له اهمية تاريخية متميزة ، تعرض المؤلف لما يسمى بـ « الفترة الستالينية » وما صاحبها من علل دوغمائية على صعيد الفكر الماركسي وتحليله لاسباب هذه الظاهرة وتأكيده على انه ليس من المجدي ان تحصر بواعث هذه الدوغمائية الجديدة بعوامل فردية ، فتوضع في اطار شخصي ، وهي ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها في الواقع الاجتماعي وفي تاريخه .

وقد قال ماركس : « ان الناس ولو كانوا هم الذين يصنعون تأريخهم

، لكنهم يصنعونه بتوجيه وضبط من التاريخ نفسه . فهم في كفاحهم في سبيل تغيير عالمهم ينزعون ، بتأثير دواعي الوقأية والشرعية الى التماس المدد من اشباح الماضي ، يستعيرون منها الاسماء والشعارات والازياء المسرحية ليظهروا بزي يحمل قداسة الماضي . ولذلك لأيصح تفسير الفترة الستالينية اجتماعياً ، بمعزل عن تاريخ روسيا الذي برز فيه أيفان الرهيب وبطرس الكبير وقياصرة الحكم الالهي الذين اعقبوهما . وبرز في وسطهم راسبوتين المشعوذ الرهيب او تفسيرها بمعزل عن اوضاع المجتمع الروسي الذي سبق ثورة اكتوبر وقام فيه استثمار اجنبي امبريالي ، اراد جني اعظم الارباح على عجل ن فأنزل الدمار البدني والنفسي وبقسوة مفرطة بالطبقة العاملة الناشئة ودمر حياة ملأيين الفلاحين الفقراء في الريف وسوقهم الى سوق العمل ، سوق الرفيق ، وقذف اخيراً الشعب برمته في أتون حرب لاناقه له فيها ولاجمل . ولأيمكن ايضاً فهم الفترة الستالينية بمعزل عن طبيعة ثورة اكتوبر والظروف التي واجهتها . ويقصد المؤلف بذلك جملة الظروف الصعبة والعسيرة التي احاطت السلطة الاشتراكية الفتية ابتداء من الحرب الاهلية والتدخل الامبريالي الخارجي الى اعمال التخريب والشغب في الداخل وسائر محاولات ومؤامرات ضرب الثورة الاشتراكية وتصفيتها . ومع انه قد لأيصح ان تحصر بستالين وحده شوائب الفترة التي نسبت اليه فأن اثر شخصه كان بارزًا ولأيمكن اغفاله .

وينتقل الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم الى معالجة قضأيا التطور الراهن في البلدان النامية ، ويركز على تحليل مشكلة التخلف من وجهة نظر ماركسية بكون ان هذه المشكلة هي السمة البارزة والمهيمنة

على الواقع السائد بهذه البلدان . ويحدد طائفة من التدابير المطلوبة لتصفية ظاهرة التخلف والانطلاق في طريق الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ويستهل المؤلف معالجته لمشكلة التخلف بالتشديد على الناحية المنهجية في النظر اليها من زاوية ماركسية . فيشير هنا الى ان ماركس ولو انه اقتصر في كتاب (رأس المال) على تحليل نظام الرأسمالية في غرب أوروبا الا انه وضع نموذجا لطريقة مجدية ودقيقة في نقد الاوضاع الاجتماعية وتحليلها وتشخيص طبيعتها وامكاناتها ومستلزمات تطورها .

ولم يعد موضوع التخلف وعلاج مشكلاته بالامر الذي يجري التصرف فيه اعتباطاً ، فالتخلف من حيث هو ظاهرة اجتماعية ذات طبيعة كلية جذورها اقتصادية بالدرجة الاولى ، اجريت في موضوعها دراسات وبحوث واستخلصت في معالجتها نظريات مبنية على التجارب الفعلية التي جرت في حقلها الواسع لاسيما منذ قيام الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي التي كانت مسألة التخلف من اعقد المشكلات التي واجهها وكانت تجربته اعظم تجربة شهدها العالم .

وتجربة الاتحاد السوفياتي في تحقيق الاشتراكية في بلاد متعددة وبمواجهة ظروف شديدة العسر والحراجة ، تجربة رائدة ثمينة بالعبر فيما انجزته وفيما اخفقت فيه بحيث باتت مرجعا لاغنى عنه في دراسة مشكلات التخلف ومعالجتها . والاساس فيها معالجة البنية الاقتصادية التي هي في الماركسية القاعدة التي تقوم عليها تراكيب المجتمع الفوقية ، بدءا بتنمية الانتاج على وفق خطة مبرمجة لبلوغ هدف معين وعلى مراحل يعين من كل مرحلة منها مايراد تحقيقه من زيادة في الدخل القومي وما يراد ان يعود به من زيادة في دخل

الفرد وارتفاع في مستوى المعيشة وتحسن في الصحة العامة واتساع في التعليم وفي مقومات الحياة الاجتماعية الآخرى ومايقتضيه تحقيق ذلك من تخطيط في الانشاء الصناعي والتنمية الزراعية وتقدم في المواصلات وسائر اعمال الانشاء الاساسية الآخرى . وكانت التنمية على هذا المنوال من مبتكرات تحقيق الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، دأب على الاخذ بها كثيراً من بلدانمايسمى بالعالم الثالث سواء في تحولاتها الاشتراكية ام في معالجة مشكلات التخلف فيها .

ومما يجدر تاكيده ، بخصوص خطط التنمية هذه ضرورة التزام الواقعية وتجنب التقليد الذي لم يكل لينين من التحذير منه لانه كثيرا مايكون منفذا لما يصيبها من فشل ومن ضياع جدواها بسبب ما بين مستلزمات التنمية في كل بلد والامكانات المتوفرة فيه وطبيعته ووضعه الجغرافي وسعته وتاريخه وما الفه اهله من نظم وعادات وتقاليد من ترابط يقتضي اخذه بالحسبان . (ص ٩٥ - ٩٦) .

وارتباطاً بموضوع التخلف ذاته ، ومستقبل العالم الثالث ،يحلل مبررات واسس الترابط التاريخي والمبدئي بين المنظومة الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني المعاصرة . فيؤكد على ان الصلة بين الحركة الاشتراكية وحركة تحرر الشعوب ، وهي تسعى للتخلص من تخلفها ، لم تعد قضية ترجيح وانما اصبحت لزوما لاخيار فيه حتى ليصح ان يؤخذ موقف حركة التحرر من الحركة الاشتراكية والعالم الاشتراكي دليلا على سلامة حركة التحرر وسدادها ، بعد ان ثبت بما لامجال للشك فيه ان طريق التطور الرأسمالي لم يعد غير ميسور بالنسبة للبلاد المتخلفة فحسب ، لقوات او انه بحكم تبدل الظروف التاريخية ولوقوف رأسمالية الاحتكار عائقا منيعا بوجهها وتصميمها

على الابقاء على التخلف لادامة وجودها ، فلم يعد للبلاد المتخلفة سبيل للتخلص من تخلفها والسير في طريق التطور الا سبيل التضامن والتعاون مع الدول الاشتراكية اولا لانهما يواجهان عدوا مشتركاً هو الامبريالية ، تسد عليهما سبل استكمال وجودهما وثانياً لان كليهما ينشدان التطور والتغير في اتجاه واحد ، واخيراً لما بين واقعهما من تقارب ييسر للبلاد المتخلفة ان تفيد من تجارب البلاد الاشتراكية في اجتيازها مرحلة التخلف وييسر للحركة الاشتراكية ان تفيد من تحرر هذه الشعوب وانحسار التخلف عنها لما في ذلك من اضعاف للامبريالية (ص ٩٤) .

وفي الباب الثاني من الكتاب ، المكرس لخلفية الفكر الماركسي ، يتناول المؤلف بأسهاب وعمق اصول الماركسية ، وهي الاقتصاد السياسي الانجليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الالمانية . وضمن هذا الاطار ، يخوض في جذور وعواقب الثورة الصناعية في أوروبا منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر ، وما تركته من اثار عميقة على تطور القوى المنتجة ووضع الطبقة العاملة في الاقطار الاوروبية . ويقدم عرضاً تحليلياً ، ينطوي على قدر كبير من الحدة والشمول ، للثورة البرجوازية الفرنسية ، وما احدثته من تطورات خطيرة في الهيكل الاقتصادي والسياسي في فرنسا وأوروبا فيما بعد . ثم يتناول المؤلف واقع وتطور الفكر الفلسفي الالماني آنذاك ويحدد ملامح مدارسه وتياراته المتعددة ، ويركز بوجه خاص على منشأ وتطور فلسفة هيغل وصلتها المباشرة في ولادة الديالكتيك المادي الماركسي في مرحلة لاحقة .

ويتابع المؤلف ، في الباب الثالث ، بدأيات الفكر الماركسي ، ويقدم

هنا صورة واقعية ومتكاملة لمرحاة تطور فكر ماركس وانجلز ، ويلقي اضواء على مؤلفاتهما الاولى ، والمؤلفات اللاحقة التي انطوت على تبلور ونضج ملامح واركان النظرية الماركسية . كما يكرس صفحات عديدة لشرح السيرة الشخصية والنضالية لكل من ماركس وانجلز ، ويكشف جوانبها الثرية والملهمة .

واخيراً ، فأن كتاب الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم هذا ، يوفر مرجعاً غنياًوشاملا لتطور الفكر الماركسي وتطبيقاته . ويمثل نمطاً جديداً واصيلا في التحليل التاريخي العلمي هو نفسه نتاج الفهم الماركسي السليم لدى المؤلف ، ويجسد بصورة حية المنهج المادي والديالكتيكي من الدراسات والابحاث التاريخية .

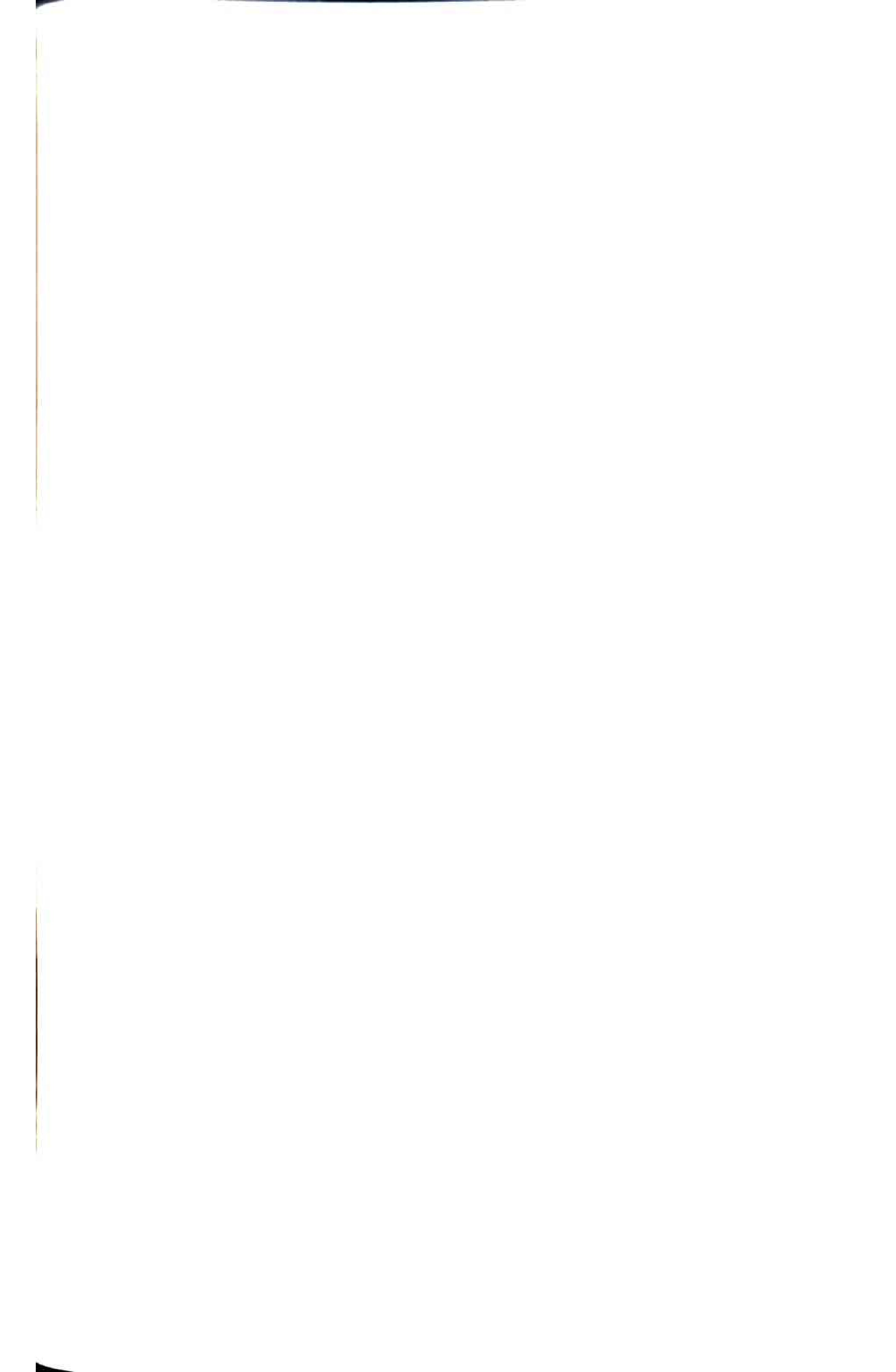
والكتاب بعد هذا ، يزخر بدروس واستنتاجات ثمينة وعميقة ، ذات اهمية فائقة لمسار الحركات الثورية ، وسيرة المناضلين الثوريين ، الذين اتخذوا من الماركسية مشعلا هادياً ودليلا نظرياً في معترك الحياة ، وفي الكفاح ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية ، ومن اجل مجتمع جديد ومستقبل زاهر خال من الظلم الاجتماعي والاستغلال الطبقي وجميع اشكال التميز العنصري والقومي .

ولاشك ، ان الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم ، وقد تجاوز السبعين من عمره المديد ، يعطي في كتابه الثمين هذا ، اضافة جديدة وقيمة لسجله الفكري والثقافي الخصب ، ويقدم مثلا ملهما ، للجيل الجديد من الكتاب والمفكرين على حيوية التفكير وغنى الانتاج وسلامة الهدف في وقت نحن احوج مايكون فيه للرؤية الواضحة والعطاء الاصيل والاستيعاب الامثل للمبادئ « الماركسية - اللينينية والتراث الغزير للحركة الثورية العالمية .

الفصل الرابع



دلالات
التجربة الصينية



دلالات التجربة الصينية

هنالك احداث كثيرة مرت في العراق وشملتني بنحو أو بآخر . ولكن الهدف من هذا الكتاب كما بينت سابقا ، هو ان نتوقف عند بعض الاحداث ونحللها ونستخلص النتائج الضرورية لمصلحة هذا الشعب وتطور نظامه السياسي على نحو مقبول . وقد تشمل النتائج ايضاً اعادة النظر بعدد من المفاهيم والرؤى التي بالت الى حدّ كبير وتفتح الطريق الى ما اسميته من قبل بأنه الفكر الجديد . وهذا يعني ان نجري مراجعة جدية تبين تجربة شعبنا وبعض قواه السياسية ولاسيما اليسارية بوجه خاص حتى يمكن ان نقرر ماهو مطلوب من تعديلات وتكيفات كما فعلت قوى واحزاب كبيرة في بلدان آخرى وخاصة الصين .

ففي منتصف عام ١٩٦٠ ، عندما كنت رئيسا (لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية) ، تقرر ان أسافر الى الصين بدعوة رسمية من القيادة الصينية آنذاك . وتقرر ايضاً ان اشارك في (مؤتمر جمعية الطلبة الاكراد في أوروبا) الذي عقد في تلك الفترة في مدينة برلين في المانيا .

المؤتمر الكردي

لم يكن لديّ معلومات وافية عن (جمعية الطلبة الاكراد في أوروبا) ولاعن اتجاهاتها الحقيقية ، سوى اعتقادي بحق الشعب الكردي بتقرير المصير واحترام حقوقه القومية والثقافية . وهذا هو الموقف

العام لمعظم اليساريين العراقيين آنذاك . ولم يتعد الامر هذه النقطة ولو ان هنالك العديد من الفئات القومية الكردية تسعى الى ماهو اكثر من ذلك بما فيه التعجيل بأقامة الكيان الكردي الخاص امتدادا للحركات والثورات الكردية التي وقعت في العراق او في أيران وتركيا .

كان « المؤتمر « بالنسبة لي فرصة نافعة للغاية ، حيث تعرفت على عدد من الشخصيات الكردية من عدة بلدان فضلا عن ان الجمهرة الاساسية في « المؤتمر كانت من العراق من امثال الفقيد د . كمال فؤاد والفقيد د . وريا راوندوزي و سعدي ديزئي وغيرهم . كما كان مهما لي ان اتعرف على رئيس المؤتمر والجمعية وهو الفقيد د . عصمت شريف فانلي من اكراد سوريا .

شهد المؤتمر خطبا حماسية ودعوات شديدة من اجل الحقوق الكردية والسعي لجعل الشعب الكردي قوة وطنية وذات كيان خاص ومعترف بها .

وشارك في « المؤتمر « ايضاً وفد من الطلبة العراقيين في المانيا وكان اغلبهم من ممثلي منظمة الحزب الشيوعي هناك ، مما اتاح مناخاً أيجابياً ووديًاً مع بقية اعضاء المؤتمر . ولا يفوتني هنا ان اسجل اعتزازي بمشاركة الدكتور صباح الدرّة وزملائه الآخرين ممن كانوا سنداً ثابتاً لوحدة الطلبة العراقيين من العرب والاكراد والاقليات القومية .

ولحسن الحظ ، ان احتفظ ببعض الصور من داخل المؤتمر ويظهر فيها الفقيد « صباح « معي وعدد من المشاركين في المؤتمر . وكان هذا اللقاء مع د . صباح الدرة فاتحة لمعرفتي به ثم تواصلنا في العمل في بغداد قبل ارتكاب الجريمة المروعة بقتله والفقيد الدكتور صفاء

الحافظ في اواخر السبعينيات من القرن الماضي عندما اشتد الارهاب والملاحقة ضد القوى السياسية في البلاد .



" مؤتمر جمعية الطلبة الاكراد في أوروبا " برلين – المانيا
يظهر في الصورة مهدي الحافظ مع صباح الدرة .. وايضاً الفنان الشهير عمر ديزئي وعدد من الضيوف الالمان

لم يخلو « المؤتمر « او مناقشاته من بعض التوتر فيما يخص التبأين في الاراء آنذاك حول مستقبل الحركة الكردية وحدود مطالبها في تلك المرحلة . وكان في نظر عدد من القوميين المتشددين خطأ او عدم جدوى مسأيرة الحركات السياسية العراقية الآخرى ، لانها ليست في مستوى المطالب القومية الكردية . وهذا الموقف كان احد نواتات الاحتكاك والتصادم الذي حصل فيما بعد بين السلطة الوطنية والحركة القومية الكردية في عام ١٩٦١ ، وادى من حيث النتيجة الى اضعاف السلطة والتمهيد لانقلاب ٨ شباط في ١٩٦٣ .

ان نتائج المؤتمر لم تكن ذات اهمية خاصة ، بل شددت بوضوح على تمسك الحركة الكردية بوجهة نظرها فيما يخص المطالب القومية ولاسيما تأكيد خصوصية الشعب الكردي والدعوة الى اخذها بنظر الاعتبار من جانب القوى السياسية آنذاك. وهي ايضاً كانت الاساس في الاختلاف الذي حصل في اثناء المؤتمر السادس (لاتحاد الطلبة العالمي) والذي عقد في نهأية السنة في بغداد . وكنت انا (كرئيس لاتحاد الطلبة العام) هدفا في الحملة ضدي التي قامت في بعض المدن الكردية .

والحقيقة لم تكن الحملة مبررة ابدا ، اذ جرى تحريف الوقائع وكيل الاتهأمات بنحو غريب . فقد كنت ولا ازال صديقا ثابتا للشعب الكردي وساعيا لتمكينه من نيل حقوقة القومية كاملة . الا ان جزء من مسؤولية هذا التصرف الغريب تقع من دون شك على عاتق بعض قيادات الحركة القومية الكردية وخضوعها للنزعات الضيقة والسعي للكسب السياسي المحلي .

زيارتي للصين ١٩٦٠

كانت الزيارة أمراً طبيعياً وساراً استجابة للدعوة الرسمية الموجهة لي من قبل الجانب الصيني . كنت قد ذكرت من قبل ، بأن حضوري في « مؤتمر جمعية الطلبة الاكراد في أوروبا « المنعقد في برلين اواسط العام جاء تمهيداً للزيارة المقترحة لي للصين بعد ذلك مباشرة .

لأيمكن ان افسر الدعوة الصينية الا بسببّين : اولهما الوضع السياسي

الجديد الذي حلّ بالعراق بعد انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتطور الصراع السياسي الداخلي وبروز احتمال قوي بأن يكون لليسار والحزب الشيوعي بوجه خاص مركز متقدم في الحياة السياسية وادارة الدولة .

والثاني ظهور الخلاف السوفيتي - الصيني بحيث كان من المصلحة لأي من الطرفين (الاتحاد السوفيتي والصين) ان يكسب قوى وبلدانًا خارجية ومنها العراق ويصاحب ذلك طبعا شرح التحليلات الجديدة التي اتت بها القيادة الصينية وتناقضها مع الطرح السوفيتي. فالصينيون كانوا حذرين للغاية ازاء السياسة السوفيتية الداعية للسلام والتعأيش السلمي والتفاهم مع الغرب ، بل انهم كانوا اكثر تمسكا بأسس مكافحة الامبريالية والسعي لعزلها دوليا . لذا فأن التفكير بالعراق وقواه السياسية كان من دون شك امراً مفهوما في ضوء سياستهم الجديدة هذه .

عندما وصلت (بكين) استقبلت استقبالا حارًا من جانب المضيفين الصينيين . وتم عقد جلسات عديدة معهم لشرح وجهة النظر الصينية بأوضاع العالم والصراع الدائر فيه . وكنت اتلمس رغبة شديدة لدى الصينيين بأن يكون العراق الى جانبهم في مواجهة السياسة السوفيتية . وقبل انتهاء الزيارة فوجئت بتنظيم وليمة غداء مع السيد (شو ان لأي) الذي كان رئيسا للوزراء ومن ابرز شخصيات الحزب الشيوعي الصيني . ومع ان الحديث معه كان موجزاً الا ان الرسالة قد وصلت وتفهمت دوافها واهدافها ونقلت هذه الصورة كاملة الى الجهات المعنية في بغداد . والواقع ان هذه الزيارة ومجرياتها تنتهي الى واقع الامور في العراق ولاسيما وان بوادر الصراع الدولي اخذت

بالتوسع والامتداد الى العراق ولم يعد هنالك سراً في حقيقة الخلاف السوفيتي - الصيني بل ان الاحداث اخذت بالتوتر تدريجياً وترتب فيها العديد من الانقسامات في قيادات الحزب الشيوعي العراقي وادت الى اجراءات خطيرة مست عددا من قياديين تأريخيين .

الانتصار التأريخي الاول ١٩٤٩

في ١ / ١٠ / ١٩٤٩ انتصر الحزب الشيوعي الصيني وأسس جمهورية الصين الشعبية . وكان هذا الحدث مدويا في العالم خاصة وانه يأتي امتدادا لفوز الاتحاد السوفيتي والحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتوسع المنظومة الاشتراكية في أوروبا.
لم يكن هذا الانتصار سهلا ، اذ قدم الشيوعيون الصينيون الكثير من الضحأيا وتعرضوا لعذابات لاتوصف ، وشقوا طريقهم عبر الدم وصعوبات جمة .
وقبيل هذا الحدث ، ومنذ العشرينيات من القرن الماضي ، مرّ الشيوعيون الصينيون بتجربة تأريخية فريدة . اذ دخلوا في تحالف مع حزب القوميين الصيني المسمى (الكومنتانغ) Kuomintang بقيادة القائد الوطني الصيني (صن يات صن) San Yat- Sen والذي حكم البلاد من ١٩٢٧ الى ١٩٤٨ . فبعد (موت صن يات) صن في ١٩٢٥ ، حلّ محله (شيان كأي شك Chiang Kai-Shek) . خلال هذه الفترة ، حدثت خلافات جدية بين الحزب الشيوعي الصيني وبين قادة (الكومنتانغ) وذلك بعد موت مؤسسه (صن

يات صن). وحصل ان دخل العامل السوفيتي في هذا الخلاف . وكان رأي السوفيت والـ (كومنتيرن / المنظمة الدولية للاحزاب الشيوعية) ان تجري تسوية الخلافات بين الطرفين وقدموا مساعدة الى القوميين الصينين بقيادة (صن يات صن) . وتطور هذا الموقف الى نقطة حرجة ، حيث كان (ليون تروتسكي - من قيادة الحزب السوفيتي) يميل الى فكّ التحالف وتمكين الشيوعين الصينين من اتباع طريق مستقل . الا ان تغلغل المحتلين اليابانيين في الصين آنذاك طرح فكرة التحالف من جديد ، ولم يستمر طويلا حيث بدأت الحرب الاهلية في البلاد وانتهت بفوز الحزب الشيوعي وتسلم السلطة في ١٩٤٩ وهرب جماعة (شيانغ كأي شك) الى (تأيوان) بمعونة اميركية صريحة .

ان الموقف من الضغط السوفيتي ، مهما كانت المبررات تطرح من جديد ضبط وادارة العلاقة مع القيادة السوفيتية بصورة سليمة . وهذا ماحصل في عدة بلدان آخرى ، حيث اختلفت الاحزاب الشيوعية في بعض البلدان مع الموقف السوفيتي وادت الى نتائج غير حميدة .

ولم يكن العراق بعيداً عن هذه الظاهرة . اذ كان الموقف السوفيتي يتركز على دعم التحالف مع حزب « البعث « بكون ان هذا الحزب وغيره من الاحزاب القومية تطورت فكريا وسياسيا ووفرت امكانية للعمل المشترك مع الشيوعيين بصرف النظر عن العديد من التحفظات التي برزت في تلك الفترة من تاريخ العراق . فكانت « الجبهة الوطنية « عام ١٩٧٤عنوانا لهذا الفهم الخاطئ الذي لم يستمر طويلا وانهارت هذه النظرية في العراق وتعرض الشيوعيون

واليساريون الى موجة جديدة من الارهاب والملاحقة في نهأية السبعينيات من القرن الماضي .
ان هذا الدرس مهم للغأية واستيعابه يوفر المبررات الضرورية للموقف المستقل الواجب اعتماده في هذه الاحزاب .

« الثورة الثقافية »

في خضم التطور اللاحق في الصين ، أي عبر الكثير من التطورات الجوهرية ، برزت ازمة « الحزب » وكأنها مؤشر خطير على تدهور الحياة الداخلية فيه . فحسب تقارير العديد من الباحثين ، يبدو فعلا ان الرئيس « ماوتسي تونغ » لم يعد قادراً على التحكم بأوضاع الحزب والبلاد ، بسبب حرصه على متابعة النهج « السوفيتي » التقليدي في ادارة الدولة فضلا عن تقدمه في العمر . وترتب على ذلك ان نشأت صراعات جدّية في قيادة الحزب ولاسيما في بداية الستينيات من القرن الماضي . ويذكر الباحثون ايضاً بأن التفكير بتفجير « الثورة الثقافية » لم يكن سوى محاولة للتخلص من المناوئين لذلك المنهج والسعي لجعل التطور في البلاد وفي الحزب اكثر انسجأما مع الحاجات الوطنية والتطورات العالمية السريعة ولاسيما في البلدان المحاذية للصين وكذلك رفض المنهج السوفيتي الذي لم يعد ملبياً لمقتضيات التطور الداخلي آنذاك .
وتفيد التقارير الصادرة آنذاك ، بأن مجموعة من ابرز قادة الحزب كانوا بنحو او بآخر ممن دعو الى التغيير واعتماد منهج جديد في

الحزب والدولة . ومن ابرزهم « ليو شاوشي « رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب ، و « شو ان لأي « الذي كان رئيساً للحكومة وكذلك « دينج هيساو بنج « وغيرهم .

والنتيجة فأن « الثورة الثقافية « كانت تعبيراً عن الصراع على السلطة. وهو صراع عنيف وشامل على جميع المستويات ، فقد اعتقل وسجن مئات الالوف وتعرض للموت اعداد كبيرة من كوادر ورفاق الحزب . وكان ضمن الملاحقين الرئيس « ليو شاوشي « الذي فصل من مركزه الرسمي والحزبي واودع السجن . ولم يعلم احد عنه شيئا الا بعد انتهاء « الثورة الثقافية « حيث تبين بأنه قد مات في السجن لعدم تلقي العلاج .ولعل الكثير من الاجيال القديمة من المناضلين يتذكرون جيدا المكانة الخاصة والكبيرة للرئيس «ليوشاوشي « ممن درسوا وتثقفوا على كتابه الشهير : كيف تكون شيوعياً جيداً ؟ How to be a good comminst.

أما « بينج « الذي ابعد من قيادة الحزب فقد مضى فترة غير قصيرة خارج دائرة رسم القرارات . ويقال ايضاً بأن « بينج « كان على صلة ودية مع « شو ان لأي « الامر الذي انقذه من مخاطر كثيرة .

ان بعض المصادر تشير الى اخبار طريفة من قبيل زج « المسؤولين « آنذاك في الشوارع واتهامهم بخيانة الاشتراكية والعمالة للرأسمالية ، وتحقيرهم أمام الناس وهم يرتمن من دون قبعات مهلهلة ويدعون الاعتراف بجرائمهم أمام الشعب .

وتضيف المصادر بأنه تم حرق مكتبات ومعابد ومتاحف كجزء من الحملة الثقافية المثارة آنذاك . لقد شهدت ارياف الصين وصول الالاف ممن اتهموا بالعمالة والخيانة . وكان الهدف هو اعادة تثقيفهم

بروح ثورية . وموالية للاشتراكية وكان بينهم السيد « بينج » .
كانت هذه تجربة مريرة بالنسبة للحزب والدولة . وترتب عليها فتح طريق جديد للتغير الجذري في جميع الميادين . فبعد موت « ماوتسي تونغ » في عام ١٩٧٦ انفتح أفق جديد بهذا الاتجاه . وكان قبل ذلك ان انتهت « الثورة الثقافية » بعد ان تحولت البلاد الى « فوضى » حقيقية . وفي اعقاب ذلك ابعد المتهمين، « الاربعة » الذين وقفوا وروجوا للثورة الثقافية ، ومنهم زوجة « ماوتسي تونغ » .
لقد كانت « الثورة الثقافية » نكسة كبيرة بجميع الوجوه ولم يحصد منها سوى العذابات والاحساس بالفشل الكبير . وقد قدر عدد الذين ماتوا بسبب هذا الحدث بـ مليون ونصف المليون انسان وتم اضعاف التراث الثقافي للبلاد ولحق بها اضرارًا اقتصادية كبيرة .

التحول الأستراتيجي التأريخي برنامج التحديث

هذا التحول الجديد ، كان يسمى ايضاً الانتصار الثاني بعد الانتصار الاول الذي تجسد في الوصول للسلطة واقامة جمهورية الصين الشعبية . ومع ان عدداً من النكسات قد حلت بعد الانتصار الاول ، الا ان استئناف المسيرة الثورية قد تواصل وطرح من جديد فكرة المنهج العام والمهمات المطروحة آنذاك .
فالتحديث بقيادة « دينج زياو بنج » قد بدأ بحلول ١٩٧٨ بعد ان ازيلت المعارضة الفعالة المتبقية وجرى العمل لوضع استراتيجية

جديدة هادفة لتحقيق «اشتراكية السوق « كطريق وحيد للخروج من الركود والفقر الذي عانت منهما الصين .
وبالارتباط مع هذا التغير حلت مايسمى « نخبة التحديث « محل « نخبة التحرير « . ومعظم هؤلاء من التكنوقراط واصحاب اختصاصات مهنية وخبرات معروفة . وتغيرت ايضاً معدلات اعمار الماسكين بزمام الحزب على عكس ماكان سائدا من قبل وتوفرت جداول مهمة في هذا الصدد لتقديم مقارنة ملحوظة بين المرحلتين .
كان « شو ان لأي « هو صاحب فكرة التحديث . وقد اعطى آنذاك تنويهًا قوياً بذلك . وهذا لأيقلل من قيمة « دنج « الذي يعدّ ايضاً المبادر الاساسي للاصلاح الاقتصادي .
فقد نقل عن « شو ان لأي « القول : ان الصين قررت تبني سياسة جديدة وطريق جديد يتمثل في التحديات الاربعة : وهي تشمل الزراعة والصناعة والتقنيات والدفاع « . وحصل مرة ان قام « شو ان لأي « بتعيين « دنج « نائباً له في الوزارة مما يدل على وجود صلة فكرية وعملية بين الشخصين قبل اعلان التغيير الجذري .
وهنا يذكر عن « دنج « بأن الاقتصاد المخطط ليس بالضرورة اشتراكية . لان التخطيط موجود ايضاً في الرأسمالية . ويضيف ان التمييز بين الاشتراكي والرأسمالي يتوقف على مدى اسهام النهج المتبع في نمو القوى المنتجة للمجتمع الاشتراكي بما يزيد من قوة الدولة الاشتراكية ويرفع مستوى المعيشة بها .
وكان « التحديث « هو الشعار الاساسي الذي رفعه « دنج « أي تحويل الاولوية من السياسة الى الاقتصاد .
ففي عام ١٩٧٨ انعقد اجتماع اللجنة المركزية وتقرر التوجه للاصلاح

الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي .
وكانت خصائص الاصلاح الاقتصادي في الصين ترتكز على ثلاثة مجالات هي : (١) الاصلاح في المناطق الريفية و (٢) الاصلاح في المناطق الحضرية و (٣) سياسة الانفتاح على الخارج . وهنا احاول ان اقدم اقتباسات وافية من التقرير ادناه الذي يشرح تفاصيل التطور في هذه المجالات * .
فبالنسبة للمجال الاول (أي المناطق الريفية) فقد خففت الرقابة التقليدية ، وجرى تغيير نظام (الكوميونات) Communes او الوحدات الصغيرة التي تقوم على مبدأ الجماعية وحلّ محله مايسمى اشكال متعددة من نظام « المسؤولية التعاقدية « المبتكر اساسا من الفلاحين . ويوصف النظام الجديد بما يلي :
« في هذا النظام الجديد بقيت الارض ملكية عامة ، لكن كل اسرة حصلت على قطعة او اكثر من الارض وادوات الفلاحة على وفق عقود مبرمة ومن خلال هذا النظام يستطيع الفلاحون الاحتفاظ بالمنتجات التي تزيد على حصتهم المتعاقد عليها او بيعها في السوق الحرة **.
لقد تحقق نجاح كبير في المناطق الريفية مما فتح الطريق لزيادة انتاج السلع الاستهلاكية واقام اساساً للنمو السريع في الصناعة والتجارة الخارجية . وظهر الى جانب ذلك مشكلات في مجال تلوث البيئة وتوسع الهجرة الى المناطق الحضرية .

(*) الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية :
تقرير لـ « وي وي زانج « . مركز الأمارات للدراسات والبحوث . العدد (١١) .

(**) (المصدر نفسه)

أما المجال الثاني ، أي الاصلاح في المناطق الحضرية ، فقد تم وضع برنامج انمائي لذلك في عام ١٩٨٤ . وكان جوهره « نقل ادارة المشروعات الحكومية من أيدي افراد متنفذين للوائح الحكومية ولأيتمتعون باستقلال مالي الى اشخاص فاعلين يتمتعون باستقلال اقتصادي ويتحملون المسؤولية الكاملة عن ادائهم الاقتصادي. الامر الذي يتيح للحكومة التفرغ لضبط الاقتصاد الكلي وفتح الاسواق وتطويرها . وكان خيار الخصخصة قد استبعد اساساً لاسباب أيديولوجية . لذا جاء قرار الحزب الصادر في ١٩٨٤ مطالباً بفصل الملكية عن ادارة الانتاج * .

ثم ادخل نظام العقود الذي يحدد دخل المشروع بأدائه الاقتصادي وكذلك نظام الاستئجار لادارة المشروعات الحكومية الصغيرة إضافة الى نظام مسؤولية المدير الذي اوقف التدخل السياسي لامناء الحزب في اعمال المشروعات وكذلك نظام المساهمة الذي يعطي للعمال حق امتلاك اسهم المشاريع وبعد ذلك ، استحدث مفهوم الافلاس للتشجيع على المنافسة والتغيير من المفهوم الشيوعي الذي يضمن العمل مدى الحياة .

ويضيف المصدر ايضاً مايلي :

« اتضح ان اصلاح مشروعات الدولة اكثر صعوبة وتعقيداً مما كان الحكومة تتوقع . ففي حين بدأت اسواق السلع تتطور ، استمر التدخل الاداري على ماكان عليه . وسار نمو الاسواق سيراً بطيئا بسبب عوامل السوق الاولية مثل العمالة والاراضي ورأس المال . وتم ادخال نظام السعر المزدوج كمرحلة انتقالية تدريجية من السعر

(*) (المصدر نفسه)

الحكومي المحدد الى سعر السوق المتغير . ولكنه من جانب آخر فتح مجالا للفساد في القطاع الحكومي ، اذ اصبح المسؤولون يستفيمن دون استفادة مباشرة من فروق الاسعار . « ويضيف ايضاً :

« وتبع ذلك اجراء مجموعة من الاصلاحات فيما يخص هيكل الاسعار والسماح بأسواق رأس المال ومعالجة قضأيا العمالة وتنظيم الاجور والضرائب وتحسين اداء النظام المصرفي والمشروعات المملوكة للدولة . «

وكان من نتائج هذه الاصلاحات مايلي :

❖ تحويل هيكل الاسعار المزدوج الى هيكل ذي مسار واحد الا وهو سعر السوق .

❖ في نهأية ١٩٩١ كانت قوى السوق تتحكم في ٩٠٪ من اجمالي مبيعات التجزئة في الصين .

❖ الا ان جوانب سلبية مازالت قائمة : مثل نظام الخدمة الاجتماعية الذي يشمل الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد واعانات البطالة. ويلاحظ ، ان اعداد كبيرة من العمال الساخطين مازال موجوداً م الذين فقدوا عملهم .

ويضيف المصدر ذاته مايلي :

« ان اصلاح المشروعات المملوكة للدولة يبدوا امرا صعب المنال . اـ ماتزال المشروعات الحكومية - الخاسرة وغير الفعالة - تشكل اكثر من نصف اجمالي عدد المشروعات ويعمل فيها ثلث عدد عمال المراكز الحضرية في الصين ، البالغ عددهم ٣٠٠ مليون عامل . وهناك جهود مبذولة في الوقت الحالي لاصلاح المشروعات الحكومية عن طريق دمجها او جمعها في صورة اتحادات او مشروعات ذات رأس

مال مشترك « .

ومن الافكار التي يدعو لها « الاصلاحيون « وضع نظام جديد للضرائب يقوم على مبدأ المشاركة في العائدات والتقسيم التناسبي لوظائف وسلطات الحكومة المركزية والحكومات المحلية آملاً في تلافي عجز الموازنة وبناء قطاع مصرفي تجاري كفء على النمط الغربي بدلا من النظام المصرفي الموجود الذي لم يكن يؤدي اكثر من وظيفة صراف للحكومة « .

وحول « سياسة الانفتاح « يذكر المؤلف الصيني نفسه بأن ظروف الانتقال الى مرحلة الاصلاح كشفت انعزال الصين وابتعاده عن التطورات الكبيرة في العالم .

فيشير الى مايلي :

❖ بعد نهأية الثورة الثقافية ، ادركت القيادة السياسية الصينية ان الفجوة بين الصين والدول المتقدمة من ناحية ، وبينها وبين بعض الدول النامية من ناحية آخرى ، قد ازدادت اتساعاً . فقد كانت الصين - في عصر ماو - تعيش نوعاً من الهوس الأيديولوجي ، في حين اصبح جيرانها ، تحت قيادة اليابان والنمور الاسيوية الاربعة (كوريا الجنوبية وتأيوان وهونج كونج وسنغافورا) ، يشكلون قوة اقتصادية في المنطقة . وقد اعترف دنج - خلال زيارته لليابان عام ١٩٧٩ - انه « اصبح يفهم الان معنى التحديث « . وكان هذا اعترافاً مؤلما بأتساع الهوة بين الصين وغيرها من الدول ، واصاب الشعب الصيني بصدمة في اوآخر السبعينيات ، عندما بدأت الصين تنفتح على العالم الخارجي واجمع دعاة الاصلاح على ان الصين لأيمكنها ان تتطور بمعزل عن العالم ، وانها يجب ان تستورد العلوم والتقنية

ورؤوس الاموال والخبرات الادارية من الخارج ، وان هي ارادت لبرنامجها التحديثي ان ينجح .
قامت سياسة الانفتاح الصينية في البداية على اساس المواقع ، وتم تنفيذها على مراحل . استندت المرحلة الاولى الى التجربة التي نجحت في الدول الآخرى ، وهي تجربة « مناطق التصنيع المخصص للتصدير « ، اذ انشأت الصين عام ١٩٧٩ اربع « مناطق اقتصادية خاصة « في مقاطعتي (جوانج من دونج وفوجيان) ، القريبتين من هونج كونج ، وفي (تأيوان) و(مكاو). وبدأت في هذه المناطق تجربة عدد من السياسات التفضيلية بهدف جذب رؤوس الاموال والتقنية الاجنبية ، وذلك وفقاً لاساليب جديدة في الادارة تسأير النمط الدولي . وسرعان ما اصبحت هذه المناطق مثل مختبرات ، تقاس فيها عملية اقتصاد السوق . وكانت الحكومة تنوي تعميم هذا النهج - اذا نجح في تلك المناطق - على باقي اجزاء الصين . أما اذا فشلت التجربة فأن اثرها السلبي سيكون محدودا ، لان تلك المناطق تقع بعيدا عن المراكز السياسية والاقتصادية . ونجحت هذه الاستراتيجية نجاحا نسبيا في جذب رأس المال الاجنبي ، والقيام بتجارب اصلاحية رائدة ، وخلق اقتصاد يقوم على التصدير ، لكنها لم تنجح بالقدر نفسه في جذب التقنية المتقدمة .
❖ ويضيف المؤلف الصيني ايضاً :
في المرحلة الثانية - عام ١٩٨٤ - تم انشاء ١٤ مدينة ساحلية ، وسمح للسلطات المحلية بأنشاء « مناطق التنمية الاقتصادية والتطوير التقني « ، والترتيب لعدد معين من الاستثمارات الاجنبية من دون الحاجة للحصول على موافقة الحكومة المركزية . واضافة الى « المدن

الساحلية المفتوحة « تقرر - عام ١٩٨٥ - انشاء « مناطق ساحلية اقتصادية مفتوحة « في دلتا نهر (يانج تسي) ونهر (بيرل)ونهر (منج يانج) ، وفي شبه جزيرة (شانمن دونج) عام ١٩٨٧ . وكانت ضريبة الارباح تلقى قبولا في هذه المناطق اكثر من المناطق الآخرى ، لكنها لم تجد القبول نفسه في المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التنمية الاقتصادية والتطوير التقني .

❖ ويؤكد المؤلف بعد ذلك على « استرتيجية التنمية الساحلية « فيقول :

كان من اهم احداث تلك المرحلة ان وضع رئيس الوزراء السابق زهاو زيانج « استراتيجية التنمية الساحلية « في مطلع عام ١٩٨٤ . وطبقا لتلك الاستراتيجية كان على الصين - ذات العمالة الوفيرة - ان تستفيد من الاتجاهات السائدة في العالم ، اذ تحولت دول كثيرة من الصناعات المعتمدة على المعرفة العميقة . وكان على الصين ان تسعى لنقل الصناعات الانتاجية من تلك الدول الى مناطقها الساحلية. وتطلبت تلك الاستراتيجية جرأة شديدة، لانها استلزمت امتداد طرفي الاقتصاد - الاستيراد والتصدير - الى خارج البلاد ، من حيث استيراد قدر كبير من المواد الخام لتصنيعها ، ثم تصدير المنتجات المصنعة . وقد وضعت هذه الاستراتيجية لامتصاص الفائض الهائل من العمالة الزراعية ، وتعويض النقص النسبي في المواد الخام ، وزيادة الصادرات للحصول على النقد الاجنبي ، الامر الذي يوفر التمويل والتقنية لتطوير الصناعة والزراعة والخدمات . وكانت تلك خطوة حاسمة في رسم ملامح اقتصاد جديد للصين - ذات الـ ١٫٣ مليار نسمة - يقوم على تدعيم الصادرات ، برغم كل ماساد

من شك في جدوى دمج مثل هذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي . ولعل اوضح مايبرز اثر هذه الاستراتيجية ، هو انتقال مايزيد على ٨٠ ٪ من الصناعات الانتاجية - في غضون بضع سنوات - من هونج كونج الى جنوب الصين ، كما دعمت هذه الاستراتيجية تجارة الصين الخارجية ودمجت الاقتصاد الصيني - الى حد كبير - مع الاقتصاد العالمي .

❖ ثم يتناول المؤلف المرحلة الثالثة فيقول :

وبدأت المرحلة الثالثة مع قرار الحكومة - عام ١٩٩٠ - بأحياء مدينة شنجهاي ، التي تعد قلب التجارة والصناعة في الصين ، واقامة منطقة بودنج الجديدة (شرق شنجهأي) . وتتيح هذه المنطقة معاملة تفضيلية للاستثمار الاجنبي ، يعادل - او يفوق - ماقدمته المناطق الاقتصادية الخاصة . وفي حين تميزت المرحلتان السابقتان بالعمالة الكثيفة والتكيف مع آليات السوق ، جاءت تجربة شنجهأي - عام ١٩٩٠ - بأتجاه جديد في استراتيجية الانفتاح الصينية ، سوف نستعرضه بالتفصيل فيما يلي :

اولا : تقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم « المدينة العالمية « وهذ المفهوم - بطبيعته - يميل الى تجميع الثروة وتوليدها بأقل تكلفة ممكنة. وهو امر يتضح من تاريخ شنجهأي نفسها ، ومن تجارب « المدن العالمية « الآخرى مثل لندن ونيويورك وطوكيو ، اذ تقع جميعها في قلب مناطق النمو الديناميكي في بلادها . والمعروف ان شنجهأي هي اول « مدينة عالمية « في شرق اسيا خلال العشرينيات والثلاثينيات ، وكانت بها قاعدة صناعية وقطاعات مالية وتجارة وخدمية متقدمة

نسبياً . وبرغم الاهمال الذي اصاب شنجهأي لبضعة عقود ، فهي ما تزال مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني .

ثانياً : ترمي هذه الاستراتيجية الى رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني . وحتى زمن قريب كان مصدر النمو الصيني هو رجال الصناعة ، الذين استفادوا من وفرة العمالة الرخيصة في البلاد ، حين كان النمو يعتمد على وفرة الأيدي اكثر من اعتماده على العقول . لكن استراتيجية شنجهأي اعطت الاولوية لتطوير التقنية المتقدمة ، لاسيما في مجال الدوائر الالكترونية المتكاملة واجهزة الكمبيوتر ، والتقنية الحيوية الحديثة والطب والمواد الجديدة . وفي الوقت ذاته قررت المدينة تشجيع مايسمى بـ « الصناعات الاساسية الست « ، وهي : صناعة السيارات وصناعة الصلب وصناعة البتروكيمياويات وصناعة اجهزة الاتصالات وصناعة معدات محطات القوى الكهربائية وصناعة الاجهزة الكهربائية المنزلية .

ثالثاً : تستهدف هذه الاستراتيجية تحويل المدينة الى اكبر مركز مالي في المنطقة الاسيوية الواقعة قرب المحيط الهادي ، وتضم المدينة اهم اسواق الصين ، مثل سوق الاسهم والسندات والسلع والعملات. ويتوقع ان تكون شنجهأي اكبر مركز للعمليات المالية المحلية والاجنبية.

رابعاً : تستهدف الاستراتيجية كذلك ان تصبح شنجهأي « رأس التنين « ، لان هذه الاستراتيجية وضعت اساسا لتحقيق الرخاء الاقتصادي في المنطقة الداخلية من الصين ، وهي وادي نهر يانج تسي (التنين) ، والمعروف انها منطقة متقدمة نسبيا - اقتصادياً وتجارياً - .

خامساً : تمثل هذه الاستراتيجية اكبر تجربة صينية في مجال مايسمى بـ « اقتصاد السوق الاشتراكي « . وتستخدم الحكومة المحلية آليات السوق - الظاهرة والخفية - لدعم اقتصاد السوق الموجه من قبل الدولة . وقد تعلمت الصين من تجربة كوريا الجنوبية ، فشجعت على قيام التجمعات الصناعية الكبرى في مجالات الاتصالات والبتروكيمياويات والتقنية الحيوية والطب . وهي تدرس الان اقامة اكبر شبكة تأمين اجتماعي في الصين .

❖ ويعطي المؤلف توقعاً لتطور مدينة شنجهأي فيقول :
لكن الطريق لأيزال طويلا أمام شنجهأي لتصبح « مدينة عالمية « . ويرى عمدة المدينة ان التقنية الصناعية في شنجهأي مازالت متآخرة عن مثيلاتها في الغرب بين عشر وخمس عشرة سنة ، كما ان اطارها القانوني - بالمعأيير الغربية - ليس كافياً . وعانت اسواقها الوليدة ايضاً من التقلبات ، الى جانب ان النظام المصرفي العتيق في الصين عموما ، وفي شنجهأي تحديداً ، لم يستطع تلبية احتياجات الاقتصاد الحديث . وما تزال صعوبة تحويل العملة الصينية تقف عائقاً أمام طموح المدينة في ان تصبح مركزاً مالياً اقليمياً .

❖ أما التجارة الخارجية فهي الآخرى سمة من سمات الانفتاح الصينية فيقول:
وتعدَ لامركزية التجارة الخارجية سمة آخرى من سمات سياسة الانفتاح الصينية . ففي عام ١٩٧٨ بدأت الحكومة الصينية تحرر التجارة الخارجية من السيطرة المركزية ، عن طريق أيفاد المسؤولين

الذين يستطيعون اتخاذ القرارات ، وتوزيعهم على شتى الوزارات الاقتصادية والاقاليم والمشروعات الفردية . وتم تشجيع كل اقليم على وضع استراتيجية الانفتاح الخاصة به . ونتيجة لذلك بدأ الكثير من الاقاليم الحدودية يتبادل التجارة مع الدول المجاورة للصين ، مثل التبادل التجاري بين اقليم (هأيلونج جيانج) وروسيا ، وبين (يونان) وبورما ، وبين (جوانج سي) وفيتنام ، وبين (فوجيان) وتأيوان . في حين فضلت مقاطعة (ننجسيا) المسلمة ان توثق روابطها مع الشرق الاوسط ، فاقامت علاقات مع دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية والكويت .

❖ وماذا عن التخطيط ؟ فيقول المؤلف ذاته :

حين كان التخطيط مركزياً ، كانت السياسة الاقتصادية ترتكز على تنمية اقاليم بعينها ، استناداً الى الصناعات المحلية الموجودة في كل اقليم . وبرغم نجاح هذه السياسة فقد كان لها بعض المساوئ ، اهمها الاخلال بالتوازن بين الاقاليم المتعددة . وبانتهاج سياسة الانفتاح ، بدأت الصين تنتقل تدريجيا من هذه السياسة الى سياسة ترتكز على عدد من الصناعات والتقنيات . لاسيما ان انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية كان يستلزم أيجاد بيئة اقتصادية تتناسب مع متطلبات هذه العضوية . ومن ثم قرارات الصين مؤخرا اعطاء الاولوية للصناعات التالية :

(أ) الطاقة والبنية التحتية (النقل والمواصلات) .

(ب) الخدمات « المصارف والتمويل والتأمين والبيع بالتجزئة « .

(ج) الصناعات الرئيسة مثل الصناعات الكيمياوية وصناعة

السيارات ، وصناعة الالكترونيات والمعدات الكهربائية والميكانيكية.
(د) الزراعة .
وكان الهدف الاساسي من وراء ذلك هو تطوير الصناعة المتخلفة عن طريق امدادها برأس المال الاجنبي والتقنية الاجنبية .

❖ معالجة القوانين الاقتصادية فيقول المؤلف :
وتضمنت سياسة الانفتاح كذلك وضع القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والمسؤولية القانونية والاستثمار الاجنبي وحماية براءات الاختراع . وكان من بنودها ايضاً خفض قيمة العملة الصينية ودعوة المستشارين والمتخصصين والمديرين الاجانب لزيارة الصين ، وتشجيع السياحة ، والسماح لمئات الالاف من الطلبة بالسفر الى الخارج لمواصلة دراساتهم العليا ، واصلاح نظام التجارة في الصين بهدف دعم التجارة الخارجية والحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية . ونتيجة لسياسة الانفتاح وصل الاقتصاد الصيني الى مستوى غير مسبوق من الاندماج مع الاقتصاد العالمي .

❖ الديموقراطية والاصلاحات الاقتصادية
(نظام سياسي قليل المعارضة)
كانت هذه المسألة واحدة من اهم الامور التي دار بشأنها الجدل في اطار التنمية الاقتصادية والسياسية بالصين ، منذ عام ١٩٧٩ . ولم يؤيد أي من الزعماء الصينيين صراحة مايسمى بـ « السلطوية الجديدة « ، وهو مصطلح فضفاض يصف مبادئ وسلوكيات النخبة الحكومية القوية ، التي تنفذ الاصلاحات المرتكزة على اقتصاد

السوق ، والتي ترفض الضغوط من بعض الجماعات واصحاب المصالح . لقد افرزت تجربة الاصلاح الصيني هذا النموذج القيادي ، الذي يقوم على « السلطوية الجديدة « . وقد يكون من المفيد ان نتذكر ماحدث في منتصف عام ١٩٨٨ ، عندما بدأت الاصلاحات الاقتصادية تواجه اخطر الصعوبات ، بعد فشل قرار الحزب المتعلق بالاصلاح الجذري للاسعار . فقد ادى التضخم الجامح وفساد المسؤولين الى بث الشك في نفوس الناس حول كفاءة القائمين على الاصلاح ، بل حول مشروعية برنامج الاصلاح نفسه . وانتشرت سخرية الناس في كل مكان من دعاة الاصلاح ، وتزامن كل هذا مع دعوة (غورباتشوف) الى انتهاج سياسة الجلاسنوست (المكاشفة) ، والتي ظهر تناقضها مع قيادة الصين الهرمة بجمودها الأيديولوجي المثبط للهمم . وفي مواجهة هذا الامر بدأ المفكرون الراديكاليون يطالبون بتغيير جوهري في النظام السياسي ، أي اتباع سياسة جلاسنوت صينية ، لآخراج الصين من ازماتها .

ومع تزأيد المطالبة بالديموقراطية ظهر اتجاه معاكس ، ينادي بمنح السلطة السياسية للمصلحين في اثناء قيامهم بعملية الاصلاح ، ويؤكد على النهج المتدرج نحو الديموقراطية من خلال مايسمى بـ « السلطوية الجديدة « . وكان انصار هذا الرأي يصفونه بالواقعية السياسية ، وحجتهم الاساسية في ذلك هي ان تحقيق التحرر الاقتصادي والتحول الديموقراطي - في بلد شاسع على وفقير مثل الصين - يتطلب بالضرورة فترة انتقالية ، تظل فيها السلطة مركزية. وخلال هذه الفترة الانتقالية يجب ان تكون للاصلاح الاقتصادي الاولوية على الاصلاح السياسي .

اتفق في تلك النظرة السلطوية كبار المصلحين ، ويتضح ذلك من المقالات التي كتبها مستشارو (زهاو زيانج) . ففي احدى هذه المقالات قسم احد مستشاري (زهاو) عملية التحول الديموقراطي في العالم الى اربعة اشكال : الحكومات الجامدة ذات الاقتصادات الجامدة (مثل الاتحاد السوفيتي) ، والحكومات المرنة ذات الاقتصادات الجامدة مثل (الهند) ، والحكومات الجامدة ذات الاقتصادات المرنة مثل (النمور الاربعة) ، والحكومات المرنة ذات الاقتصادات المرنة مثل (الدول المتقدمة) . وخلص الى ان النظام الثالث (الحكومات الجامدة ذات الاقتصادات المرنة) قد حققت نتائج افضل من الاولى والثانية ، وان تجربة مابعد الحرب العالمية الثانية تثبت فشل الدول النامية في تحقيق النوع الرابع ، وكما هو واضح فأن مستشاري (زهاو) كانوا يعدّون تجربة النمور الاربعة هي الانسب للصين ، وهي التجربة التي تجمع اقتصاد السوق القوي وفترة مؤقتة من الاستبداد المعتدل .

وفي بعض الاحيان كان الزعيم (دنج زياو بنج) يشترك في مثل هذه المناقشات ، وكان يرى ان الديموقراطية الغربية لاتصلح للتطبيق في الصين بظروفها الاقتصادية والاجتماعية . كما كان يعتقد ان الصين لم تنجح في القيام باصلاحاتها الاقتصادية السريعة الا في ظل نظام سياسي قليل المعارضة . واشار في احد احاديثه الى انه « ليس بأمكان الصين تطبيق مايمارسه الغرب ، واكثر مايميز الصين هو سرعة تنفيذ القرارات ، فعندما تتخذ القيادة المركزية قراراً ، يتم تنفيذه على الفور من دون تدخل من قبل الدوائر الآخرى . والدليل على ذلك اننا عندما قررنا اصلاح الهيكل الاقتصادي استجابت

الدولة بأسرها ، وعندما قررنا انشاء مناطق اقتصادية خاصة اقمناها في فترة وجيزة . ومن هذا المنطلق نرى ان نظامنا كفء وفعال « .
ولخص (دنج) الاساس المنطقي لنهجه السلطوي بقوله « اذا استمرت التظاهرات على مدار العام فلن نحقق شيئا ، ولن يأتي الى البلاد أي مستثمر اجنبي . ولن يؤدي احكام قبضتنا الى منع رجال الاعمال الاجانب من الاستثمار في الصين ، بل على العكس من ذلك سوف يعطيهم الاحساس بالأمان « . واكد (دنج) ان أي تغيير سياسي يجب ان يكون تحت السيطرة ، لاسيما في بلد شاسع المساحة وكثير السكان مثل الصين .

❖ اشكال الفساد في الصين :

اولا : اساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ، مثل ممارسة انشطة تجارية باستعمال المال العام ، والاختلاس والرشوة والتهريب وبناء المنازل الفآخرة .
ثانيا : اساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب مصلحية ، مثل رفع سعر منتج معين بنحو مبالغ فيه ، وانتاج البضائع المقلدة ، ورشوة للمسؤولين لدخول الاسواق ، وتحصيل رسوم غير مقررة .
ثالثا : اساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ومصلحية في آن وحد مثل توزيع ارباح على موظفين لأيستحقونها ، والقيام باعمال تجارية غير مشروعة ، واستعمال الارباح غير الشرعية في تقديم المنح المالية ، وابتزاز الاموال من الفلاحين بدعوى تحصيل ضرائب خاصة مقابل سندات صرف مزورة .
كان القصور في نظام اصلاح السوق سببا في كل هذا الفساد ،

اذ ضاعفت من فرص الفساد ودوافعه . ومعروف ان اللامركزية الصينية خولت للحكومات المحلية وادارات المشروعات مزيدا من سلطات صنع القرار ، فاصبح الكثير من المسؤولين والمديرين في وضع يتيح لهم تطويع القواعد والقوانين لصالحهم . بمعنى آخر كانت اللامركزية الادارية مجرد انتقال للسلطة من المستويات العليا للبيروقراطية الى مستوياتها الدنيا . واصبح بمقدور هؤلاء ان يمارسوا المحسوبية ، فيما يتعلق بالعقود والاوامر المالية والضرائب والعائدات والاستثمارات . واتاح تطبيق نظام السعرين لمدة طويلة مزيداً من فرص المضاربة أمام المسؤولين ذوي العلاقات .

❖ ازمة القيم

وهنا يشرح المؤلف الصيني هذه المسألة ويقول :

كما ادت اصلاحات السوق الى نشوب ازمة في القيم ، فبعد ان كانت الصين كلها ترتبط بمجموعة متماسكة من القيم - وهذا ماتثبته التقاليد والطقوس - تشيع الان قيمة الجشع في جمع المال ن وحلت محل الاخلاق الماوية ، وحتى اصبح كثير من المثقفين يتحسرون على الانحطاط الكبير الذي شهده مستوى الاخلاق في المجتمع الصيني. وان كان منهم من يرون ان الانحطاط الاخلاقي وتفاقم الجشع المادي اخف وطأة من المثالية الشيوعية ونظرية « صراع الطبقات « . لكن مما لاشك فيه ان مبدأ « المال اولا « قد تسلل الى كثير من طبقات المجتمع ، واصبح الافراد ذوو النفوذ والمناصب الوظيفية العليا يلجأون لفرض اتاوة على المواطنين المتعاملين معهم .

وكان من الواضح ان انظمة الرقابة والقوانين لاتستطيع اللحاق بمعدل

النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي . وادى غياب الثقافة القانونية وقصور الاليات الرقابية الى انتشار الفساد في المجتمع الصيني .
وعموما فقد يبدو من الصعب تفادي بعض اللمارسات من نماذج الفساد ، خاصة في فترة تحول الصين الى اقتصاد السوق . دليل ذلك ان المشروعات الجماعية والخاصة - في معظم الاحوال - اعتمدت على الرشوة طوال عقد الثمانينات ، فقد كان القطاع الحكومي يحصل على المواد الخام وغيرها من الموارد عن طريق الوسطاء. وساعدت تلك الممارسات - من ناحية - على تفتيت الاقتصاد الشيوعي الجامد لصالح تطوير اقتصاد السوق ، ولكنها من ناحية آخرى نشرت الفساد واعاقت التطور السليم للسوق .
ومع الانتقال من نظام السعرين الى سعر السوق ، انحسر الفساد الناتج عن المضاربة على فروق الاسعار . ولكن ليس معنى ذلك انه اختفى تماما ، فطالما بقيت الاسباب آنفة الذكر سيظل الفساد موجودا ردحاً طويلا من الزمان . وفي الوقت الذي تفخر فيه الحكومة برفع مستويات المعيشة ، ما يزال الشعب مهموما باستمرار الفساد وقد يفرز هذا الفساد اثاراً سياسية خطيرة تمزق وحدة الامة في مرحلة مابعد دنج . ويبدو ان اجراء الاصلاحات المطلوبة وبناء المؤسسات القانونية هو السبيل الوحيد للتخفيف من حدة المشكلة .

❖ الهجرة الداخلية

وحول هذه المسألة يقول المؤلف :
هذه ايضاً مشكلة اجتماعية وسياسية . فبعد ان قضى الاصلاح الريفي على نظام (الكومونات) افرز فائضا هائلا من القوى

العاملة. وقد استوعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من هذا الفائض ١٢٠ مليوناً . وهو مايعد انجازاً في حد ذاته . لكن هناك نحو ٧٠ مليوناً اختاروا الهجرة كأيسر طريق الى الثروة . وهؤلاء العمال المهاجرون الذين يطلق عليهم « جيش دنج « - تسببوا في تغيير التركيبة السكانية لمعظم المراكز الصناعية والتجارية في الصين .

وقد سبب هذا الامر متاعب كثيرة للحكومة المركزية والحكومات المحلية ، من جراء زيادة الضغط على البنية الاساسية للنقل ، وزيادة معدل الجريمة في المدن ، وارتفاع معدل المواليد ، اضافة الى ماقد يحدث من اضطراب سياسي . وطالبت بعض الوزارات في الحكومة المركزية مثل وزارة الامن العام ولجنة تنظيم الاسرة ، وكذا بعض سلطات المدن بفرض قيود اكثر صرامة على الهجرة الداخلية لكن هذا الامر لم يكن له الا اثر محدود ، لان مفهوم اقتصاد السوق اقوى من سياسات الحكومة .

ومن ثم اصبحوا يحاولون جعل المهاجرين جزءا من الحل ، بدلا من اعتبارهم مشكلة . واذا كان اتساع الهوة بين الدخول من منطقه لآخرى في الصين قد افرز قدراً كبيراً من الاستياء والغضب فأن الهجرة الداخلية قد تمثل احد الحلول المحتملة بوصفها جسرًا بين المدن الساحلية الغنية والمناطق الداخلية الفقيرة .

وللهجرة الداخلية اهميتها السياسية كذلك اذ شكلت الضربة القاضية للسجل المدني الصيني العتيق ، الذي فرض على سكان الصين - لاكثر من ثلاثة عقود - ان يعملوا ويعيشوا في أماكن ميلادهم ، او في منطقة تتم الموافقة عليها بنحو رسمي . وبرغم ان الهجرة الداخلية لاتزال مثار جدل كبير في الصين ، فقد اتخذت

معظم المدن بما فيها (شنجهأي وشن زين وجوانج زهاو) موقفاً أيجابياً حيالها . فقد طبقت تلك المدن اجراءات لـ « تنظيم الهجرة « وتدريب المهاجرين مهنياً في كثير من الأماكن . واصبح المسؤولون المحليون يسعون لارضاء هرؤلاء المهاجرين . وكان القرار الصائب في هذا المجال هو تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين . لاسيما ان اضفاء الصيغة الحضرية على المناطق الريفية غالباً مايكون علامة على تحضر الامة . ومن المعلوم ان ٧٠ ٪ من الصينين يعيشون في المناطق الريفية ، لكن التقديرات الاخيرة ترى ان نسبة سكان الحضر الى سكان الريف اصبحت ٤٠ : ٦٠ ، اذ شملت هذه التقديرات من يعيشون في المدن الصغيرة والمتوسطة . ومما يجدر ذكره ان تلك المدن الصغيرة والمتوسطة لم تعد منعزلة عن بقية الدولة ، اذ تنتشر فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتتصل بالسوق الدولية .

❖ السياسة الخارجية - النهج غير الأيديولوجي .

هنا يذكر المؤلف الصيني مايلي :

ان اوضح تغيير في السياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٧٩ هو تداعي الأيديولوجيات القديمة . اذ كانت الصين في عهد (ماو) تعدّ نفسها مركز ثورة العالم ، وتؤازر جميع الحركات الثورية . وكانت بكين تنازع موسكو في قيادة الحركة الشيوعية الدولية ، وتهاجم الاحزاب الشيوعية التي تنادي بتطوير الفكر الشيوعي ، وتصر على انتهاج اسلوب الصراع المسلح والثورات العنيفة ضد العالم الرأسمالي . أما الان فأن الصين تبدي استعدادها لاقامة

علاقات اقتصادية وسياسية مع جميع الدول على اساس « المبادئ الخمسة للتعايش السلمي « ، وعلى رأسها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الآخرى .

كان منطق اصلاحات السوق دافعا للصين كي تخلص سياستها الخارجية من النزعة الراديكالية ، بهدف جذب رؤوس الاموال والتقنية الاجنبية من الغرب لخدمة برنامج التحديث . وفي اطار علاقاتها بالمنظمات الدولية ، اختلفت صورة الصين الى حد كبير . فقد كانت في بادئ الامر دولة اشتراكية تعتمد على ذاتها ، وتفخر انها لا تستدين من احد ولاتتلقى معونات من احد . ولكن هذا الوضع تغير الان ، اذ خفضت الصين اسهامها في ميزانية الامم المتحدة ، وبدأت تطلب المعونات من المؤسسات الاقتصادية الدولية متعددة الجنسيات . وانتهز القادة الصينيون جميع المناسبات لاطراء رجال الاعمال الغربيين او الصيتيين في المهجر ، سعياً وراء الفرص التجارية . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي اصبح هذا النهج - غير الأيديولوجي - يزداد اتضاحاً في السياسة الخارجية للصين ، اذ سارعت الصين بأقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية .

واتاحت اصلاحات السوق للحكومات المحلية ان تقوم بدور مهم في تنفيذ السياسة الخارجية للصين . مثال مقاطعة (شانمن دونج) ، التي كانت رائدة في اقامة علاقات مع كوريا الجنوبية . فقد بدأ رجال الاعمال في (شانونج) يمارسون التجارة مع كوريا الجنوبية ، من دون الحصول على موافقة الحكومة المركزية . ثم ارست الحكومة

المحلية سياساتها لتشجيع التجارة مع كوريا الجنوبية ، معتمدة في ذلك على قربها الجغرافي من (سيئول) ، ربما بموافقة ضمنية من الحكومة المركزية .

وهكذا اصبحت دبلوماسية التجارة سمة جديدة من سمات الدبلوماسية الصينية منذ عام ١٩٧٩ ، حين افتتحت كل من الصين وسنغافورا مكاتب تجارية لهما في عاصمة الدولة الآخرى ، قبل اقامة علاقات دبلوماسية كاملة . وعلى النهج نفسه بدأت الصين تجارة مباشرة مع اندنوسيا ، قبل اقامة علاقات دبلوماسية معها . وحدث الشئ نفسه مع المملكات العربية السعودية . بل تقارب الصين مع فيتنام وروسيا سبقه ايضاً العلاقات التجارية فيما بينهما شيئاً فشيئاً .

❖ التحول الديموقراطي .

وهذه هي الآخرى مسألة جوهرية . اذ يعالجها المؤلف كما يلي :

اسفر الاصلاح الاقتصادي الصيني - المرتكز على قوى السوق - عن آثار متبأينة على عملية التحول الديموقراطي في الصين . فالمعروف ان (دنج)اعطى الالوية للاصلاح الاقتصادي ، وبالتالي كانت اصلاحاته السياسية المحدودة مسخّرة لخدمة التنمية الاقتصادية . وقد ضيقت هذه الاولوية الاقتصادية مجال الاصلاح السياسي بنحو كبير ، كما اعاقت التقدم نحو التحول الديموقراطي الكامل . وبرغم ذلك فأن التركيز على ازالة العقبات السياسية التي تعوق التقدم الاقتصادي ، ربما كان اكثر استجابة لاحتياجات غالبية السكان ، وذلك من اجل تخفيف حدة الفقر بعد عقود طويلة من الاهمال .

ادى الاصلاح الاقتصادي المتدرج الى عزل كثير من المثقفين الاصلاحيين ، وقلص فرص الصين في التغيير الاقتصادي والسياسي. لكنه من جهة آخرى جنب الصين الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تسببها التغيرات الجذرية السريعة في النظامين الاقتصادي والسياسي . وكان مبدأ « النخبة السياسية « الذي يأخذ به (دنج) قد ضيق مجال اختيار المرشحين الموهوبين ، لكنه استطاع مرارا - بطريقة غير منظمة وغير ديموقراطية - ان ينحي كوادر الحرس القديم ذات التعليم المتواضع ، ويستبدل بها جيلا من الفنيين والخبراء المتعلمين تعليماً جيداً ، وهو ما ادى بوجه عام الى تحسين عملية صنع القرار في الصين .

لقد تم التركيز في الصين على انتهاج سياسة اعادة البناء (البريسترويكا) على حساب سياسة المكاشفة (الجلاسنوست) ، مما اصاب الحركات الديموقراطية في الصين بعدد من الانتكاسات. لكنه في الوقت ذاته اتاح لعامة الشعب حريات وفرصا اقتصادية غير مسبوقة ، وعجل بظهور المجتمع المدني . واذا كان رفض القيم الليبرالية الغربية قد تسبب في حرمان كثير من الافراد من حقوقهم المدنية والسياسية الا انه اعطى الاولوية لاشباع الحاجات الاقتصادية والمادية المباشرة لاكثر من مليار شخص .

وكانت الجهود الرامية لتحسين كفاءة نظام الحزب الواحد تتناقض بالطبع مع فلسفة السياسات التنافسية ، ومن هنا كان الصينيون الليبراليون يتجاهلون مطالبات (دنج) بالاصلاح السياسي وينتهزون كل فرصة لنشر الافكار والقيم الغربية .

ومن المفارقات ان اعطاء الاولوية للاقتصاد صحبته زيادة في مظاهر

الديموقراطية في المجتمع الصيني . فرغم ان دنج لم يكن لديه اقتناع حقيقي بأهمية التحول الديموقراطي ، الا ان سياسته الاصلاحية التحررية ادت الى بعض الممارسات ، التي يمكن عدها متوافقة مع التحول الديموقراطي ، مثل اعادة الاعتبار للخصوم السياسيين السابقين ، والتسامح في قبول المزيد من المعأيير الفكرية المرنة ، واتخاذ خطوات مبدئية لتقليص السيطرة الادارية للحزب والدولة على الاقتصاد ، وتشجيع الملاكات الشابة والمؤهلة ، واقامة المؤسسات القانونية والتشريعية . وتنشيط الاجتماعات الشعبية وتخفيف القيود الثقافية .

لكن ما يزال أمام الصين طريق طويل ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق هدف البناء الديموقراطي . وهناك شبه اجماع في الصين على ان الديموقراطية الفعالة والدائمة تحتاج الى عدد من العناصر الاساسية ، منها أيجاد نظام قانوني متطور يؤكد سيادة القانون اكثر من الحاكم ، وخلق مجتمع تجاري يقوم على اقتصاد السوق واحترام حقوق الملكية الخاصة ، وارساء مبدأ المساواة في السوق وأمام القانون ، ومنح الافراد بعض الاستقلال الشخصي في مواجهة الدولة . كما ينبغي ان توجد مصادر مستقلة للسلطة ومنابع ذاتية للقيم ، وطبقة متوسطة كبيرة ومتنامية ، واخيرا وجود عدد كبير من المنادين بـ « المجتمع المدني « .

ويبدو ان بعض التطورات التي حدثت في هذه المرحلة قد زادت من اقتناع القيادة الصينية بالنهج الاصلاحي المتدرج ، بدلا من التحول الديموقراطي الشامل وهو ماسنستعرضه فيما يلي :

اولا : بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما اعقبه من اضطرابات

اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ادرك الصينيون ان النهج الحذر والمحدود الذي يتبعه (دنج) في الاصلاح السياسي اكثر حصافة وتعقلا من سياسة المكاشفة والتحول الديموقراطي التي اتبعها جورباتشوف . لقد كان معظم مثقفي الصين عام ١٩٨٩ ينظرون الى جورباتشوف بكونه مصدرًا للالهام ، لكن هذا المزاج الاجتماعي اختلف تماماً في الوقت الحاضر ، لاسيما ان السنوات الماضية شهدت نمواً اقتصادياً لم يسبق له مثيل في تاريخ الصين المعاصر ، منذ حرب الافيون (١٨٤٠ - ١٨٤٢).

ثانياً : ادى الاصلاح الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق الى ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة وزيادة غير مسبوقة في فرص التجارة . وبرغم انتشار الفساد والتضخم والانحلال الاخلاقي والاجتماعي ، اصبح الناس يفضلون « الاصلاح « و « المصلحين « اكثر من « الثورة « و « المنشقين « . وربما يعد اكبر انجازات (دنج) منذ عام ١٩٧٨ انه اوجد عددا هائلا من انصار الاصلاح والتحول التدريجي.

ثالثاً : مع تزأيد المعرفة بالعالم الخارجي تولد لدى الشعب الصيني شعور جديد بـ « الواقعية « فيما يتعلق بالديموقراطية ، من حيث التزأماتها وامكاناتها في حل مشكلات الصين التنموية الملحة مثل زيادة السكان ، او المشكلات السياسية مثل الفساد. ومثل هذا الفهم النفعي للديموقراطية كان وما يزال احد السمات المميزة لزعماء التحديث في الصين ، بدءاً من الدكتور (صن يت سن)الى الزعيم (دنج زياو بنج) ، وتتواءم هذه « الواقعية « مع تمسك الصينيين وشعوب جنوب شرق اسيا بثقافتهم وقيمهم ، القائمة على قوميتهم

وقوتهم الاقتصادية المتنامية .

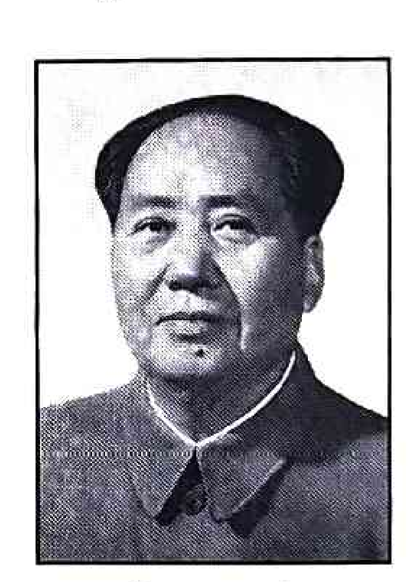
رابعاً : لم يستطع المنشقون الصينيون في الداخل ولا في المنفى ان يقدموا برامج محددة يمكن تطبيقها ، فيما يتعلق بالتحول الديموقراطي لبلد شاسع كثير السكان مثل الصين . وفي غياب الافكار المنطقية الاصلية ، وعدم وجود الشخصيات الكارزمية ، علاوة على موقف (دنج) الصارم من المنشقين الراديكاليين ، فقد تهمش دور المنشقين واثرهم الى حد كبير .

لقد بدأت مسيرة التحول الديموقراطي في الصين ، ومن المتوقع ان تستمر في طريقها بالوتيرة نفسها . ومع حدوث تعديل تدريجي لاحتكار الحزب للسلطة . وارساء للممارسة الديموقراطية داخل الحزب ذاته ، وتشجيع بعض الجماعات على وضع سياسات بديلة وزيادة الحماية القانونية لحقوق الافراد في مواجهة الحزب والدولة والتوسع في الانتخابات العلنية والتنافسية للزعماء المحليين واعطاء وسائل الاعلام مزيداً من الاستقلال عن سيطرة الدولة . واصبح التوجه نحو مزيد من الديموقراطية امراً لأيمكن مقاومته ، فالاصلاح الاقتصادي الصيني القائم على آليات السوق والتحرر غير الرسمي ، قد وصلا الى درجة متقدمة واكتسبا قوة دفع ذاتية مستديمة سيكون لها اثرها في خلق نظام سياسي مختلف .

هذه هي المسيرة الثورية للصين . بلد عانى ماعانى من الاحتلال والحرب الاهلية ثم انتصر واقام جمهورية اشتراكية على قواعد تقليدية ، ثم تحول الى تجربة جديدة ذات آفاق متقدمة . وطرح بوضوح اهمية التحرر من الجمود العقائدي والانكفاء الذاتي . هي تجربة جديرة بالدراسة والتمعن . وقد تكون سابقة مشجعة للتغيير

والاصلاح والتحرر الأيديولوجي السليم .

في كتابه الشهير المسمى : The Great Divide Joseph Stiglitz الصادر في ٢٠١٥ ، يذكر المؤلف (وهو اقتصادي اميركي بارز وحائز على جائزة « نوبل « في الاقتصاد) بأن « اكبر تحول اقتصادي واوسع تقليص للفقر قد حدث في الصين « . ويعزو ذلك ، لاسباب عديدة ، ومنها اعتماد السياسة الجديدة على البراغماتية والرؤية Pragmatism & Vission .



ماوتسي تو نغ



صن يات صن



دينج هيساو بنج

الفصل الخامس



الخصخصة وتطوير القطاع الخاص



الخصخصة وتطوير القطاع الخاص

حتى السنوات الاخيرة من حياتي المهنية ، لم اكن ميالا لتطوير القطاع الخاص، ذلك ان نشأتي السياسية وخبرتي الاقتصادية لم تحبذا هذا المسار لاسباب فكرية تقليدية والتزام أيديولوجي جامد . هذا ما كنا نمجده وندعو الى تعميمه واخذه طريقا في البناء الاقتصادي في البلدان النامية ومنها العراق . وهذا ماأثبتت الحياة عدم جدواه . ان صيغة البناء « السوفيتية « السابقة قبل التحول الذي جرى في بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت مبنية في اجزاء اساسية منها على مفاهيم قديمة ولاتسمح بأي تحول فكري جديد . وكان هذا هو الفهم السائد في الحركات السياسية والمدارس الفكرية المتعددة وكنت منضويا في اطارها ، وكان ايضاً من هذه القوى ترى ان هذا الموضوع خاطئ وينبغي تجنبه وتدعو الى دعم القطاع العام ، أي قطاع الدولة ، وتمكينه من الهيمنة على المسارات الفكرية والمؤسسات الاقتصادية كهدف اساسي من اهداف التنمية الاقتصادية .غير ان التحول الكبير الذي وقع في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والبلدان الاشتراكية الاوروبية في نهأية التسعينات قد قلب الصورة تماما وجرى فتح طريق جديد عماده التزاوج بين السوق والدولة كما انفتحت هذا البلدان على العالم الخارجي وبدأت تتأثر بتطورات العصر في مجالات الخبرة والتكنلوجيا والاتصالات وسواها .

اليوم تغيرت الحياة في العالم واصبح من الضروري اجراء مراجعة لجميع المفاهيم القديمة في ضوء صلاحيتها وانسجامها مع الحاجات السائدة في جميع البلدان ، أي طبقت نظرية التجديد والتفكير غير

الدوغمائي الهادف لبلورة مفاهيم ومسارات عملية ناجحة .

منذ عقود من السنين اشتد الاهتمام بموضوع « الخصخصة » والحاجة لبلورة مفاهيمها والياتها ، على وفق رؤية انمائية وطنية وتفاعلها مع الاحداث الاقتصادية الجديدة .فالـ « الخصخصة » او « التخصيص » كما يسميه الخبراء والمهتمون بالقضأيا العامة ، وكان له اثر خاص في اطار الدعوة التي انطلقت من الرئيس الأميركي « Roland Reagan » و السيدة « Margret Thacher » في نهأية السبعينات وسميت بـ « توافق واشنطن » ، حيث تواصلت الجهود في بعض الدول الرأسمالية لاشاعة « الخصخصة » عوضا عن المبالغة بالتطبيقات الحكومية .

ان « توافق واشنطن » Washington Concensus هو عبارة عن حزمة من الاصلاحات لمعالجة الازمات الاقتصادية والمالية في اميركا اللاتينية بالدرجة الاولى . وكان مبتكر هذه السياسة هو الاقتصادي الانجليزي (جون وليامسون Jon Williamson) الذي كان يعمل في (معهد الاقتصادات العالمية في واشنطن) . ويتمثل هذا الانموذج بعدد من المحاور وهي :

- ❖ الاستقرار الاقتصادي الكلي
- ❖ الانفتاح الاقتصادي فيما يخص التجارة والاستثمار .
- ❖ توسيع قوى السوق في اطار الاقتصاد المحلي .

وقدمت هذه الحزمة الى (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) و(هيئة الخزانة الأميركية) في واشنطن . وقد اخذ بها في بعض بلدان اميركا اللاتينية . بصرف النظر عن الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين آنذاك فقد اعتبر هذا النموذج نوعا من (الليبرالية

الجديدة) . وكان ابرز المعارضين لهذه السياسة هو الاقتصادي الأميركي (جوزيف ستغلتس J.Stiglitz) .

لاشك ان هذه المفاهيم تلتقي مع المفهوم التقليدي للرأسمالية ولأيمكن ان توفر علاجا جذريا للبلدان النامية في الظروف الجديدة في العالم .ان الجمع بين بعض المفاهيم الرأسمالية (ولاسيما من حيث الاليات) ومبادئ العدالة الاجتماعية مهمة خطيرة بالنسبة لشعوب البلدان النامية . ويتطلب الامر جهودا كبيرة لتحقيقها. وكانت هذه النقطة هي البداية في رفض هذا النموذج . كان ستغلز (Stiglitz) الاقتصادي الأميركي ، وحامل جائزة نوبل (Nobel prize) للاقتصاد اعترض على « توافق واشنطن « ودعا الى اعتماده في بلدان فردية ممن تعاني من صعوبات اقتصادية ومالية عسيرة للغأية ولاسيما في اميركا اللاتينية ، ودعا الى استعمال هذا المفهوم في البلدان التي تعاني من ضعف البنى التحتية . كما ان عدداً من الاقتصاديين الاوروبيين والاسيوين قد رفضوا هذا المفهوم بكونه نوعاً من الليبرالية الجديدة وركزوا على الاخذ بالمسارات الاقتصادية التي تعطي الاولوية لاشادة البنى التحتية كما هو حاصل في النرويج وسنغافورة والصين أي الدعوة لنهج براغماتي جديد ويتحكم القطاع العام بحياتة لاقتصادية والمالية والنقدية ومرافق آخرى .

ان « الخصخصة « موضوع جدير بالاهتمام من وجهة نظر الاصلاح الاقتصادي والتنمية الوطنية بوجه عام وهذا ماينطبق على العراق بوجه خاص الذي يمر الان في ظروف اقتصادية صعبة .

وهي تعني باختصار تحويل الملكية العامة لمشاريع معينة الى ملكية القطاع الخاص وتتخذ اشكالا متعددة وذات جوانب معقدة . ففي

دراسة مهمة حول هذه الظاهرة تذكر اشكالا عديدة للتطبيق ومنها:

- ❖ تحويل ملكية الشركات الحكومية الى ملكية للجمهور وخاصة الى العاملين فيها .
- ❖ تأجير طويل الامد بالاصول المملوكة للدولة على وفقاً لقواعد تصون المصلحة العامة والاقتصاد الوطني .
- ❖ تكليف القطاع الخاص بالقيام بالخدمات الحكومية عن طريق التعاقد والالتزام بحماية المستهلكين ومبادئ وخياراتها التنمية الوطنية .
- ❖ الغاء المؤسسات والمشاريع الحكومية غير المنتجة لغياب جدواها الاقتصادية وتحرير الدولة من دفع المعونات المالية المقدمة لها .وهذه تنطبق على العراق بوجه خاص .

هذا باختصار مفهوم الخصخصة من الناحية الاقتصادية . الا انه من الضروري ان نشير الى ان دعاة الخصخصة يرون فيها خيارات أيجابية تهدف لزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة الى المجتمع وتخفيض العجز في موازنة الدولة ومايترتب على ذلك من تخفيف لاعباء الضرائب والتضخم المرتبطين بموازنة الدولة . كما يعتقمن دون ان الخصخصة تؤدي الى زيادة الادخار والاستثمار الوطني ، أي ان باباً جديداً مهماً يفتح لتوسيع الاستثمار المنتج وزيادة الانتاجية والصادرات وتعزيز القدرة على منافسة الواردات .

ويستخلص من ذلك بان هذه العملية (الخصخصة) توفر امكانية افضل لتوسيع فرص التشغيل ومكافحة البطالة وتحسين مستوى الاجور والدخول الحقيقية وكذلك استيعاب التكنلوجيا الحديثة

ومواكبة العالم في هذا الاتجاه .

أما الحالة في بعض البلدان النامية ومنها العراق فتطرح قضية الخصخصة على انها جزءا من عملية الاصلاح الاقتصادي والحد من الاعباء المالية المقدمة للقطاع العام ومشاريعه غير النافعة.

يجدر ان نناقش هذه المسألة في ضوء التطور الاقتصادي او النظريات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرون الاخيرة . والواقع ان المفكر الاقتصادي البارز « Adam Smith « الذي يوصف بأنه مؤسس الاقتصاد السياسي كان اول من دعا وكتب في مايسمى بأقتصاد السوق Market Economyوذلك في كتابه الموسوم « ثروة الامم « Wealth of Nations الصادر في عام ١٧٧٦ ، حيث اكد « سميث « على ان السوق هو القوة المحركة للنشاط الاقتصادي وابتكر نظرية الأيدي الخفية «Hidden hands «او موضوعة (العرض والطلب) التي تشكل المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي .صحيح ان احوال المجتمع الرأسمالي آنذاك كانت غارقة في الفساد والاستغلال للعمال والطبقات الكادحة ، الا ان الدلالات العلمية لنظرية سمث احتفظت بصلاحيتها ودفعت بـ كارل ماركس لتطوير هذه النظرية بما يخدم العدالة الاجتماعية وتحرير الطبقة العاملة من الاستغلال الطبقي الضيق. ثم جاءت التطورات اللاحقة في الانظمة الاقتصادية وعدت الدولة الخيار الاساسي في العملية الاقتصادية الا ان التجربة هذه اكتنفها الكثير من الفساد والبيروقراطية وهدر الاموال وانتهت بغياب المنظومات الاشتراكية في عدد من الاقطار . وتبع ذلك حصول تقديرات مهمة في النظريات الاقتصادية وبرزت فكرة « الاقتصاد المختلط « Mixed Economy وهو الاقتصاد

الذي يقوم على الجمع بين دور الدولة ودور السوق. وهذا مفهوم جديد يجدر بنا ان نوليه اهتماماً خاصاً في الظروف الاقتصادية الراهنة في العراق ، كما جاء في كتاب الاقتصادي المعروف ومستشار الامين العام للامم المتحدة Jeffry Sachs الموسوم بـ Price of Civilization

وفي بداية تسعينيات القرن المنصرم ، ظهرت واتسعت افكار وموضوعات « التنمية البشرية « المهتمة اساساً بـ خيارات المستقبل . وهي العوامل المؤثرة في رفاه السكان ومصدر سعادتهم ، كالدخل والصحة والتعليم وحماية البيئة وسواها . هذه العناصر التي اسست لمفهوم جديد للعدالة الاجتماعية ومبادئ تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع الامر الذي ضيق الفجوة بين مساوئ الملكية الخاصة وبين مصالح السكان على نطاق واسع . وهي نظرية اقتصادية واسعة التأثير في العالم وتعدّ قاعدة فكرية اساسية في رسالة الامم المتحدة والخيارات الاقتصادية التي تدعو لها .

لاشك ان العملية الاقتصادية ذات ابعاد مركبة ولأيمكن تجاهل عنصر السوق او عنصر النشاط الحكومي في توجيه هذه العملية ، فهما عنصران متلازمان من دون شك . ففي البلدان النامية برزت هذه المشكلة بنحو واضح في اعقاب التحول الكبير الذي وقع قبل عقدين من السنين وافضى الى العدول عن الخيارات الأيديولوجية السابقة وتحقق تحول فكري جديد ، يمثل الجمع بين عناصر التغيير الجذري من من دون الالتزام بأي اطار أيديولوجي محدد . أي انه خلاصة مركزة لخيارات عديدة وذات صلة بالتطورات الحاصلة في العالم على صعيد الفكر والتكنلوجيا وانماط التنمية المتعددة .

بالنسبة للعراق تبرز « الخصخصة » كخيار مهم يجدر دراسته بعنأية كافية . ذلك ان القطاع العام في العراق هو القوة الاساسية المهيمنة على الاقتصاد الوطني ولأيمكن للقطاع الخاص في الظروف الراهنة ان يلعب دوراً رياديا كما كان الجميع يتوقع بعد عام ٢٠٠٣ ولاسيما القيادات السياسية آنذاك في اطار مجلس الحكم الذي تشكل في ١٣ تموز من العام نفسه وكذلك الحكومات اللاحقة .

تشير المعلومات الا ان القطاع العام في العراق يحتكر الان اهم المفاصل الاقتصادية الاساسية في اغلب القطاعات والنشاطات الخدمية . وهي ظاهرة ليست جديدة بل شهدها العراق منذ مدة طويلة ، وتفيد بعض الدراسات بأن القطاع العام يضم اكثر من اربعة ملايين موظف ومستعمل وهي نسبة عالية بالقياس الى حجم السكان وبالنسبة للكثير من دول العالم فضلا عن انها تتناقض من حيث الكلفة المالية مع حاجات الاستثمار الوطني .

من المفيد ان تدرس خيارات « الخصخصة « في سياق التنمية الوطنية وان يطرح برنامج عملي للتحويل من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لعدد كبير من المؤسسات و تشمل اجراءات كثيرة منها:

❖ خلق بيئة اقتصادية مساندة للملكية الخاصة ضمن شروط ومتطلبات المصلحة الوطنية الواسعة وهذا شرط اساسي ينبغي توفيره قبل البدء بعملية التحويل للقطاع الخاص .

❖ خلق « بنك معلومات « شامل من شأنه ان يساعد على فهم الحقائق والتعقيدات في الاقتصاد الوطني ولاسيما في مجالات الضريبة والمعونات المالية وعواقبها على الصالح العام .

❖ وضع برامج للتدريب وتوفير اختصاصيين في الابعاد الفنية

لمشكلة التخصيص أي توفير اشخاص مؤهلين وملمين بالاساليب الفنية لعمليات التحويل للملكية الخاصة . وقد يكون ذلك من خلال التعاقد مع القطاع الخاص لادارة خدمات معينة والتنازل عن ملكية المؤسسات العامة .

❖ اعداد البرامج الفعالة لتعويض المسرحين من المؤسسات الحكومية وتوفير ضمانات مادية لهم دفعاً لمخاطر البطالة والفقر والحرمان. وهي مسألة اجتماعية في غاية الاهمية بالنسبة للعراق بنحو خاص . أي ان يؤخذ بمبادئ العدالة وتوزيع الدخل بصورة سليمة ومعالجة التناقضات في سلم الرواتب والاجور .

❖ تحديد الاولويات في عملية التخصيص اذ لأيمكن تحويل كل شئ للملكية الخاصة وهذه المسألة مهمة جداً بالنسبة للدول النامية التي ليس لديها خبرة كبيرة بالتحويل للقطاع الخاص ، كما يجدر ان نشير الى ان الاولويات هنا تنسحب ايضاً على المؤسسات والشركات التي تسبب اكبر استنزاف للاموال العامة .

❖ اعتماد الوسائل الفنية الضامنة لزيادة المؤيدين لسياسة التخصيص وتبرز اهمية هذه النقطة عند تحديد اهداف عملية التخصيص .

❖ من المفيد جداً تهيئة الشركات والمؤسسات المرشحة للتخصيص لانها خطوة نفسية وانسانية مهمة لنجاح هذه العملية .

❖ تجنب الاغراء بوقف الامتيازات الخاصة المتوفرة في المشروعات العامة وقد يكون ذلك بأساليب متنوعة كتقديم التعويض المالي والنقدي وما شاكل ذلك .

والخلاصة فأن تحسين الكفاءة الاقتصادية وخفض التكاليف هو عنصر اساسي في نجاح عملية الخصخصة . فالانتقال من احتكار

عام الى منافسة اقتصادية هو عامل مهم في تحديد هيكل الحوافز وتوفير فوائد جديدة كما ينبغي التأكيد على ان النجاح في عملية الخصخصة هو عنصر ملازم لانشاء مؤسسات ديموقراطية سياسية مستقرة اذ ان غياب هذه المسألة يسلب جميع المعاني والدلالات المتوقعة من اهداف تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص . وهذا الامر له خصوصية متميزة في بلد كالعراق حيث تتوفر فرص كبيرة لخدمة المواطنين ورعاية مصالحهم باشكال متعددة ومنها الغاء مركزية صنع القرار في الدولة واشاعة العدالة الاجتماعية .

وهنا نؤكد على اهمية الاستراتيجية الهادفة لدعم القطاع الخاص في العراق التي صدرت في نهاية العام المنصرم والموسومة بـ « استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ . ففي هذا التقرير جرى التأكيد على الاهداف التالية :

اطلاق الموارد العراقية الكثيرة وتحفيز النمو والتنوع الاقتصادي ، وخلق بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص ، تحسين الانتاجية والمنافسة وفتح الطريق لازدهار مشاريع جديدة التي من شأنها ان توفر فرص عمل جديدة وتشيع الرفاهية بين السكان وتعزز الاندماج في الاسواق العالمية.

هذه هي الاسهامات الكبرى التي توفرها عملية « الخصخصة » بالنسبة للبلدان المبتلية بهيمنة القطاع العام غير المجدي وشديد التكليف .وهي خطوة مهمة في مجال الاصلاح الاقتصادي في جميع حقوله .

ملحقان مهمان

الملحق الاول : ننشر هنا ملخصاً لدراسة حول اعادة هيكلة الشركات العامة ، اعدتها مؤخراً هيئة المستشارين التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في العراق .

اولا . واقع الشركات العامة في العراق :

هنالك ١٧٦ شركة عامة تم دراسة ١٥٧ منها وهنالك ١٩ شركة لم تتوفر معلوماتها لغاية الان برغم كثرة المخاطبات ، وتظهر الدراسة وجود ٤٣ كانت رابحة عام ٢٠١٣ ، او كان بامكانها ان تصبح رابحة لولا الظروف التي حصلت في العراق سنة ٢٠١٤ وخوض المعارك مع (داعش) ، فضلا عن تأثر الاقتصاد العراقي عموماً بموجة ركود مصاحبة لهذه الاحداث .

الجدول ادناه خلاصة بواقع الشركات :

الوزارات	عدد الشركات	عدد العاملين بالآلاف	عدد العاملين بالآلاف اكبرمن ٥٠ سنة وخدمتهم اكثر من ١٥ سنة	الاجراء اليوميين بالآلاف	عدد الشركات الرابحة حسب عام ٢٠١٣	الشركات التي لم تدرس لعدم توفر معلومات عنها
الصناعه	٧١	١٤٥,٤	٥٠,٧	٠,٩	١٢	—
الكهرباء	٢٤ *	٨٣	١٢,٥	٨,٤	صفر	—
النفط	١٨	١٤٣,٦	٨٦,١	٩,٨	١٧	—
النقل	١٠	٣٧	١٠,٣	٠,٦	٧	—
الاعمار والاسكان	٨	١٣,٧	٣,٥	١,٧	صفر	—
التجارة	٧	١٠,٥	٤,٥	٠,٠٤	٣	-
الزراعة	٧	٤,٣	٠,٤	٠,١	٢	-
الدفاع	٦	٢٠,٥	٩,٣	صفر	صفر	-
الموارد المائية	٣	٢,٨	٠,٣	٠,٩	٣	—
الاتصالات	٣	١٨,٣	٤,١	٠,٠٢	صفر	-
المالية	-	-	-	-	-	١٢
الثقافة	-	-	-	-	-	٤
الصحة	-	-	-	-	-	٢
التربية	-	-	-	-	-	١
المجموع	١٥٧	٤٧٩,١	١٨١,٧	٢٢,٤٦	٤٤	١٩

*محولة الى تمويل مركزي

ثانيا . اهم التوصيات التي وردت في الدراسة لمعالجة وضع الشركات:

❖ الابقاء على الشركات الرابحة وهي (٤٤) شركة ، منها (١٢) شركة في وزارة الصناعة و (١٧) شركة في وزارة النفط و (٧) شركات في وزارة النقل و (٣) شركات في وزارة التجارة و (٣) شركات في وزارة الموارد المائية و (٢) في وزارة الزراعة ، مع التوصية لاخضاعها جميعاً للاصلاح الاداري والاقتصادي لتحسين انتاجيتها وحسب مامبين في الدراسة.

❖ تصفية الشركات الخاسرة وعددها (١٧) شركة وهي التي لم

تعد مجدية بقرار من مجلس الوزراء واحالتها الى مصفي الشركات ، منها (١٢) شركة في وزارة الصناعة كونها غير مجدية حتى بافتراض رفع العمالة الزائدة عنها و (٥) شركات تصنيع عسكري مرتبطة بوزارة الدفاع لانعدام جدواها .

❖ عرض (٩٦) شركة من شتى الوزارات للاستثمار المحلي والاجنبي على وفق اساليب الشراكة في الادارة و / او الملكية ، وكذلك عمليات بيع بعض المعامل للقطاع الخاص او تحويل بعض الشركات الى شركات مساهمة ، بعد الاخذ بمنظومة الاصلاح الاداري ومعالجات العمالة الفائضة واجراءات تحسين الانتاجية لتصبح جاذبة للمستثمرين .

❖ تنمية اعمال الشركات وتحسين انتاجيتها من خلال حزمة اجراءات تتعلق بالتمكين الاداري والتحرر من بعض الاجراءات الحكومية التي تعوق عملها على وفق معأيير تجارية ، كما جاء في الدراسة .

❖ استحداث مركز تنمية الاعمال في الوزارات التي لديها شركات ، يتولى المركز معالجة شؤون العمالة الفائضة وتستمر الدولة بدفع رواتبهم خلال فترة لحين قيام المركز باجراءات محددة اتجاه كل منهم حالة بحالة .

❖ توصي الدراسة باحالة نحو ١٨١ الف منتسب ممن تجاوزت اعمارهم ٥٠ سنة ولديهم خدمة اكثر من ١٥ سنة الى مراكز تنمية الاعمال في الوزارات لمعالجة اوضاعهم على وفق حزمة من المعالجات ذكرت في الدراسة من بينها تشجيعهم على التقاعد او اعادة توزيعهم او تحفيزهم للعمل في القطاع الخاص .. الخ . وللشركات استثناء نسبة

منهم محددة في الدراسة لكل حالة حسب الحاجة والاختصاص .

❖ النظر بمدى امكانية التخلي او تقليص عدد الاجراء اليوميين والبالغ عددهم اكثر من (٢٢) ألف شخص .

ثالثا . آلية التنفيذ المقترحة

❖ بعد مناقشة واقرار الدراسة ، يوصى باتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة ، وعلى النحو التالي :

❖ تشكيل لجنة عليا تتولى متابعة تنفيذ الاجراءات الموجهة نحو اصلاح واعادة هيكلة الشركات العامة ، ويكون نشاطها رافداً للنشاط الموجه نحو مراقبة ومتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي .

❖ صدور امر ديواني بتشكيل مراكز تنمية الاعمال في الوزارات المعنية .

❖ استمرار الشركات الرابحة بدفع رواتب منتسبيها الذين سيحالون الى مراكز تنمية الاعمال خلال عام ٢٠١٥ .

❖ قيام اللجنة المشار اليها في (١) اعلاه بالتشاور مع وزارة المالية بتقديم مقترحات الى مجلس الوزارء تتناول تغطية رواتب بقية المنتسبين خلال عام ٢٠١٥ المحولين الى مراكز تنمية الاعمال من الشركات الخاسرة .

الملحق الثاني : ملخص لدراسة استراتيجة تطوير القطاع الخاص (٢٠١٤ -٢٠٣٠) اعدتها ايضاً « هيئة المستشارين « التابعة لرئاسة مجلس الوزراء .(نيسان ٢٠١٤) .

❖ ادت عقود من السيطرة الحكومية المباشرة على كل جوانب الاقتصاد العراقي تقريبا الى اضعاف القطاع الخاص ، فأغلقت

الكثير من الاعمال ، وتقلصت فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص .

❖ على الرغم من القدرة التمويلية التي توفرها العائدات النفطية لموازنات الدولة ، فالاعتماد المستمر على هذه العائدات مصدراً للدخل من اجل ادامة الاقتصاد امر غير مرغوب فيه ولايمكن ادامته على المدى الطويل . واسهم هذا الاتكال على العائدات النفطية في الاعتماد المفرط على السلع والمعدات الرخيصة المستوردة ، غالباً على حساب المنتجين ومقدمي الخدمات المحليين غير القادرين على المنافسة بنجاح في ظل البيئة الاستثمارية والاطار التنظيمي الحاليين .

❖ هنالك حاجة ملحة للسير باتجاه التنوع الاقتصادي الذي يتحقق ويتقدم باعادة انعاش القطاع الخاص . لكن رغم الفرص العديدة المتاحة للتوسع ، فأن القوانين والانظمة الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالباً ما تشكل عقبات أمام تطوره . وفي حالات عديدة ، قيدت هذه القوانين والانظمة اعادة تنشيط القطاع الخاص وبالتالي عرقلت خلق فرص عمل جديدة .

❖ لابد من اصلاح الاطار العام للسياسات والتشريعات ، عبر تنفيا برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص ، في اطار حوار فعال بين الحكومة والقطاع الخاص .

❖ ستتشاور الحكومة مع القطاع الخاص على نحو منتظم وممنهج قبل صياغة او تعديل أية قوانين تؤثر في بيئة الاعمال . لذا فأن اقامة منبر دائم للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص امر جوهري اذا ما اريد للاجراءات التصحيحية ان تحقق النجاح الذي يّمكن القطاع الخاص من ان يعمل بكفاءة اكبر .

❖ جعلت محدودية فرص الحصول على تمويل من الصعب تحديث القطاع الخاص وتوسيعه ، لذا لابد من استحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة للجزء الاكبر من القطاع الخاص ، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

❖ ينظر الى الشركات العامة بأنها غير كفء ذات انتاجية منخفضة ، وكلفة تشغيل عالية ، وتسبب استنزافاً كبيراً في موازنة الدولة ، فضلا عن كونها منعزلة عن الاسواق الاقليمية والعالمية .

❖ تحتاج الشركات العامة الى تحديث والى تكامل افضل مع القطاع الخاص من اجل زيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية ولتستفيد من فرص الاعمال الجديدة التي تتحقق من خلال تعزيز روابطها مع الاسواق الاقليمية والعالمية . فضلا عن ذلك ، ستوفر اعادة هيكلة الشركات العامة فرصاً اكبر للقطاع الخاص .

❖ نُفذت في غضون العقد المنصرم العديد من البرامج لدعم القطاع الخاص في العراق ، لكن هذه البرامج كانت ولم تزل الى اليوم مجزأة ولاتندرج ضمن استراتيجية مترابطة او خطة تتضمن اجراءات متعاقبة يمكن ان تستعملها الحكومة في معالجة المشكلات التي تعرقل ظهور قطاع خاص فاعل .

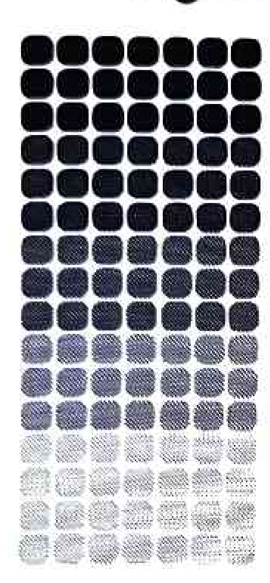
❖ تهدف استراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه الى ان تكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠ . ومن المتوقع ان يؤدي تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص الى ان يحقق العراق نتائج افضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تقيس بيئة الاعمال في أي بلد (مثل التقرير السنوي للبنك الدولي « ممارسة الاعمال «) ، وان تزداد انتاجية القطاع

الخاص ، وتتعزز قدرته على التنافس ، وان يكون اكثر التزاماً اجتماعياً وبيئياً ، واقدر على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة .

❖ يتيح تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص الفرصة للحكومة لأيجاد حلول تستهدف الاحتياجات ذات الاولوية لمجتمع الاعمال . وفي حين ستمضي الحكومة قدما بالاصلاحات الاقتصادية ، ستسعى الى توفير بيئة ودية للاعمال والموارد المالية من أجل : (A) تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و (B) تأسيس شراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة .

❖ ستقود الحكومة عملية تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص في البداية ومن ثم تنتقل مهمة القيادة تدريجيا الى القطاع الخاص . وسيجري اعتماد نهج لامركزي في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص حيثما امكن .

الفصل السادس



الاخضر براهيمي ومساعيه المريرة في العراق

الاخضر براهيمي
ومساعيه المريرة في العراق

(الاخضر براهيمي) كان يمكن ان يكون العامل الاساس في التغيير المنتظر في العراق خلال زيارته التأريخية في ٢٠٠٤ . ولكنه لم يكن متفائلا بما كان يجري في العراق . فاميركا احتلت العراق وحلفاؤها المعلنون داخلياً وعالمياً كانوا يسيرون على وفق خططها واهدافها الاساسية لذا كان الامل بالتغيير بعيداً عن الواقع وامكانات تحقيقه وعلى وفق ماكان يأمله براهيمي .

كنت اعرفه منذ سنين عديدة ، عندما كان سفيراً بارزاً في القاهرة (مصر) ودوره المشهود في عقد اجتماع « الاشتراكيين العرب « في الجزائر في منتصف الستينيات من القرن الماضي ، حيث كان (براهيمي) من العناصر الفعالة في الدعوة للاشتراكيين والشيوعيون واليساريين العرب للتداول بهدف اعلان افكار جديدة مشتركة لبناء المستقبل في ضوء التجارب التاريخية ومطامح التغيير حسب ظروف البلدان العربية . وبفضل مبادراته الذكية تمكن (براهيمي) ان يرتب الاجتماع في (الجزائر) بدعم من الحكومة الجزائرية وتأييد غالبية القوى العربية الفعالة . وكان بين المشاركين في المؤتمر المذكور الفقيد عبد الخالق محجوب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني وعدد من الشخصيات اليسارية العربية فضلا عن الشخصيات القومية العربية ولاسيما من مصر ولبنان والمغرب العربي .

وبعد ذلك ، تطورت علاقتنا الشخصية عندما كان مكلفاً من قبل (الامم المتحدة) بعدد من الفعاليات في بعض المناطق الساخنة ،

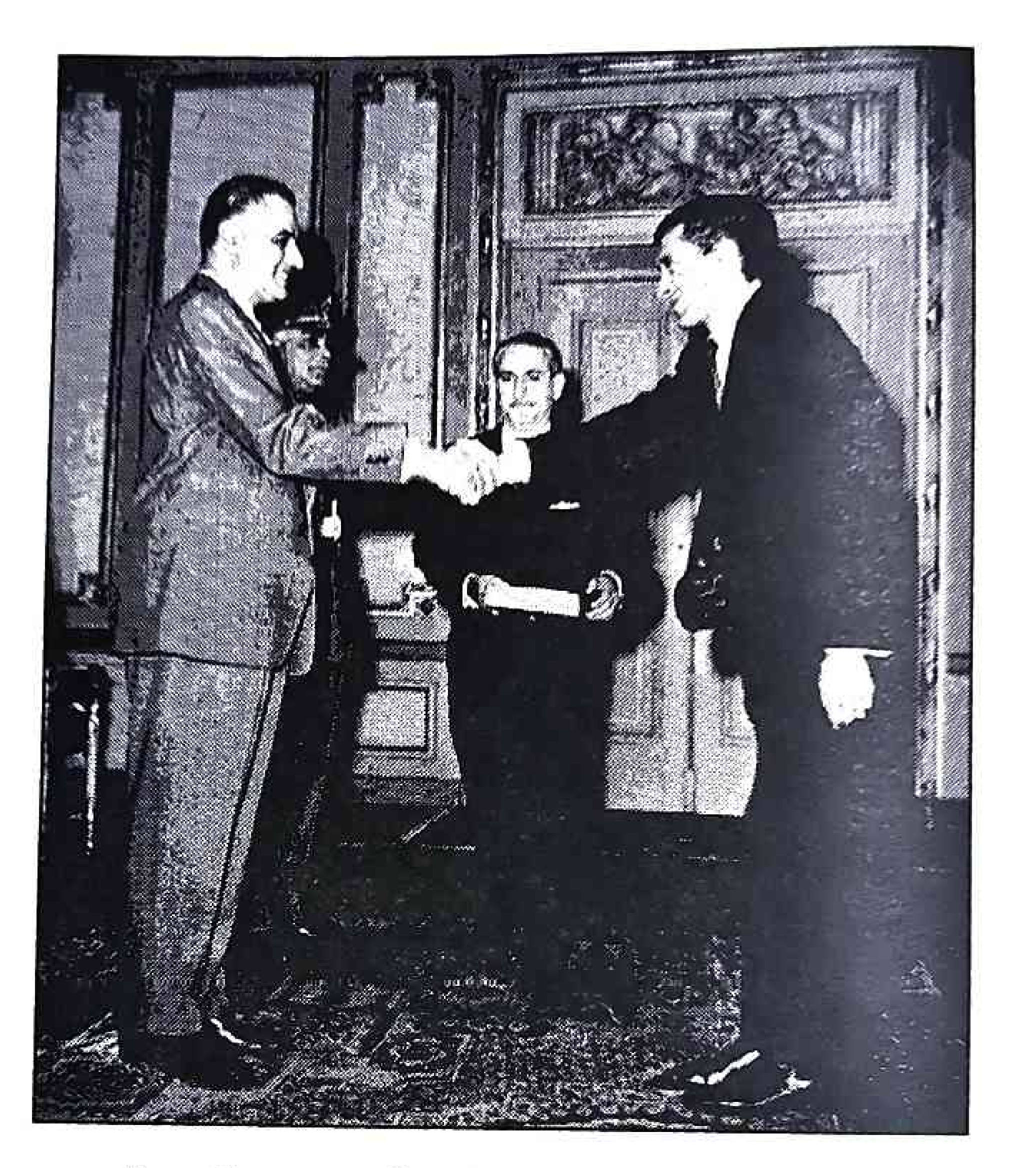
أي ذات المشكلات الشائكة والتصادمات العسكرية . فاستمرت الاتصالات فيما بيننا ، وتقاربت بنحو وثيق خلال تكليفه بالاشراف على بعثة (الامم المتحدة) لانجاز الاستفتاء الوطني في جمهورية جنوب افريقيا في ١٩٩٤ والتي انتهت بانتخاب « نلسن مانديلا « رئيساً للجمهورية . والواقع كان هو المبادر لاختياري لاكون عنصراً في بعثة (الامم المتحدة) في تلك الفترة . كانت فترة تعاوننا الوثيق في (جنوب افريقيا) بداية قوية لاقامة صداقة جدية لسنوات لاحقة ولحد الان . اذ كانت افكارنا متوافقة بالنسبة للكثير من القضأيا العربية والدولية . وقبل ذلك كنا ، هو وانا ، مشتركين في وفد مشترك من الشخصيات العربية لزيارة موسكو (الاتحاد السوفيتي) لتوثيق علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي السابق والبلدان العربية . وقد اشرف على هذه الفعالية القفيد احمد حمروش الرئيس السابق (للجنة المصرية للتضامن الاسيوي الافريقي) . وضم الوفد ايضاً الدكتور حازم البيلاوي الاكاديمي المصري المعروف والذي اصبح رئيساً للوزراء بعد الثورة المصرية قبل سنتين ..

كانت هذه الزيارة ناجحة للغأية ، حيث بدأنا نبحث في الكثير من قضايا التعاون بين الطرفين واستقبلنا الصديق (زاساخوف) الذي كان رئيسا للجنة السوفيتية للتضامن الاسيوي الافريقي ، ثم اصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي وابدى تعاطفاً كبيراً ودعماً مباشرًا لاقتراحاتنا لتعزيز التعاون . ان هذه الفترة كانت مليئة بالاراء المتضاربة في اعقاب تولي (غورباتشوف) لسلطة الحزب والدولة آنذاك .

فشل السياسة الأميركية في العراق

مع ان تغييرات عديدة قد تمت منذ بدأ الاحتلال الاميركي في العراق في أذار/مارس ٢٠٠٣ الا ان طابع السياسة المتبعة وعناصرها لم تكن منسجمة مع الحاجات الوطنية، فضلا عن تعارضها مع الاعراف والتقاليد الدولية . فلذلك حصل انقسام دولي كبير بين مؤيد ومعارض للاجراء العسكري الأميركي وخاصة على صعيد الدول الاعظم في العالم . ولم يكن الاختلاف هذا ينحصر في الموقف من نظام(صدام حسين) والتهم الملصقة به حول سلب الحريات الفردية وحقوق الانسان وضرب العلاقات الاقليمية التي عزلت هذا النظام بنحو مريع . كان (الاخضر براهيمي) بين السياسيين والمفكرين في العالم الذين تحفظوا على الممارسات المنكرة (لصدام حسين)، الا انه لم يكن مقتنعا بالاجراء الأميركي الذي استخدم القوة العسكرية للتغيير في هذا البلد . هذا الموقف الذي اتخذه (براهيمي) لم يكن مجهولا ولا مموهاً . كما ان اللجوء الى (براهيمي) ليكون ممثلا للامم المتحدة جاء تعبيراً عن الفشل في معالجة الحالة المتدهورة في العراق وبدء الصراعات الطائفية في العراق على نحو مريع . لقد كرر (براهيمي) تحفظه على الدور الأميركي في العراق ورفضه استعمال القوة العسكرية للتغيير آنذاك . فهذا الموقف كان هو موقف قادة الامم المتحدة والكثير من السياسيين العرب والقادة الوطنيين في المنطقة الذين اصابهم القلق من الاصرار الأميركي على تلك السياسات المغامرة .

والسؤال الان من هو الاخضر براهيمي ؟
لقد ولد (براهيمي) في احدى ضواحي مدينة « الجزائر العاصمة وهي (العزيزية) في ١ / ١ / ١٩٣٤ . أي انه الان بعمر ٨٢ سنة . وكان منتمياً (لجبهة التحرير الجزائرية) أي انه ولد مكافحاً حقيقياً ضد الاستعمار الفرنسي الذي فرض هيمنته المنكرة على الجزائر لنحو ١٣٠ عأما . ويذكر عن ثقافته بأنه قد درس القانون والعلوم السياسية في باريس والجزائر . ولذلك كان له اساس اصيل في ممارسات التعاون الدولي والاقليمي التي اشترك فيها على نحو ناجح ومتميز . ثم انخرط مبكراً في العمل الدبلوماسي الخارجي ، اذ كان ممثلا (لجبهة التحرير الجزائرية) في اندونوسيا لخمس سنوات أي انه كان شاباً بعمر ٢٢ سنة . وتوفر له ان يندمج بالحياة العامة ويكتسب منها تجارب مهمة في العمل السياسي والتعاون المناوئ للهيمنة الاستعمارية . ثم عين سفيراً للجزائر في القاهرة ولدى السودان والجامعة العربية . ونرفق هنا صورة « للبراهيمي « وهو يصافح الرئيس جمال عبد الناصر عندما قدم اوراق عمله للرئيس .
ان وجود (براهيمي) في القاهرة سنوات جعلت منه مواكباً فعالا للقضأيا القومية العربية ولاسيما قضية فلسطين ومن اجل المفاهيم الديموقراطية المدنية ، حيث كان (براهيمي) عنصر التقاء بين العرب من عدة بلدان عربية وساعياً لخدمة القضأيا القومية من دون تردد . لذا قيل عنه بأنه قومي عربي ومناهض للعدوان الاسرائيلي ومؤمن بعدالة القضية الفلسطينية .
وبعد ذلك . اختير (براهيمي) ليكون وزيراً للخارجية في الجزائر، في حكومة (احمد غزالي) واسهم في الحد من الارهاب الداخلي



من اليمين الإبراهيمي السفير الجزائري إلى مصر، يصافح جمال عبد الناصر، الرئيس المصري، بعد تقديم أوراق اعتماده للرئيس، أبريل ١٩٦٣

المسمى بالاسلامي المتطرف واجهض المحاولات التي جرت لسيطرة (الاسلاميين المتطرفين) على الحكومة في الجزائر . وهي قضية فريدة من نوعها اذ ابانت اصالة الوعي الديموقراطي لدى الحكومة و (براهيمي) آنذاك ، واجهضت المساعي الهادفة للاستيلاء على السلطة في الجزائر . ومهما كان الخلاف حول هذه الخطوة ، الا ان دلالتها السياسية والتاريخية قد ظهرت فيما بعد ، اذ امكن تفويت

الفرصة على هذه الفئات للتحكم في البلاد وخروجه عن جادة الحياة الجديدة المعاصرة في العالم والتمسك بمفاهيم المواطنة والحريات والحقوق الفردية للمواطنين .

ان التجارب الغنية « للبراهيمي « قد رفعت من سمعته الدولية ولاسيما في اطار الامم المتحدة والعلاقات بين الدول . فاصبح عضواً في هيئات عديدة ومنها : « مجموعة الحكماء « ومهماتها بتوطيد السلم في العالم وفي « لجنة دعم الفقراء « وكذلك في لجنة « دعم الحوكمة السليمة في العالم « . ثم اصبح نائبا للامين العام لجامعة الدول العربية والمفاوض الاساسي في انهاء الحرب الاهلية في لبنان واعادة الامن للبلاد والحياة المدنية فيها . وتولى ايضاً مهمات عالمية مهمة فقد كان سفيراً في (المملكة المتحدة) ومندوباً لحل المشكلات في افغانستان والعراق وهأيتي وجنوب افريقيا وسوريا واليمن وبعض الدول الافريقية وغيرها . كما جرى اختياره عنصرا رفيعا في (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن) وكذلك عضوا مهما في (المعهد العالمي للسلام) « في ستوكهولم « .

ان هذه الخبرات جميعها جعلت منه مفاوضاً متميزاً ونزيهاً مما ادى الى الافادة منه في اطار الامم المتحدة واعتماده مفاوضاً اساسياً بالنيابة عنها في تلك البلدان .

مهمته في جنوب افريقيا

كانت ممارسته الذكية ودوره الريادي في بعثة الامم المتحدة في جنوب افريقيا ، من العلأمات المتميزة للسيد (براهيمي) على المستوى الدولي والامم المتحدة . وكما ذكرت من قبل كنت احد العناصر

التي ضمت الى البعثة في تلك الفترة . وكنت مسؤولا ادارياً عن نشاط البعثة في العاصمة السياسية للبلاد (وهي برتوريا Pretoria) . أما السيد (براهيمي) ومعه مجموعة من المساعدين فكان في مدينة « جوهانسبورغ « ، وهي العاصمة الآخرى (وربما التجارية) في تلك الدولة . وبرز بين مساعديه الاخ (سورين سارداريان) الرئيس السابق لدائرة الادارة في اليونيدو UNIDO . وهو صديق عزيز وكفوء للغأية .

ان المسافة بين « جوهانسبورغ « و « وبرتوريا « كانت قصيرة نسبياً مما اتاح لنا الفرصة لان نلتقي مراراً ونستمتع بمزأيا الحياة في ذلك البلد . فبأستثناء العنف والجريمة ، كانت الدولة غنية بعجائب الحياة وثرواتها وجمال الطبيعة التي تعدّ هائلة بالقياس لدول كثيرة .

ان مهمة « البعثة « في جنوب افريقيا كانت بالاساس الاشراف على الاستفتاء واعلان نتيجته والواقع ان « الحزب الوطني الافريقي « ورئيسه « نيلسون مانديلا الذي قضى في السجن نحو ٢٦ سنة ، كانوا يقفون بمقدمة المشاركين في الاستفتاء . وكانت النتيجة واضحة في البداية لصالح « مانديلا « الذي عدّ احد قادة حركة التحرر الوطني في العالم ، والذي ابهر العالم بقدرته على الصبر والثقة بالانتصار . وقد تحققت هذه النتيجة بوضوح وبرز « نيلسون مانديلا « رئيساً للدولة الجديدة في جنوب افريقيا .

وعندما فاز مانديلا كانت البلاد فيها بما يشبه (كرنفال) أي مهرجان شعبي حقيقي ومدار نقاشات مفيدة للغأية . كيف يمكن (للحزب الوطني الافريقي) ان يضمن هذه الوحدة العجيبة داخله وهو يضم الافارقة من السود والملونين والاوروبيين فضلا عن الشيوعيين

والقوميين من ابناء البلاد . ان هذه التجربة ذات اهمية سياسية استثنائية . ومن الامور الملفتة ، كان تشكيل الادارة الجديدة برئاسة (مانديلا) وتضمنت اختيار « الفريد نزو Alfred Nzo » من قادة الحزب الوطني الافريقي ليكون وزيراً للخارجية .

لقد كنت اعرفه جيداً عندما كان يشارك معنا في اجتماعات التضامن الاسيوي الافريقي ومنها بعض الفعاليات التي عقدت في بغداد. فقلت « للبراهيمي « هذا صديق قديم ولابد من الافادة منه . فردّ عليّ بالقول لاتتردد : فهذه فرصة كبيرة لنا . فطلبت لقاء مع السيد (نزو) الذي تفاجأ عندما علم بأني كنت عضواً في البعثة. ثم اوضحت له بوجود « الاخضر براهيمي « الذي كان وزيراً للخارجية في الجزائر. وعرض ان يلتقي به ورتب موعداً لذلك وتم اللقاء بينهما فكان « براهيمي « ممتنا لهذا العرض ، اذ استطاع ان يحل العديد من القضأيا العالقة آنذاك بين « البعثة « والحكومة الجديدة .

وكان من الاراء والانطباعات المهمة التي خرجنا بها من زيارة جنوب افريقيا هو الدور البارز للسيد De clerk الرئيس السابق لجنوب افريقيا (وهو اوربي / هولندي) والذي تولى التفاوض مع (مانديلا) في السجن في اثناء اعتقاله والاتفاق على صيغة « عملية الانتقال « فيما بعد. كان (دي كليرك) ذكياً ومتسامحاً للغأية وابدى تواضعاً ملحوظاً في استيعاب مجريات ونتائج عملية الانتقال حيث عين نائباً للرئيس (مانديلا) .

هل فشل براهيمي في العراق ؟



لم يكن « براهيمي « سعيداً او مقتنعاً بمهمته في العراق . وعندما سئل لماذا اذن وافقت ان تأخذ المهمة آنذاك فأجاب بألم : لم اكن مقتنعاً بالاجراء العسكري الأميركي في العراق على الرغم من انني لم اقر سياسات « صدام « ومعاداته للديموقراطية .

لقد قدم « براهيمي « الى العراق بعد ان تعذر على الاميركان السيطرة على الوضع وحل المشكلات الداخلية ولاسيما الطائفية بين الاطراف العراقية . فأشترط (براهيمي)ان يعطي تخويلا ثابتاً

وصريحاً بأن ينفذ الحلول المطلوبة من قبل اعلى سلطة امريكية فوافق الامريكان على ذلك والتقى الرئيس (بوش) بالاستاذ (براهيمي) واكد له هذه الصلاحية . ولكن الامر بقي محيراً (للبراهيمي) واصدقائه . وهنا قال (براهيمي) مايلي :
لأيوجد بديل للشرعية سوى انها تأتي من الارادة الحرةّ ومن الانتخابات النزيهة للمواطنين .
واقترح (براهيمي) ان يحل (مجلس الحكم) ولأيسمح لاعضائه ان يكونوا في الحكومة الجديدة . أي انه اعترض على جعل النزعات الطائفية والتقسيم الفوقي اساساً في اختيار الوزراء . أي انه كان مع المواطنة ومبدأ الكفاءات بالمعنى العام . وحاول ان يحقق اكثر مايمكن بلوغه في تلك الظروف الحرجة والصعبة في البلاد .
وقال براهيمي مراراً : « ان بريمر Bremerهو ديكتاتور العراق وبيده المال وسلطة القرارات. لم يكن أمامي أي خيار آخر « .
« ان دوري آنذاك فلم يكن خياري الاول . اود ان انبه الجميع بأن الاميركان يحكمون العراق . وهنالك من يزعم بأن (براهيمي) كان يشعر بخيبة الامل واليأس « . وعندما سأل لماذا لاتقول ذلك علناء ؟ فأجاب « انا مندوب (الامم المتحدة) الى العراق فليس باستطاعتي ان اعترف بالفشل .
هذا جانب الفشل الذي تحفظ الاستاذ (براهيمي) على اعلانه . وهو الجانب الاهم في كل فعالياته في العراق . وكان الرجل صادقاً فيما قال .
أما الجانب الآخر ، والاهم بالنسبة للحركات الديموقراطية والوطنية العراقية ، وانا منهم ، فهو الاحساس المشروع بالقيمة الرفيعة لمهمة

(براهيمي) في العراق ، لانه كان رمزا للمساعي السليمة لانقاذ العراق من الكارثة المتوقعة آنذاك ولاصراره على انقاذ البلد من التعصب الطائفي والتدخل الاجنبي بجميع صوره . كان (براهيمي) مصراً على وقف التدخل الاميريكي وتسليم السلطة الوطنية الى ابناء البلاد وتثبيت قواعد ديموقراطية للحكم .

من هنا جاء ترحيبي الشخصي الحار بتكليف (براهيمي) لهذه المهمة ، والتشاور والتعاون معه للوصول الى تلك الاهداف . لم يكن الامر مفاجئاً بالنسبة لي بحكم العلاقة الوطيدة التي كانت تربطنا عبر السنين الماضية واتيت على شرحها قبل قليل.

لقد كنت اول وزير للتخطيط والتعاون الانمائي بعد ٢٠٠٣ ، وكنت، مدعوماً من تجمع الديموقراطيين المستقلين الذي يرأسه الاستاذ عدنان الباجه جي الذي كان من قبل دبلوماسياً بارزاً ووزيراً للخارجية في العراق وكنت انا نائبه . ان رؤيتنا الديموقراطية وقيمنا الوطنية كانت تلتقي مع مفاهيم ومواقف الاستاذ (براهيمي) . وحصل ايضاً ان كان (براهيمي) والاستاذ (الباجه جي) على معرفة قديمة منذ ان عملا في السلك الدبلوماسي في اميركا .

لذا أعدّ ان مجيئ (براهيمي) للعراق كان محطة تأريخية مهمة في سلوكي السياسي وكان يمكن ان تكون نقطة انطلاق قوية لحياة ديموقراطية حقيقية في البلاد ، وتوقف التدخل الخارجي وخاصة الأميركي وتفتح طريق المصالحة الوطنية والتعاون السليم بين جميع فئات واطياف الشعب من غير اقتتال وعداء . أي بناء حياة ديموقراطية غير طائفية وبعيدة عن الحزازات بين طوائف البلاد وقومياته .

ومنذ وصوله الى بغداد ، في عام ٢٠٠٤ ، بدأ (براهيمي) بسلسلة

لقاءات وحورات لبلورة وجهة العمل واساسها حلّ (مجلس الحكم) والابتعاد عن الصراع الطائفي بين الاطراف السياسية . وقد نجح الى حدود كبيرة . اذ تمكن من الوصول الى ذلك بدعم ملحوظ من غالبية الاحزاب السياسية والاوساط الشعبية .

انني اشعر باعتزاز لنجاح (براهيمي) في تحقيق ذلك والتغلب على الصعوبات والانتقادات التي واجهها من بعض الفئات ، وخاصة من الفقيد احمد الجلبي الذي بدأ يشكك بنوأيا (براهيمي) والادعاء بأنه قومي عربي (سني)!! . وهذا منطق مرفوض ويفتقر لأي أساس سياسي تأريخي مقبول .

ان النجاح المهم الذي حققه (براهيمي) لم يكن ذا صبغة طائفية ولأيحمل أي انحياز لأية جهة اجنبية ، بل هو تعبير عن حاجة وطنية عراقية فرضتها احداث التدخل الخارجي الأميركي وماترتب عليه من عواقب صعبة جداً بالنسبة للمواطنين جميعاً.

وللاسف لم يستمر هذا النجاح بفعل الصراع الطائفي والتدخل الخارجي الذي استهدف تجزئة البلاد وابقاءها لقمة سائغة لذوي الاتجاهات الضيقة وغير المعنية ببناء عراق جديد ، كما كان يعمل من اجله سائر الفئات الوطنية العراقية .

الفصل السابع



الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب العراقي في ١ / ٧ / ٢٠١٤

نم
ن
ن
كم
مل
لانبا
الكا
ادا
نكو
الج
لجد
لشا
الف

في ١ / ٧ / ٢٠١٤ انعقد مؤتمر مجلس النواب العراقي في دورته الثالثة . واختير د . مهدي الحافظ ليكون رئيساً لجلسة الافتتاح بحكم السنّ .

كانت البلاد في حالة توتر شديد واضطراب داخلي بسبب ازمة الحكم واحتلال جزء مهم من ارض العراق في محافظة (نينوى) ثم تواصلت النشاطات العدوانية في مواقع قريبة من (صلاح الدين) و (الانبار) و (ديالى) وغيرها .

لذا كان هذا المؤتمر ذا ميزة سياسية كبيرة ، حيث توجب اجراء تغيير في ادارة الدولة باشخاص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وتكوين حكومة جديدة . وهذا ماتم فعلا .

في الجلسة الافتتاحية تحدث الدكتور مهدي الحافظ وخاطب النواب الجدد والقدامى وحثهم على النهوض بواجباتهم الوطنية في ميدان التشريع للقوانين ومراقبة الدولة . وتوحيد الصف الوطني ومكافحة الفساد والطائفية .

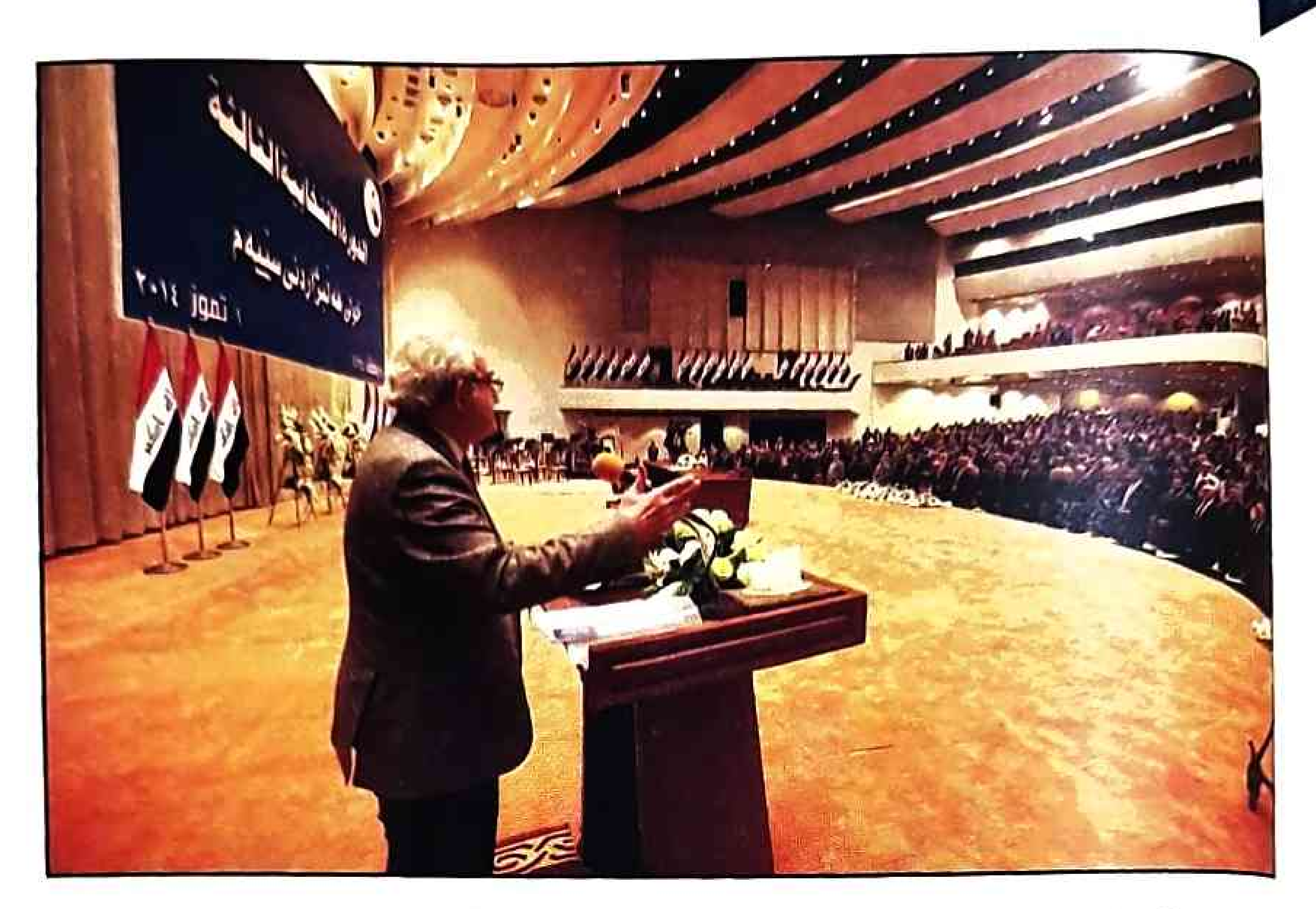


١ / ٧ / ٢٠١٤ في الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب العراقي في بغداد

الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس « التحالف الوطني « في افتتاح مجلس النواب / الدورة الثالثة في ١ / ٧ / ٢٠١٤



١ / ٧ / ٢٠١٤ في افتتاح جلسة مجلس النواب / الدورة الثالثة حيث كان مهدي الحافظ رئيساً للمجلس



١ / ٧ / ٢٠١٤ في افتتاح جلسة مجلس النواب العراقي في بغداد – الدورة الثالثة . حيث كان مهدي الحافظ رئيساً للمجلس

كلمة الدكتور مهدي الحافظ رئيس الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة لمجلس النواب العراقي في ١ / ٧ / ٢٠١٤

سيداتي و سادتي

يطيب لي ان ارحب بكم جميعاً واشكركم على المساهمة في هذه الجلسة التأريخية للدورة الثالثة لمجلس النواب العراقي .وأود ايضاً ان اهنئكم بحرارة على فوزكم في الانتخابات النيابية الاخيرة آملاً ان تلعبوا الدور المنشود لتحويل مجلس النواب الى جهاز تشريعي

ورقابي فعال ومتجاوب مع الأمال والمصالح الوطنية والمبادئ الديموقراطية .

نحن سعداء بأن تأتي هذه الجلسة بحلول شهر « رمضان » المبارك متمنين ان تكون فاتحة حقيقية لمزيد من الخير والعمل الجاد والمسؤول لخدمة الشعب العراقي العظيم .

أسمحوا لي اولا ان استذكر معكم السيد رئيس الجمهورية الاستاذ جلال الطالباني الذي يرقد على فراش المرض منذ مدة وأن نحييه معاً ونرجو له الشفاء العاجل .لقد كان غيابه المفاجئ نكسة وطنية عميقة ، ومدخلا لتهديدات جدية مناهضة للوحدة الوطنية والجماع الشعبي المنشود .

ينعقد هذا الاجتماع الكبير في ظل اوضاع امنية مقلقة في اعقاب النكسة الكبيرة التي حلت في البلاد مؤخراً وشكلت تراجعاً خطيراً لمسيرة الامن والاستقرار والتكاتف بين المواطنين من جميع الفئات والطوائف .

واليوم حيث نواجه مشكلات البناء الوطني الواسع ، تبرز الحاجة لتوفير مناخ سليم للممارسة الديموقراطية ولحل أزمة الحكم وتقويم الاداء الحكومي بجميع مفاصله على اسس راسخة من تكافؤ الفرص والمعأيير المهنية واحترام حقوق المواطنة والعيش المشترك وتعزيز مكانة المرأة وحقوق الانسان وفي مقدمتها مكافحة الطائفية والمحاصصة وبناء مؤسسات مستقلة من غير تمييز او تحيز لأية جهة .

ان الوحدة الوطنية تقف اليوم كمهمة اساسية على هذا الطريق وتتطلب تعميق المصالحة بين الفئات المتعددة وترسيخ اسس التعامل المتكافئ بين جميع المواطنين بمعزل عن الميول الطائفية والاثنية

الضيقة وحل المشكلات العالقة بروح وطنية صادقة وعلى وفقاً للتجربة العالمية وروح العصر ومبادئ الامم المتحدة .

اجتماعنا هذا أمام مهمتين اساسيتين الاولى اداء اليمين الدستورية من جانب النواب الفائزين والثانية انتخاب رئيس ونائبين للرئيس لمجلس النواب .

سنشرع بتنفيذ ذلك الان ولكم مني خالص الشكر والتقدير .

حول انسحابي من الترشح لرئاسة الجمهورية

❖ تعقدت الى حد كبير عملية انتخاب رئيس الجمهورية ، وذلك بتوسع عدد المرشحين الذي تجاوز المئة . فضلا عن عدم وجود ضوابط بعملية الترشيح هذه .

❖ كنت حريصاً على اتمام هذه العملية بصورة هادئة ومعقولة ، وعبر الاتفاق او التنافس البناء بين الكتل السياسية . وكان هدفي ان يجري اهمال مايشمل التفاهمات القديمة بين الكتل وجعلها باطلة عملياً . وهذا ما تحقق الان . وادعو الى اخذه اساساً في جميع الانتخابات التي يشهدها البلاد .

❖ لم يكن هدفي من ترجيح شخص عربي لرئاسة الجمهورية انحيازاً لأحد او تخلياً عن مبدأ المساواة بين المواطنين ولاسيما التمسك بالحقوق القومية للشعب الكردي وانما مراعاة للمناخ العربي ولاهمية التلاؤم معه بصورة سليمة . لذا فضلت ان يكون رئيس مجلس النواب من الاخوة الاكراد واقترحته عليهم . الا انهم عدّوا

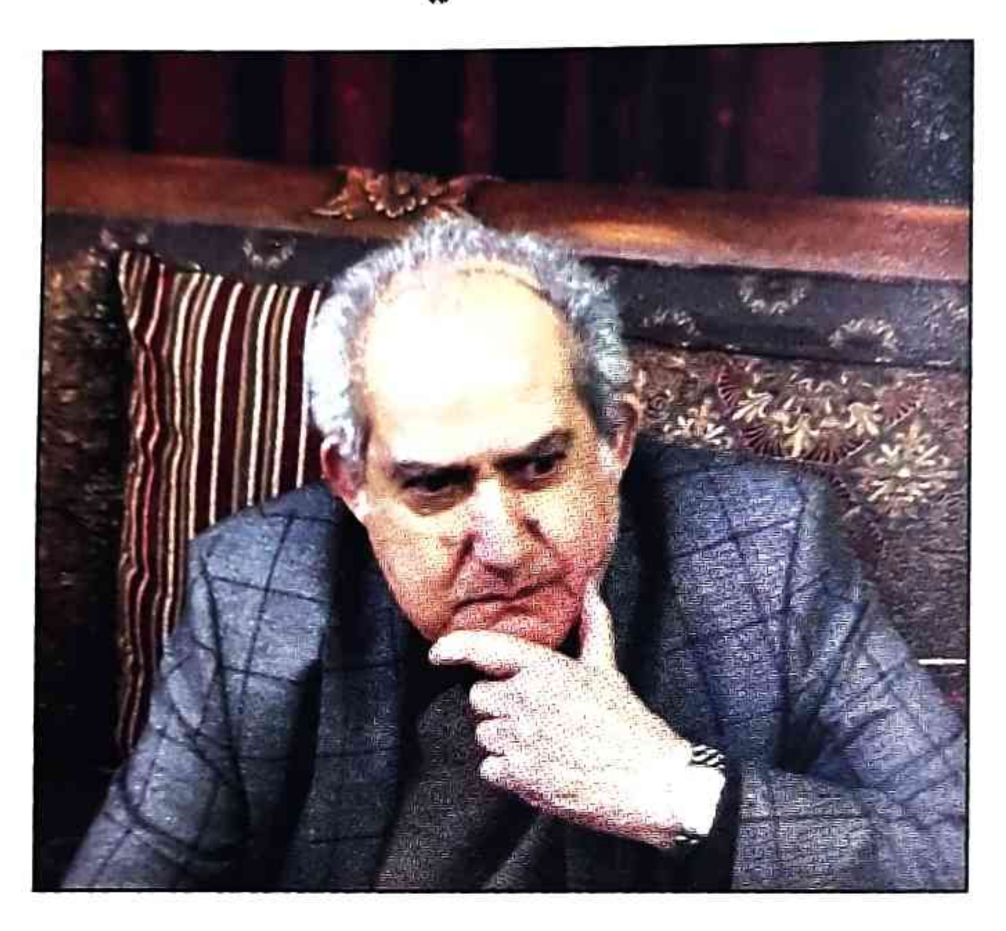
الاقتراح متأخراً ولم يأخذوا به . ثم جاءوا بعدة مرشحين لرئاسة الجمهورية وهذه النقطة هي احدى نقاط الخلاف بين التيارات السياسية ..

ان الانسحاب الان من الانتخابات هو مبادرة بناءة لاجل اعادة التفاهم بين الفرقاء السياسيين والتمهيد لاختيار الشخص الانسب على وفق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين واحترام موجبات الوحدة الوطنية الحقة .

د . مهدي الحافظ

٢١ / ٧ / ٢٠١٤

المؤلف في سطور
الدكتور مهدي الحافظ



❖ ولد في الشامية عام ١٩٣٧ .

❖ عضو مجلس النواب العراقي ووزير التخطيط والتعاون الإنمائي الأسبق ورئيس معهد التقدم للسياسات الانمائية «، ويحمل درجة دكتوراه دولة Ph D في العلوم الاقتصادية، وماجستير في علم الاجتماع MA، وبكالوريوس علوم في الكيمياء BSc.

❖ الرئيس الاول للهيئة الأستراتيجية لاعادة الاعمار في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ .

❖ نائب رئيس « تجمع الديموقراطين المستقلين « ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ .

❖ رئيس السن في مجلس النواب العراقي / الدورة الثالثة ٢٠١٤

الخبرة وميادين العمل

١- المستشار الخاص للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO (فيينا) ١٩٩٩-٢٠٠٠

٢- المدير الإقليمي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO في البلدان العربية- بيروت (العراق وسوريا والاردن) . ١٩٩٦-١٩٩٩

٣- موظف كبير Senior لدى اليونيدو ومدير البرنامج الخاص للتنمية الصناعية العربية وتشمل العراق. ١٩٨٣-١٩٩٦

٤- خبير لدى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD (جنيف) ١٩٨٠-١٩٨٣

٥- وزير مفوض في البعثة العراقية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف- ثم استقال لأسباب سياسية . ١٩٧٨-١٩٨٠

٦- خبير في وزارة النفط العراقية بدرجة خاصة . ١٩٧٥-١٩٧٨

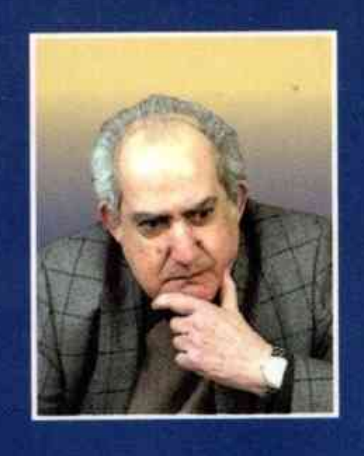
٧- استاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية من بغداد . ١٩٧٣-١٩٧٥

النشاطات والمنظمات الفكرية والعلمية

حائز على جائزة اليونسكو للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٥
رئيس المجلس العراقي للثقافة . ٢٠٠٧
١- رئيس (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) ومقرها في القاهرة ١٩٩٨-٢٠٠٣
٢- عضو سابق في مجلس امناء (منتدى الفكر العربي)، عمان - الاردن
٤- نائب رئيس (منظمة التضامن الاسيوي - الافريقي) ورئيس فريقها الاقتصادي - الاجتماعي منذ ١٩٨٠
٥- عضو المجلس الاستشاري لمكافحة البطالة - رئاسة الوزارة السورية ٢٠٠٢
٦- عضو (منتدى العالم الثالث) / من كبار الباحثين منذ ١٩٨٣
٧- من مؤسسي (المنظمة العربية لحقوق الانسان) وعضو مجلس امنائها لعدة دورات ١٩٨٣
٨- الامين العام (للهيئة الاستشارية العراقية) التي ضمت عشرات المثقفين العراقيين ونظمت ندوات حول احوال العراق وآثار القمع السياسي واصدرت دراسات كبيرة ١٩٩١

المؤلفات والاعمال البحثية

- الاستعمالات الاقتصادية لعوائد النفط. ١٩٧٣
- آليات رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية.
- النفط والاقتصاد العربي. ٢٠٠٠
- تقييم تجارب الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في البلدان العربية ١٩٩٧ Structural Changes and Economic Stabilization
- آفاق الشراكة العربية - الاوروبية ١٩٩٩
- رؤية مستقبلية لإنماء العالم العربي (دراسة لليونسكو).
- التنوع الحيوي Biodiversity والتنمية والعلم - مراجعة. (اصدار اليونسكو). ٢٠٠٢
- مجموعات اوراق داخلية لمنظمتي الـ UNIDO و UNCTAD ومقالات كثيرة لمعالجة شؤون اقتصادية واجتماعية وثقافية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية وحقوق الانسان والاصلاحات الديمقراطية، والعولمة وقدم بعضها لندوات عربية ودولية.
- « الان والغد « مقالات في الاقتصاد والسياسة . ٢٠٠٩
- التنمية البشرية - آراء ومعالجات جديدة - ٢٠١٢
- اضاءات على الماضي القريب . ٢٠١٢
- العراق نبؤات من الامل . ٢٠١٢
- روح العصر ومسارات التحول في العراق . ٢٠١٣



محطات أيجابية
وليست ذكريات كاملة

ليس بمقدور الانسان ان يغطي جميع الاحداث والوقائع في حياته ، عندما يروم ان يسجل نوعاً من الذكريات او بعضها . ولذلك يكتب احياناً هذه ذكريات موجزة او محددة ، بمعنى انها لاتفي بهدف الاكتمال كما يرى البعض .

من هنا جاءت فكرة كتابة « محطات » التي تتجسد في هذا المطبوع. والسبب هو تفادي تقديم صورة كاملة عن ذكريات لانها لاتفي بذلك . او لان تجنب بعض الوقائع او اغلبها هدفه ان تتجاهل جزءا من الواقع والتركيز فقط على ماهو بارز وأيجابي في حياة المرء .

فهذا المطبوع ، يطرح قضايا وافكارا راهنة لابد أن تراجع وتدرس باهتمام ويستخلص منها ماهو مفيد بالنسبة لتطور المجتمع والحياة .

بغداد - الطبعة الاولى

التصميم والطباعة
شركة الأنس للطباعة والنشر
e-mail : anaas_designer@yahoo.com